وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـــامعـــــة ديالـــــى
كليـــــة التربـــيـــة
قســـم اللغة العربيـة

الوَهْم في نسبة الآراء النحوية إلى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي

رسالة تقدمت بها

بشرى عبد المهدي إبراهيم التميمي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى، و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها

بإشراف الأستاذ المساعد

الدكتور: علي عبد الله حسين العنبكيّ

١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا(١) قيّماً لِيُنذر بأساً شديداً مِن لَدُنه و يُبشّرِ المؤمنين الَّذين يعملُون الصَّالحات أنَّ لَهُم أجْراً حسناً(٢) ماكِثينَ فيهِ أبَداً(٣)

صدق الله العظيم

الكهف/ (١-٣)

الإهداء

إلى مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ تُهْدَى إليهِ...

أَبِـــي

وأُمـــّي

وإخْوَتِي...

الباحثة

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(الوهم في نسبة الآراء النحوية إلى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي)، التي قدّمتها الباحثة (بشرى عبد المهدي إبراهيم)، و قد ناقشنا الباحثة في محتوياتها، و فيما له علاقة بها، و وجدنا أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللّغة العربية و آدابها، بتقدير (جيّد جداً).

التوقيع

الاسم:أ.م.د. عقيد خالد حمودي

التاريخ:

(رئيس اللجنة)

التوقيع

الاسم:أ.م.د. علي عبد الله حسين

التاريخ:

(المشرف)

التوقيع

الاسم:أ.م.د. عثمان رحمن حميد

التاريخ:

(عضواً)

التوقيع

الاسم:أ.م.د.علي عبيد جاسم

التاريخ:

(عضواً)

صدّقها مجلس كلية التربية في جامعة ديالى

التوقيع

الاسم:أ.م.د.عدنان محمود عباس

عميد كلية التربية / وكالة

التاريخ:

التمهيد

كتاب الخلاف النحوي

في

قاضي عياض

الفصل الأول

أسباب الوهم وأسبابه و

علاقته بالخلاف

المبحث الأول

الوعد وعلاقته بالخلف

المبخمت الشاذلي

الوباء المتعمد وأسبابه

المجتمع الثالث

الوهم غير المتعمد

السببية

توثيق المسائل النَّحْوِيَّة الّتي وقعَ فيْها الوَهَم في الأسماء و توابعها وَمَا يَتَّصِلُ بها

المَبْحَثُ الأوّلُ

المُعْرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ

أوّلاً: المرفُوعاتُ منَ الأسْماءِ

ثانياً: المّنْصُوبات مِنَ الأَسْمَاءِ

ثالثاً: المَجْرُوْرَاتُ مَنَ الأَسْمَاءِ

المبحث الثاني

المبني من الأسماء وتوابعها

أوّلاً: المبنيّ مِنَ الأسماءِ

ثانياً: توابعُ الأسماءِ وَمَا يَلْحَقُ بِهَا

الفصل الثالث

تواتر المسائل النحوية التي وقع فيها الوهم في الأفعال والأدوات

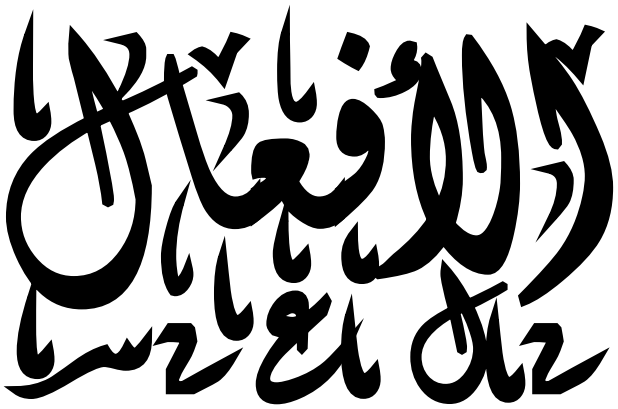

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٣
التمهيد (كتب الخلاف النحوي في وصف عام)	٤-١٢
الفصل الأول: أشكال الوهم، و أسبابه، و علاقته بالخلاف	
المبحث الأول: الوهم و علاقته بالخلاف	
الوهم لغة و اصطلاحاً	١٣-١٤
الفرق بين مصطلح الوهم، و مصطلح التوهم	١٤-١٥
الوهم و الخلاف النحوي	١٥
١. بدء الخلاف	١٥-١٧
٢. أسباب الخلاف	١٧-٢١
٣. تطور الخلاف و احتدامه بين المدرستين	٢١-٢٢
٤. متى خفت حدة الخلاف	٢٢-٢٣
٥. حقيقة الخلاف	٢٣-٢٤
٦. نتائج الخلاف و آثاره	٢٤
المبحث الثاني: و الوهم المتعمد، و أسبابه	٢٥-٢٧
١. الإفراط في التعليل و التأويل	٢٧-٣٢
٢. توليد الحجج	٣٢-٣٣
٣. جعل الآراء البصرية كوفية	٣٤-٣٦
٤. الجمع بين الأخذ و التوليد	٣٦-٣٩
٥. تبني الأصول البصرية	٣٩-٤٢
المبحث الثالث: الوهم غير المتعمد، و أسبابه:	٤٣
١. التصحيف و التحريف	٤٤
٢. الخطأ في النقل و العزو	٤٥-٤٧
٣. عدم الاستقصاء في نسبة الرأي	٤٨
٤. اعتماد الرأي الجزئي	٤٨
٥. اعتماد المتأخرين	٤٩-٥١
٦. ضياع التراث الكوفي	٥١-٥٣
٧. الجهل بآراء الكوفيين و أدلتهم	٥٣-٥٤
٨. التناقض في المذهب الكوفي	٥٤-٥٥
٩. اضطراب المصادر الكوفية	٥٥-٥٧

١٠. سوء الفهم	٥٧-٥٨
١١. صعوبة المصطلحات الكوفية	٥٩-٦١
الفصل الثاني: توثيق المسائل النحوية التي وقع فيها الوهم، في الأسماء و توابعها و ما يتصل بها	
المبحث الأول: المعرب من الأسماء (حد الاسم)	
أولاً: المرفوعات:	
١. ارتفاع الاسم بالظرف أو الجار و المجرور تقدم أو تأخر عليه	٦٤-٦٥
٢. عامل النصب في الخبر إذا كان ظرفاً على الخلاف	٦٥-٦٧
٣. منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر	٦٧-٦٩
ثانياً:المنصوبات:	
١. المفعول به ينصب بالفعل و الفاعل جميعاً	٦٩-٧٠
٢. وقوع جملة الماضي حالاً	٧٠-٧١
٣. ترخيم المنادى المضاف	٧٢
٤. ترخيم الاسم الرباعي الذي ثالثه ساكن	٧٢-٧٣
٥. جواز إلحاق ألف الندبة للصفة	٧٣-٧٤
٦. حذف حرف النداء مع اسم الإشارة	٧٤-٧٥
٧. خبر كان و ثاني مفعولي ظن ينصبان على الحال	٧٥-٧٧
ثالثاً: المجرورات	٧٧-٧٩
١. الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظرف و الجار و المجرور	
المبحث الثاني: المبني من الأسماء و توابعها:	٨٠
أوّلاً: المبني من الأسماء	٨١
١. أصل (منذُ)	٨١
٢. الاسم الموصول في (الذي)	٨١-٨٢
٣. الاسم في (هو) و (هي)	٨٢-٨٣
٤. الضمير في (إيّاه و إيّاك)	٨٣-٨٤
٥. أي الموصولة معربة أو مبنية	٨٤-٨٦
ثانياً: توابع الاسم و ما يلحق به	
١. العطف على الضمير المجرور	٨٦-٨٨
٢. جواب الشرط مجزوم على الجوار	٨٨-٨٩
٣. مراتب المعارف	٨٩

الفصل الثالث: توثيق المسائل النّحوّية التي وقع فيها الوهم في الأفعال و الأدوات	
المبحث الأول: الأفعال (حدّ الفعل)	٩٠
١. تعدي الفعل إلى الاسم مع وجود الضمير في باب الاشتغال	٩١-٩٠
٢. (نعم و بئس) إسمان و ليس فعلين	٩٥-٩١
٣. افعل التعجب اسم و ليس فعل	٩٦-٩٥
٤. التعجب من السواد و البياض، دون غيرهما من الألوان	٩٧-٩٦
المبحث الثاني: الأدوات (حدّ الأداة)	١٠٠-٩٨
١. دخول اللام في خبر (لكن)	١٠١-١٠٠
٢. تركيب (إلا) في الاستثناء	١٠٣-١٠١
٣. إلا بمعنى (الواو)	١٠٧-١٠٣
٤. واو (رُبَّ) تعمل الخفض بنفسها	١٠٨-١٠٧
٥. أو بمعنى (الواو)	١١٠-١٠٨
٦. النّصب بلام (كي)	١١٢-١١٠
٧. عمل (أن) المصدريّة محذوفة من غير بدل	١١٤-١١٢
٨. رُبَّ اسمٌ و ليس حرفاً	١١٦-١١٤
٩. ياء النّسب اسم في موضع جر بالإضافة	١١٦
الخاتمة	١١٨-١١٧
المصادر و المراجع	١٣٩-١١٩
ملخص باللغة الانكليزية	I-III

الشكر و الامتنان

قال رسول الله (صلى الله عليه و سلم): {مَنْ آتى إليْكُمْ مَعْرُوْفاً فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتّى يَعْلَمَ أَنّكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ}[1]

صدق رسول الله

(صلى الله عليه و سلم)

الحمدُ للّهِ العليّ القديرِ على فضلِه و نعمه...

أمّا بعد:

فأتقدّم بخالص الشّكر و الامتنان لأُستاذي المشرف الدّكتور علي عبد الله العنبكي، و لأُستاذي الفاضل الدّكتور كريم أحمد جواد التميمي على حُسنِ متابعتهما لموضوع بحثي و العناية التي أبدياها به، و تقديمهُما الإرشاد و التّوجيه السّديد لي طَوالَ مدّة إعدادي له.

فجَزاهما الله عني خيرَ الجزاء، و جعلها في ميزان أعمالهما يومَ لا ينفعُ مالٌ و لا بنونَ إلا مَنْ أتى اللّهَ بقلبٍ سليم.

---

[1] سنن النسائي: ٨٣/٥ و اللفظ له، و مسند الإمام أحمد: ١١٦/٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على ما عرفنا من نفسه، و ألهمنا من شكره، و فتح لنا من أبواب العلم بربوبيته، و الصلاةُ و السلامُ على سيدنا مُحمَّد المُنَزَّل عليه: (إنّا أنزلناه قُرآناً عَرَبيّاً لَعَلَّكُم تَعقلونَ)[١]، و على آله الطيبين الطاهرين، و أصحابه المنتجبين.

أمّا بَعْدُ:

فقد كنتُ في السّنة التحضيرية، كثيرة البحث و المتابعة عن موضوع يستحق بذل الوقت و الجهد، إلاّ أنني لم أجد ضالتي المنشودة، إلى أن ذكر أمامي أستاذي المشرف الدكتور علي عبد الله العنبكي موضوع الوهم في اللغة و النحو، فرأيت أنّه موضوع يستحق الجهد و العناء.

و بعد أنْ اطلعت على المصادر و قرأتُ الكثير من كتب اللغة و النحو، وجدته موضوعاً واسعاً يستحق أنْ يكون أطروحة دكتوراه، لذا قرّرت أنْ أحصر الموضوع في كُتبِ الخلافِ النحوي، لأنّها تعتمدُ على ذكرِ الآراء، وبعد اطلاعي على كتبِ الخلاف التي بين يدي، فضلت أنْ أدرس الآراء النحويّة المنسوبة إلى الكوفيين فقط، تاركة المجال لغيري من الزملاء لدراسة الوهم في الآراء المنسوبة إلى البصريين، و ذلك لسعةِ الموضوع و تشعبهِ كما ذكرت.

و قَدْ دفعني إلى التمسك بهذا الموضوع، أنّه لم يفرَد لهُ بحث يخصّهُ و إنّما كانَ يُشارُ إليه بينَ طَيّاتِ الكتب و الرّسائل التي قامت على دراسة الخلاف النّحويّ.

و لا عجَب أنْ يكون اسم (الإنصاف) و مؤلفه، الأكثر تردداً بين صفحات رسالتي، نظراً إلى مكانة هذا الكتابِ بينَ كُتُبِ الخلافِ الأُخرى، فهوَ أوّلُ كتاب يصل إلينا منفرداً في الخلاف بين البصريينَ و الكوفيين، كما أنّه أطول تلك الكتب بالنسبة إلى مناقشة المسائل، فضلاً عن ذلك، فإنّ غيره من كتب الخلاف التي جاءت بعده، كانت متأثرة به و معتمدة عليه في طريقة البحث و عرض المسائل.

و قد حاولت أنْ أجعل رسالتي بعيدةٌ عن الأشياء التي قد تخرجها عن موضعها الأصلي، فلم أكتب في نشأة النّحو الكوفيّ، و لم أتوسع في الكتابة عن نشأة الخلاف النحوي، بلْ حاولتُ الاختصار قدر الإمكان إلا في حدود ما ستوجبه عرض الموضوع،

---

[١]- يوسف/ ٢.

لذا قمتُ بتقسيم رسالتي على تمهيدٍ بعنوان (كتب الخلاف النحوي في وصفٍ عام) ذكرت فيه الكتب المطبوعة، و غير المطبوعة، و ثلاثة فصول كانت على النحو الآتي:

الأول: تحدّثتُ فيه عن علاقة الوهم بالخلاف النحوي، و أشكال الوهم و أسبابه، و قد جعلته في ثلاثة مباحث، الأول بعنوان (الوهم و علاقته بالخلاف النحوي)، ذكرْتُ فيه معنى الوهم في اللغة و الاصطلاح، و الفرق بينه و بين مصطلح التوهم النحوي، و علاقته بالخلاف، و تطوّره، إلى أنْ انْطَفَأت جذوته.

أمّا المبحث الثاني، فجاء بعنوان (الوهم المتعمد و أسبابه)، و قَدْ كانت لي وجهة نظر في هذا الموضوع، إذْ جمعْتُ تحتَه ما رأيتُ أنّهُ أسبابٌ دعت إلى الوهم المتعمد، و قَد عرضْتُ تلك الأسباب، و أتيتُ بشواهد عليها من كتب الخلاف النحوي، و لا سيما كتاب الإنصاف.

و أمّا المبحث الثالث، فقد سمّيته (الوهم غير المتعمد و أسبابه)، جمعْتُ تحته أسباباً أعتقد أنّها كانت وراء الوهم غير المتعمد الذي وقع فيه مؤلفو كتب الخلاف، و قد رتبتها على النّحو الذي اعتقدته مناسباً.

و في الفصل الثاني، وثّقتُ الآراء النحويّة في المسائل التي وقع فيها الوهم و الالتباس في الأسماء و توابعها و ما يتصل بها- محاولةٌ- بعد الاستعانة بالله أنْ أُصحّح ما وقع فيه الخطأ و السّهو من تلك المسائل، و أُعالجها من خلال مصادرها الأصلية بالعودة إلى كتُب الكوفيين المتوافرة بين يدي، و قد جعلتُ هذا الفصل في مبحثين:

الأول: كانَ في الأسماء المعربة، و تتضمن المرفوعات، و المنصوبات، و المجرورات، و الثاني: كان في الأسماء المبنيّة.

أمّا الفصل الثالث: فقد كان في توثيق الآراء التي وقع فيها الوهم في الأفعال و الأدوات.

ثُمّ ختمتُ البحث بخاتمة أجملتُ فيها ما توصلْتُ إليه من نتائج هذه الدراسة.

و أودُّ أنء أبيّنَ هنا أنَّ هذا الموضوع مُتشابكُ الأطراف تداخَلَتْ مكوناته فيما بينها بشكلٍ ملحوظ، لاسيَّما في المبحثين الثاني و الثالث من الفصل الأول، و لذلك عانيْتُ منهُ الكثير، و احْتجْتُ فضلاً عن كتُب الخلاف النحوي- إلى اللجوء إلى كثير من المصادر و المراجع، و ربّما قَدْ غابَتْ عنّي مصادرَ أخْرى لم أتمكّن من الحصول عليها، لا سيما المصادر الكوفيّة.

و لا تفوتني الإشارة إلى أنَّ بعضَ الأجلاّء قد سبقوني إلى الكتابة في الموضوع، مثل الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، الذي تناول المسائل التي وقع فيها الوهم في

كتاب الإنصاف في كتابه (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف)، و الدكتور محمّد خير الحلواني الذي درس كتاب الإنصاف أيضاً في رسالته الموسومة بـ (كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين)، و قد تطرّقَ إلى المسائل الخلافيّة النّي نسب الأنباري فيها القول إلى الكوفيين وهماً و أنا أُقرّ بفضلِ مَنْ سبقَني إلى البحث في هذا الموضوع.

و لا يفوتني أنْ أقدم شكري و امتناني إلى منْ قَدَّمَ لي يد العون، و أخصُّ بالذكر منهم الأستاذ الفاضل كريم سلمان الحمد- رحمه الله تعالى- الذي كانَ كرمه بلا حدود، فقد قَدّمَ إليّ كثيراً من المصادر لا سيّما القديمة منها، و لا أنسى زملائي و زميلاتي الذين كانَ لهُم فضلُ توفير المصادر و المراجع و إيصالها إليَّ، فجزاهم الله عني-جميعاً- خير جزاءِ المحسنين.

و أخيراً، فإنّي ألتمسُ من أساتذتي الكرام، أنْ يقوّموا ما وَقع في هذا العمل من أخطاء، و أنْ يرتقوا بها إلى درجةِ القبول و الرِّضا، و لا أقولُ إلى درجة الكمال، فالكمالُ للهِ تعالى وَحدَهُ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

التمهيد

كتب الخلاف النَّحوي في وصفٍ عام

كتب الخلاف النحوي:

لا شك في أنّ الخلاف بين النحويين بعامة و البصريين و الكوفيين بخاصة، قديم قدم علم النّحو، لذا تنبّه الباحثون والعلماء الأوائل إلى هذا الأمر، فألفوا كتباً مخصصة لعرض أوجه الخلاف بين علماء المدرستين، و بينوا آراء كلَّ فريق في كُلِّ مسألة، و قد ذكرتْ التراجم تاريخ تلك الدراسات، و منْ خاضَ غمارَها[١].

و يمكن تصنيف تلك الكتب في ضمن مجموعتين:

الأولى: الكتب المفقودة، و هي:

١. المهذّب في النّحو[٢]:

لأبي عليّ، أحمد بن جعفر الدّينوري، و أصله من الدّيْنور، أحد النّحاة المبرزين المصنفين في نحاة مصر، قَدِمَ البصرة، و أخذَ عن المازني، و حمل عنه كتاب سيبويه، توفي في مصر سنة تسع و ثمانين و مئتين[٣]

٢. اختلاف النحويين[٤]:

لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، ابي العباس ثعلب الشيباني، إمام الكوفيين في النَّحو و اللغة، توفي سنة إحدى و تسعين و مئتين[٥]

٣. المسائل على مذهب النحويين، مما اختلف فيه البصريون و الكوفيون[٦]

لأبي الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان، كان بصرياً كوفياً، خلط المذهبين و أخذ عن الفريقين، توفي سنة تسعة و تسعين و مئتين[٧]

---

[١]- ينظر: مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها- دراسة موازنة- رسالة ماجستير: ١٨-١٩.

[٢]- ينظر: طبقات النحويين و اللغويين: ٢١٥، و معجم الأدباء: ٢٤٠/٢.

[٣]- ينظر: معجم الأدباء: ٢٣٩/٢-٢٤٠، و أنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٣/١.

[٤]- ينظر: الفهرست:٨١.

[٥]- ينظر: معجم الأدباء: ١٠٢/٥-١٠٣.

[٦]- ينظر: الفهرست:٨٩، و سماه القفطي في أنباه الرواة:٥٩/٣ (اختلاف البصريين و الكوفيين) و ذكره السيوطي في بغية الوعاة: ١٩/١ باسم (ما اختلف فيه البصريون و الكوفيون).

[٧]- ينظر: طبقات النحويين و اللغويين:١٥٣.

٤. الواسط[١]

لأبي بكر بن الأنباري محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان...النحوي اللغوي الأديب، كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، و أكثرهم حفظاً حتَّى قيل عنه: ((كان من أعلم الناس بالنّحو و الأدب و أكثرهم حفظاً))[٢] .
توفي سنة ثمان و عشرين و ثلاث مئة[٣].

يقول الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم عن كتاب (الواسط): ((لا يفهم ممّا نقله عنه الشّجري في أماليه[٤] أنّه من كتب الخلاف، انتصر فيها أبو بكر لمذهبه الكوفي))[٥].
أمّا سعيد الأفغاني فقد نسب كتاب (الواسط) إلى أبي البركات (ت٥٧٧هـ)[٦].

٥. المقنع في اختلاف البصريين و الكوفيين[٧]

لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل المعروف بالنَّحاس، من أهل مصر، رحل إلى بغداد، كان واسع العلم، غزير الرّواية كثير التأليف، توفيّ سنة سبع و ثلاثين و ثلاث مئة، و في بعض التراجم ثمان و ثلاثين و ثلاث مئة[٨]

٦. الرد على ثعلب في اختلاف النحويين[٩]

لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، نحوي جليل القدر، مشهور الذكر، جيّد التصانيف، و كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة و النحو، توفي سنة سبع و أربعين و ثلاث مئة ببغداد[١٠].

٧. الاختلاف[١]

---

[١]- معجم الأدباء:٣٠٦/١٨.

[٢]– تاريخ بغداد: ١٨٢/٣، و ينظر: البداية و النهاية: ١٩٦/١١.

[٣]- ينظر: العبر في خبر من غبر:٢٨/٢، ٣١.

[٤]– ينظر: الأمالي الشجرية: ١٤٨/٢، ١٥٤.

[٥]–ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين: ١٢٤.

[٦]– ينظر: من تاريخ النحو:٩٢.

[٧]– ينظر: طبقات النحويين و اللغويين:٢٢١، و أنباء الرواة: ١٠٣/١.

[٨]- ينظر: طبقات النحويين و اللغويين:٢٢٠، و الإعلام: ١٩٩/١.

[٩]- ينظر: الفهرست:٣٨٠، و أنباه الرواة: ١١٤/٢.

[١٠]- ينظر: الفهرست:٦٨، و بغية الوعاة: ٢/

لعبيد الله بن محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله الأزدي، أبي القاسم النّحوي، توفي سنة ثمان و أربعين و ثلاث مئة[٢].

٨. الخلاف بين النَّحويين[٣]

لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي المعروف بالرماني، برع في علم اللغة و النحو، و الأصول و التّفسير، توفي سنة أربع وثمانين و ثلاث مئة[٤].

٩. كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين[٥]

لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي، من أكابر أئمة اللغة، توفي سنة تسعين و ثلاث مئة، و قيل سنة خمس و تسعين و ثلاث مئة[٦]، و هو الأرجح.

١٠ .المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة و الكوفة[٧]

لأبي محمد ابن الفرس، و اسمه عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن أحمد الأنصاري الخزرجي الغرناطي، إمام في العربية و اللغة و التفسير، توفي سنة سبع و تسعين و خمس مئة[٨].

وهناك كتب أخرى في الخلاف النحوي أحصاها الدكتور عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين)، و ذكر أنَّ تلك المؤلفات- مع كثرتها- لم تصل إلينا[٩]

---

[١]- ينظر: معجم الأدباء:٦٢/١٢، و بغية الوعاة: ١٢٨/٢.

[٢]- ينظر: معجم الأدباء: ٦١/١٢.

[٣]- ينظر أنباه الرواة: ٢٩٥/٢.

[٤]- ينظر: نزهة الألباء: ٢١٧، و النجوم الزاهرة: ١٦٨/٤.

[٥]- ينظر معجم الأدباء: ٨٥/٤، و سماه السيوطي في(بغية الوعاة): ٣٥٢/١ (اختلاف النحويين).

[٦]- ينظر: نزهة الالباء: ٢١٩، و البداية و النهاية: ٣٣٥/١١.

[٧]- ينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٣٢، و ذكره (عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين): ١٩٦/٦.، باسم (مسائل الخلاف في النحو).

[٨]– ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٤/٢١–٣٦٥.

[٩]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين (المقدمة): ٧٨–٨٢.

المجموعة الثانية: الكتب المطبوعة- و هي التي وصلت إلينا- قال الدكتور العثيمين:((لم يصل إلينا من كتب الخلاف في النحو إلاّ كتاب ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، و كتاب العكبري هذا، و كتاب اليمني ائتلاف النصرة))[١]

و قال الدكتور طارق الجنابي محقق كتاب (ائتلاف النَّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة): ((هو رابع أربعة كتب في الخلاف النحوي ترزق النشر، و الأخرى:الإنصاف للأنباري، و مسائل خلافية للعكبري[٢] ، و التَّبيين في الخلاف بين البصريين و الكوفيين للعكبري أيضاً، و كان كثير من العلماء القدامى و المتأخرين قد وضعوا كتباً في الخلاف النّحوي لم يصل إلينا منها شيء حتى الآن، و لعل الغد كفيل بأن يميط اللثام عن عدد منها))[٣].

و كتاب ((مسائل خلافية في النحو) لأبي البقاء العكبري، جزء من كتاب التبيين؛ لأنَّ مسائله الخمس عشرة الأولى من كتاب التبيين بحروفها، ((فعلاقته بالتبيين علاقة الجزء بالكل فهو جزء منه))[٤]

و خلاصة القول إنَّ الكتب الخلافية المطبوعة التي وصلت إلينا هي: كتاب (الأنصاف) للأنباري، و كتاب (التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين و الكوفيين للعكبري، و كتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة) لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي اليمني)[٥].

كتب الخلاف –المطبوعة- في وصف عام:

أولا:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين[٦]

للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المولود سنة ٥١٣، و المتوفي في سنة ٥٧٧ من الهجرة[١] .

---

[١]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين (المقدمة): ٧٨-٨٢.

[٢]- حققه محمد خير الحلواني، و نشره.

[٣]- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة (المقدمة): ١٢.

[٤]- التبيين، قسم الدراسة:٧٢.

[٥]- ينظر: مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها:٢٢.

[٦]- نزهة الالباه:٢٧٧، ورد باسم (الإنصاف في مسائل الخلاف)، و في سير أعلام النبلاء: ذكر باسم (الإنصاف في الخلاف بين البصريين و و الكوفيين)، و في كشف الظنون: ١٨٢/١ذطر باسم (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين)

قال الدكتور فاضل السامرائي: ((إنّ كتاب الإنصاف هو أقدمُ كتابٍ وصلَ إلينا في الفصل بين البصريين و الكوفيين في المسائل الخلافية، و هو كتاب ممتع جليل))[٢]

ذكر مؤلفه في المقدمة سبب تأليفه، قائلاً: ((و بعد، فإنَّ جماعةٌ من الفقهاء و المتأدبين، و الأدباء المتفقهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية-عمّر الله مبانيها، و رحم الله بانيها: سألوني أنْ ألخص لهم كتاباً لطيفاً-يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة و الكوفة، صنّف في علم العربية على هذا الترتيب... فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم، و تحريت إسعافهم لتحقيق طلبتهم، و فتحت في ذلك الطريق، و ذكرت من مذهب كل فريق، ما اعتمد عليه أهل التحقيق، و اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب و الإسراف))[٣].

و يقول الدكتور محمد خير الحلواني: ((في عصر أبي البركات زادت الأواصر تواشجاً بين الفقه و دراسات النحو حتى أن كثيراً من الكتب النحوية اتخذت عناوينها من كتب فقهية))[٤]، و كتاب الإنصاف ((الذي ألفه الإمام أبو سعد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى (٥٤٨ هـ) باسم ((الإنصاف في مسائل الخلاف))[٥].

يقول الدكتور مهدي المخزومي: ((و كتاب الإنصاف من المراجع المهمة التي لابدَّ أنْ يرجع إليها الدارس الذي يحاول الوقوف على أعمال النحاة من أهل الكوفة، و على أساليبهم في تناول المسائل النحوية))[٦].

و ذكر الأستاذ كريم سلمان الحمد أن الكثير من الباحثين قد تعرضوا لكتاب الإنصاف بالنقد و الدراسة، ((فقد قدم له محققه أول مرة (جوتولدفايل) بما يقرب من مئة و عشر أوراق باللغة الألمانية إذ طبع في أوربا، ثم قام بنشره و طبعه في مصر محمد محيي الدين عبد الحميد-رحمه الله- وقد أعيد طبع هذه النسخة و هي المتداولة و المعروفة بين طلاب النحو))[٧].

---

[١]- ينظر: وفيات الأعيان: ٢٣٠/٢، و البداية و النهاية: ٣١١/١٢، و هدية العارفين: ٥١٩/٥.

[٢]- أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية:٦٠.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المقدمة):٥.

[٤]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠٢-١٠٣.

[٥]- كشف الظنون: ١٨٢/١. و ينظر: أبو البركات بن الانباري و دراسته النحوية:٦١.

[٦]- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو: ٣٥٩-٣٦٠.

[٧]- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١١٦.

كما و تعرض له بالدراسة، و كشف كثير من جوانبه بعض الباحثين[١]، فضلاً عن المؤلفات التي درست الخلاف، أو درست إحدى المدرستين البصرة[٢]، أو الكوفة[٣].

تناول كتاب الإنصاف أهم موضوعات الخلاف، و قد لنا إحدى و عشرين و مئة مسألة من المسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف بين البصريين و الكوفيين، ثم قام بشرحها و الاستدلال لها في ضوء مبادئ المدرستين في النقل و القياس، و الكتاب من المصادر المهمة التي لا بد من العودة إليها[٤]، فهو ((حافل بقواعد أصولية عامة، غير المسائل الكثيرة التي يسوق إليها الاستطراد، أما الشواهد و كثرتها فحدث عنها و لا حرج، إذ هي عمدة كل فريق في نصرة ما يذهب إليه))[٥]، كما و أنه عرض لنا أهم ما اختلفت فيه المدرستان البصرية و الكوفية من مسائل الخلاف من وجهة نظر أبي البركات، ووراءها مسائل أخرى كثيرة مبثوثة في الكتب النحوية[٦]. ((و نظرة إلى كتاب الإنصاف ترينا أنه أدق و أنضج من أي كتاب تناول مسائل الخلاف... من خلاله نستنبط الأسس و المبادئ لكلتا المدرستين))[٧].

و أخيراً فإنه كتاب فريد في بابه، و من أحسن ما وضعه العلماء في العربية، بين فيه أبو البركات آراء البصريين و الكوفيين، و قد احتوى على اثنين و خمس مئة شاهد[٨].

ثانياً: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين[٩]

لأبي البقاء العكبري (٥٣٨هـ-٦١٦هـ)[١٠].

---

[١]- ينظر: أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية/ الدكتور فاضل السامرائي، و كتاب الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين و كتاب الإنصاف/محمد خير الحلواني، و ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين/ الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم.

[٢]- ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها و تطورها/ الدكتور عبد الرحمن السيد.

[٣]- ينظر: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو/ الدكتور مهدي المخزومي.

[٤]- ينظر: تاريخ النحو و أصوله (القسم الأول: النحو بين البصرة و الكوفة):٣٢٢.

[٥]- من تاريخ النحو:١٥٥.

[٦]– ينظر: المدارس النحوية (د.شوقي ضيف): ١٥٥، و مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها: ٢٤.

[٧]– تاريخ النحو و أصوله: ٢٣٢.

[٨]- ينظر: الشواهد و الاستشهاد في النحو:١١.

[٩]- حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، واصل هذا الكتاب رسالة نال بها العثيمين شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها من جامعة أم القرى ١٣٩٦ هـ، و نشره سنة ١٩٨٦م.

[١٠]- ينظر: التكملة لوفيات النقلة: ٤٦١/٢، و البلغة في تاريخ أئمة اللغة:١٠٨، و اللباب في تهذيب الأنساب: ٣٥١/٢، و أنباه الرواة على أنباه النحاة: ١١٧/٢، و بغية الوعاة: ٣٩/٢.

قال محققه: ((كتابُ التبيين هذا هو ثاني نص ينشر من كتب الخلاف النحوي، فقد سبقه في الظهور كتاب الإنصاف للأنباري))[١].

و قد ذكره الصفدي باسم (مسائل الخلاف في النحو) عندما ذكر تصانيف أبي البقاء[٢]. و أن هذا المصنف نفسه هو كتاب (التبيين)[٣].

يقول الدكتور عبد الرحمن العثيمين: ((لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات و التراجم التي اطلعت عليها، أن لأبي البقاء كتاباً باسم (التبيين عن مذاهب النحويين)...، إذا استثنينا السيوطي الذي ذكره باسم (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين)[٤]

و يقول الدكتور رزق الطويل: ((و تذكر المراجع للعكبري كتاباً آخر اسمه (التبيين) و نقل السيوطي كثيراً من مسائله، و مضى في بحثه على نهج الانباري))[٥].

يحتوي الكتاب على خمسٍ و ثمانين مسألة، قسمها الدكتور العثيمين على ثلاثة أقسام[٦]:

١. مسائل خلافية ليست بين البصريين و الكوفيين، و عددها ثمان و عشرون مسألة، جاء الخلاف فيها بين النحويين عامة، أو ما كان بين النحويين من جهة، و أهل اللغة من جهة أخرى، مثل المسألة الأولى[٧]، و أحياناً يكون الخلاف في المسألة بين أصحاب المذهب الواحد كما في مسألة (ما) التعجبية[٨].
٢. مسائل خلافية انفرد بذكرها العكبري و هي بين البصريين و الكوفيين، و لم تذكرها كتب الخلاف الأخرى التي وصلت إلينا، و عددها مسألتان: الأولى (مسألة الإعراب أصل في الأسماء)[٩]، و الثانية (مسألة نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف و الجار و المجرور)[١٠].

---

[١]- التبيين...(مقدمة المحقق):٥.

[٢]- ينظر :نكت الهميان في نكت العميان: ١١٩.

[٣]- ينظر: التبيين...(المقدمة): ٧٢.

[٤]- المصدر نفسه...(المقدمة):٧١، و ينظر: الأشباه و النظائر: ١٤١/١، ١٥٤، ٢٦٦/٢.

[٥]- الخلاف بين النحويين: ٤٣٠، و سماه السيوطي في بغية الوعاة:٣٩/٢ (التعليق في الخلاف.

[٦]- ينظر: التبيين (القسم الأول: الدراسة):٨٦، ٨٧.

[٧]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (١)):١١٣.

[٨]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٤١)): ٢٨٢.

[٩]– ينظر: التبيين...(المسألة (٨)):١٥٣.

[١٠]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٣٨)): ٢٦٨.

٣. مسائل خلافية بين البصريين و الكوفيين ذكرها العكبري كما ذكرها الأنباري، و عددها خمس و خمسون مسألة[١].

و قد ((اتجه مؤلفه فيه الاتجاه البصري، لذا فإنه انتصر للبصريين في معظم مسائل الخلاف، و أيدهم في وجهة نظرهم، و خالف وجهة نظر الكوفيين و رد عليهم، كما حكّم في أصوله منهج البصريين))[٢].

و أخيرا فإنَّ التبيين كتاب مهم، لابد من الرجوع إليه و الإفادة منه، فهو زاخر بالآراء و الأدلة و الشواهد[٣].

ثالثاً: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة[٤]

لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي اليمني (٨٠٢هـ)[٥] لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات و التراجم هذا الكتاب للشرجي، و يشير الدكتور طارق الجنابي إلى ذلك بقوله: ((و لم يذكر له هذا الكتاب؛ لأنه كان مسودة للمؤلف، و لم يذع و لم يشتهر))[٦]. و قد رجح الدّكتور الجنابي أنَّ زمن تأليف الكتاب هو(٨٠٠هـ)[٧].

يقول الشرجي عن تصنيفه لكتابه و تسميته: ((و صنفت هذا الكتاب اذكر فيه- إن شاء الله تعالى- اختلاف النحويين، الكوفيين و البصريين، سيبويه و أشياعه، و الكسائي و أتباعه، جعلته نظير ما صنفه الفقهاء من الثقات في الخلاف بين الشافعي و أبي حنيفة و غيرهما من العلماء- رحمة الله عليهم أجمعين- و اقتصرت فيه على ذكر اختلافهم في النحو و التصريف و الخط دون ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية... و سميته (كتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة)))[٨]

يحتوي الكتاب على أربع و عشرين و مئتي مسألة، نسقها على أقسام الكلمة: الاسم، و الفعل، و الحرف، و خصص لكل صنف حصته من المسائل، فهي ثلاث و ثلاثون بعد

---

[١]- ينظر: المصدر نفسه (القسم الأول: الدراسة):٨٧.

[٢]- مناهج كتاب الخلاف النحوي و مواردها:٢٨.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه:٢٨.

[٤]- حققه و نشره الدكتور طارق الجنابي، في الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

[٥]- ينظر: أنباء الغمر بأبناء العمر: ١٦٨/٤، و الضوء اللامع: ٣٢٥/٤، و بغية الوعاة:١٠٧/٢، و شذرات الذهب: ١٧/٧، و هدية العارفين: العارفين: ٦١٦/٥.

[٦]- ائتلاف البصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة-مقدمة المحقق-١٠٤.

[٧]- ينظر: المصدر نفسه:٩.

[٨]- نفسه- مقدمة المؤلف- ٢٤-٢٥.

المئة حصة الاسم، و خمس و ثلاثون مسألة حصة الفعل، و ست و خمسون مسألة حصة الحرف. و ((يعد كتاب (ائتلاف النصرة) كتاباً جليل القدر، عظيم النفع، لا يستغني عنه الدارسون؛ لأنه جمع فيه آراء من سبقه من البصريين و الكوفيين و النحاة عامة و المتأخرين منهم))[١] ، فهو كما يقول مؤلفه (اليمني): ((حاصر لأقاويلهم، مشتمل على جل تأويلهم، ما خلا ما لا يعتد به من خلافاتهم و أرجو أن يكون نافعاً في هذا الفن...))[٢]. غير أنَّ هذا الكتاب جاء موجزاً، فلم يمل مؤلفه فيه إلى الإطالة و الإكثار من العلل و الشواهد[٣] و يمكن عد ظاهرة الإيجاز هذه ظاهرة منهجية التزم بها مؤلفه في أغلب مسائل مسائل الكتاب، ((و لكنه إيجاز يتسم بالإيضاح و سهولة العبارة))[٤].

و يكفي أن نوازن في مسألة واحدة اشترك بها مؤلفو الكتب الخلافية الثلاثة، حتى نرى مدى الفرق في منهجية عرض المسائل عند كل واحد منهم، ففي مسألة (القول في نعم و بئس، أفعلان هما أم اسمان؟)[٥]، نجد أن الأنباري عرضها في (ثلاثين) صفحة، و استغرق عرضها عند العكبري (ثماني) صفحات، أما الشرجي فقد اختصرها في (أربع) صفحات فقط.

الوهم في اللغة و الاصطلاح:

الوهم لغة:

((الوَهْمُ: وَهْمُ القلب، و الجمعُ: أوْهام، و توَهمّتُ في كَذا، و أوْهَمْتُه: أي أغفلتُه، و التُهْمةُ أُشْتُقَّت منَ الوَهْم، و أصلها (وهمة)، إتهَمْتَه: افتعلتُه، و اتمهته، على بناءٍ

---

[١]- مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها: ٣١.

[٢]- ائتلاف النصرة–مقدمة المؤلف–:٢٥.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه– المقدمة–:١٢.

[٤]- مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها: ٦٩.

[٥]- ينظر: الإنصاف (المسألة (١٤)): ٩٧/١ و التبيين (المسألة (٤٠)): ٢٧٤، و ائتلاف النصرة (المسألة (٤)) فصل الفعل: ١١٥.

أفْعلتُ، أي أدخلتُ عليهْ التُهْمة، و يقال: وهمْتُ في كذا: أي غَلِطْتُ، ووهم إلى الشيء يَهيمُ، أي ذَهبَ وهْمُهُ إليهِ))[١]

و قال الزمخشري: ((وهمْتُ الشيءَ أهمُهُ وَهْماً، و تَوهّمْتُهُ: وقعَ خُلْدي، و شيءٌ مَوْهومٌ و مُتوهّم، قال أبو زبيد:-من البسيط:

و استحدثَ القومُ أمراً غيرَ وَهِمُوا وَطارَ أنْصارُهُم شتّى و ما جُمِعُوا

ظنّوا أنّهم يَغْلِبونَني فاستحدثُوا الفَزَع و الجُبْنَ، ووهِمْتُ به سوءاً و توهّمتُه به، و أوهَمَنيهُ غَيْري وَوهّمَنيهُ، و اتهمَ بكذا، و فُلان مُتّهم: يتّهِمُ الناسَ و هُوَ صاحِبُ تُهْمَةٍ وَ تُهَمٍ))[٢] .

و جاء في لسان العرب: ((و توهّمَ الشيءَ تخيّلهُ و تمثّلهُ كانَ في الوجود أو لم يكن. و... توهمتُ الشيءَ و تفرّستُه و توسّمتهُ و تبينتُه بمعنى واحد... و الله عزّ و جلّ لا تدرِكهُ أوهامُ العِباد. و قال ثعلب: يقال: وهمتُ في كذا و كذا أي غلطت... ووهِم بكسر الهاء: غَلَطَ و سَها، و أوْهَمَ في الحساب كذا أسقط))[٣]

الوهم اصطلاحاً:

لم يضع له المتقدمون تعريفاً اصطلاحياً شاملاً و واضحاً، و قد عرفه المحدثون بأنّه: ((نوع من التخيّل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرّفاً معيّناً، فإن صَحَّ توهُمُه انتهى إلى تبيينٍ و معرفةٍ، و إذا لم يصحّ انتهى إلى الغلط و السهو))[٤]. و الدليل على كون الوهم نوع من التخيل، ما جاء في كتاب الصاحبي: ((قيل لأعرابي ما القلم؟ فقال: لا أدري، فقيل له: توهمه، فقال: هو عودٌ قُلِّمَ من جانبيه كتقليم الاظفور فسُمّيَ قلماً))[٥].

الفرق بين مصطلح الوهم، و مصطلح التوهم:

---

[١]- العين(وهم): ٤/١٠٠.

[٢]- أساس البلاغة (وهم):٥١١.

[٣]- لسان العرب (وهم): ١٢/٦٤٣.

[٤]- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية و الصرفية، للسيد رزق الطويل: ٧٢. و هي مقالة منشورة في (مجلة معهد اللغة العربية) العدد الأول: ١٤٠٢-١٤٠٣هـ.

[٥]- الصاحبي في فقه اللغة: ٩٨-٩٩.

التوهم مصطلح خاص بالصرف و النحو، و قد عرفه المحدثون تعريفات اصطلاحية صرفية و نحوية.

فمن التعريفات الصرفية، قول محمد بهجة الأثري، أنه: ((انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، و تجري عليها صورها الاشتقاقية إطراداً على نسقٍ معين))[١].

و من التعريفات النحوية، قول محمد خير الحلواني: ((هو حالة نفسية تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع حيث يستغرق فيما هو فيه، و حينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة و أعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه استعمل تركيباً ما، و يكون قد استعمل غيره فيبني ما يليه من التراكيب على ما يتوهمه لا على ما استعمله))[٢].

قد يكون التوهم عند بعضهم منقسماً على قسمين: غلط و صواب، كما هو الحال عند القراء، فقد ذكر التوهم في مواضع متعددة من كتابه (معاني القرآن)، و هو يجيزه، بدليل أنه يفرض أحياناً وجوهاً من القراءة، تحمل مصطلح التوهم ثم يحكم عليها بالصحة، من ذلك مثلاً، قوله في الآية الكريمة {و الأنعامَ خَلَقَها لَكُمْ فيْها دِفءٌ و مَنافِعُ و منها تأكلونَ... و الخَيْلَ و البِغالَ و الحَميرَ}[٣]، ((و لو رفعت (الخيل و البغال و الحمير) كان صواباً من وجهين أحدهما... و الآخر أنْ يتوهم أنَّ الرفعَ في الأنعام قد كانَ يصلح فتردها على ذلك كأنّكَ قلت و الأنعام خلقها و الخيلُ و البغالُ و الحميرُ على الرفع))[٤] كما علق على بعض المسائل بقوله: ((فهذا و إن كان توهّماً خطأٌ))[٥].

كما في قراءة الأعمش[٦]، و عاصم (يُؤُدُهُ)[٧]، و (نُولّهِ ما تَوَلّى)[٨]، و (خيراً يَرَهُ)[٩]، و و (شرّاً يرهُ)[١٠] بجزم الهاء إذْ حملها على توهم أنَّ الحرف من الكلمة نفسها[١١].

---

[١]- نظرات فاحصة...:١٢٢.

[٢]- أصول النحو العربي: ١١٨-١١٩.

[٣]- النحل/ ٥-٨.

[٤]- معاني القرآن: ٩٧/٢.

[٥]- المصدر نفسه: ٢٢٣/١.

[٦]- ينظر: السبعة في القراءات: ٢١٠.

[٧]- البقرة/٢٥٥.

[٨]- النساء:١١٥.

[٩]- الزلزلة/٧.

[١٠]- نفسها/٨.

[١١]- ينظر: معاني القرآن: ٢٢٣/١.

أما مصطلح الوهم فهو- بلا شك- أعمّ و أشمل من مصطلح التوهم، و هو لا يقتصر على علم دون آخر، و قد أشار الباحثون إلى أنَّهُ تخيّلٌ عقليٌّ لأمور غير موجودة، و هذا التخيل لا يقف عند اللغة و النحو حصراً، بل يشمل علوماً أخرى مثل الطب، و الهندسة، و الفلك... و غيرها، فالخطأ و السهو وارد- لا محال- في كل باب من أبواب العلم، فسبحان الذي لا يسهو و لا يخطأ.

الوهم و الخلاف النحوي:

لابد من الإشارة إلى أن الوهم كان يسير جنباً إلى جنب مع الخلاف النحوي، بل يمكن القول إنّ الخلاف كانَ الأساس في نشوء الوهم و تطوره، ذا رأيتُ أنَّ لا مفر من الحديث عن الخلاف بشكل موجز لبيان أثره في خلق الأجواء المناسبة لنشأة الوهم. فقد كتب كثير من الباحثين[١] في الخلاف النحوي، و أشبعوا الموضوع بحثاً و دراسة، و تناولوه في جوانبه المتعددة. فكان لهم فضل السبق، و عليهم المعول و المعتمد في هذه الخلاصة التي أحاول أن أوجز فيها شيئاً عن بدء الخلاف، و أسبابه، و تطوره بين المدرستين، و احتدامه، و متى خفتت جذوته؟، و حقيقته، و نتائجه.

١. بدء الخلاف:

تعددت آراء الباحثين في بدء الخلاف النحوي، فكانت على النحو الآتي:

أولاً: اجتمعت الروايات على أنَّ أوّل بوادرِ الخلافِ وقعتْ بين الحضرمي و عيسى بن عمر من جهة، و أبي عمرو بن العلاء من جهة أخرى[٢] . مثال ذلك حين عارض ابن أبي أبي إسحاق الحضرمي الفرزدق حين سأله كيف تنشد هذا البيت؟

و عيْنانِ قالَ اللهُ كُنا فكانَتا فَعُلانِ بالألبابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ[٣]

فقال الفرزدق: كذا أنشده، فقال له الحضرمي: ما كان عليك لو قلت (فعولين)؟ فقال الفرزدق: ((لو شئت أنْ أسبِّح لسبّحت))[٤] و نهض فلم يعرف أحد في المجلس قوله. فقال الحضرمي: لو قال (فعولين) لا خبر أن الله خلقهما و أمرهما، و لكنه أرادهما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. و قال ابن الإعرابي: (فعولين)[٥] .

---

[١]- ينظر: الخلاف بين النحويين/ الدكتور رزق الطويل، و المدارس النحوية/ الدكتور شوقي ضيف، و المدارس النحوية/الدكتورة خديجة الحديثي، و ضحى الإسلام، (ج٢) أحمد أمين، و الدرس النحوي في بغداد/الدكتور مهدي المخزومي.

[٢]- ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٧.

[٣]- ديوان ذي الرمة: ٢١٣.

[٤]- مجالس العلماء:٦٦.

[٥]- ينظر: المصدر نفسه:٦٦.

ثانياً: ذكرَ الأستاذ أحمد أمين أنَّ الرؤاسي أنشأ مدرسة الكوفة في النحو، و قد وضع كتاباً في النحو لم يصل إلينا، و قيل أنَّ الخليل أطّلعَ عليه و أفادَ منه، من ذلك الحين و مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة. و ((بدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، و الخليل في البصرة، ثُمَّ اشتدَّ بين الكسائي في الكوفة و سيبويه في البصرة، و صارَ لكلّ مدرسةٍ علم تنحازُ إليه كل فرقة))[١].

ثالثاً: و أمّا سعيد الأفغاني فإنّهُ قال عن نشأة الخلاف بين المدرستين: ((أوّلُ ما يُعرفُ من الخلاف بين البصريين و الكوفيين ما أثبته سيبويه في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرؤاسي على ما علمت آنفاً، و الظاهر أن مرافقة الرؤاسي للخليل في القراءة على عيسى بن عمر جعلت بينهما نوعاً من الأنس سمح للخليل أنْ يطلب من الرؤاسي كتابه، فروى منه بعض أقوال تلميذه سيبويه، فأثبتها هذا في كتابه. و لم يكن في هذا الخلاف و لا في غيره مما حدث بين البصريين أنفسهم يومئذٍ، أكثر من المذاكرة و حكاية الأقوال المخالفة و الرد عليها أحياناً، فأنت كثيراً ما تجد سيبويه يورد لشيخيه يونس و الخليل أقوالاً يخالفها فيقول: (...و زعم الخليل)، (.وزعم يونس)))[٢].
رابعاً: و يقول الدكتور مهدي المخزومي: ((غير أنّنا نرجّحُ أنَّ التنافس بين نُحاة البصرة و الكوفة لا وجود له في عهد الخليل و أبي جعفر... و أكبرُ الظنَّ أنَّ التنافس بين نحاة المصرين إنّما ظهرَ في عهد الكسائي و سيبويه، و أقوها: خوفه أنْ يتقرّب سيبويه أو غيره من البصريين من السلطان، فيفقدُ الحظوةَ لديه))[٣]

٢. أسباب الخلاف

من الصعب تحديد أسباب الخلاف النحويّ، فقد يرى بعضهم أنَّ هناك أسباباً جوهريّة، و أخرى فرعيّة، و أغلبُ الظنّ أنَّ ما اطّلعنا عليه مِنْها ما هُوَ إلاّ اجتهادٌ اجتهدهُ الباحثون[٤]، و يمكن أنْ نقسّم أسباب الخلاف على قسمين:

الأول: يمتدُّ إلى اختلافِ الآراءِ في اللغة و النحو.

و الثاني: يمتدُّ إلى أسبابٍ عامةٍ تتعلّق ببيئةِ المصرين البصرة و الكوفة.

---

[١]- ضحى الإسلام:٢٩٤.

[٢]- في أصول النحو:١٧٦.

[٣]- مدرسة الكوفة...:٦٦-٦٧.

[٤]- ينظر: مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها:٨.

أولاً: الأسباب التي تمتد إلى الخلاف في اللغة و النحو، أهمها:

١. اختلاف اللهجات العربية:

سكن العرب الجزيرة و ما حولها، و كانوا يعيشون على شكل قبائل، و هذه القبائل اختلفت في لهجاتها[١]. و((إنَّ اللهجات تختلف في اللغة الواحدة تبعاً لاختلاف البيئة و الإقليم و ما يحيط بهما من ظروف))[٢]. إذ كانت قريش أجود العرب انتقاءاً للأفصح من الألفاظ، و أسهلها على اللسان في النطق، و أحسنها مسموعاً، و إبانةً عمّا في النفس. و الذين نقلت عنهم اللغة للعربية و بهم اقتدي، و أخذ اللسان العربي عنهم من بين قبائل العرب هم: قيس، و تميم، و أسد، ثُمَّ هُذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل[٣]، و أنّ أفصح العرب عليا هوازن و سفلى تميم[٤].

و الاختلافات اللغوية بين اللهجات في اللغة الواحدة يمكن إرجاعه إلى اختلافات صوتية، و اختلافات في النبر و النغمة الموسيقية و اختلافات في أصوات اللين و الحركات و غير ذلك[٥].

٢. تباين وجهات النظر في القراءات:

فقد نزل القرآن الكريم على النبي محمد (صلى الله عليه و سلم) منجّماً في ثلاث و عشرين سنة، و كانَ النبيّ (صلى الله عليه و سلم) يتلو الآيات على الصحابة فور نزولها، و كانوا يحفظونها و يتلونها، و تخفيفاً على القبائل و مراعاةً للهجاتها المختلفة كان الرسول (صلى الله عليه و سلم) يتلو كلماته بلهجات مختلفة[٦]. باختلاف القبائل في النطق، و أداء الكلمات، فبعضها يسهّل حرفاً يشدّدها غيرها، و بعضها يفكّ أحرفاً يدغمها غيرها، و من هنا اختلف أداؤهم في قراءته، و كان الرسول (صلى الله عليه و سلم) قد أقرأ كلّ وفد بلهجة قبيلته، فنشأ عن ذلك اختلاف في القراءة حتى كان بعضهم ينكر قراءة بعضهم الآخر، و يتحاكمون إلى الرسول (صلى الله عليه و سلم) ليفضّ النزاع، و كان يقول لهم: ((نزل القرآن على سبعة أحرف))[٧]. و ((هو لا يريدُ بالسبعة

---

[١]- ينظر: ضحى الإسلام:٢٤٣/٢.

[٢]- لهجة تميم:٣٠.

[٣]- ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٤٤.

[٤]- ينظر: المزهر في علوم اللغة و أنواعها:٢١١/١.

[٥]- ينظر: لهجة تميم.

[٦]- ينظر: السبعة في القرءان: مقدمة المحقق:٥.

[٧]- أبو حيان النحوي:٢٧٧.

عدداً معيناً، إنّما يريدُ كثرة الحروف و اللّهجات التي نزل بها تسهيلاً على العرب أنْ ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أنْ ينطقوه بلغة قريش و لهجتها الخاصة، و أخذ هو نفسه يصنع ذلك تيسيراً و تسهيلاً))[١].

و كان لاختلاف تلك القراءات بحسب تصنيف علماء القراءة أثرٌ في اختلاف مواقف النحاة منها؛ لكونها تعبّر عن لهجات مختلفة و تحمل معاني كثيرة و متباينة للنص القرآني أثارتْ حولها الجدل و النقاش و شجعت على التفكير و الاجتهاد[٢]. إلاّ أنّ النحويين لا سيّما البصريين وقفوا من القراءات موقفاً خاصاً، فهم يؤولون ما لا يتفق و أقيستهم، و إذا أعجزهم التأويل شذذوا هذه القراءات وضعفوها و لحنوها، ووقفوا الموقف نفسه من القراءات الصحيحة المعتمدة المتواترة التي رواها جمع يستحيل تواطؤ أمثالهم على الكذب[٣].

قال الدكتور المخزومي ((أمّا الكوفيون فلهم موقفٌ آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كلّ المغايرة، فقد قبلوها، و احتجوا بها، و عقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم و أحكامهم وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القرّاء عليها، فلا يرفضون غيرها، و لا يغلطونها، لأنَّها صوابٌ عندهم أيضاً))[٤].

و هناك أسبابٌ أخرى ذكرها من سبقني من الباحثين[٥]، أرى أنّها تندرجُ ضمنَ أسباب الوهم[٦]، و أنَّ الخلاف فيها قد يؤدي إلى الوهم، منها: تفاوت فهم العلماء للنصوص، و تباينهم في فهم أثر المعنى في الخلاف، و تباين الاجتهاد و التعليل.

ثانياً: أسباب عامة تتعلق ببيئة المصرين: البصرة، و الكوفة، هي:

١. الجانب البيئي:

فقد ((حافظت قبائل الكوفة على مقومات حياتها العربية بعدم امتزاجها مع العناصر غير العربية، في حين امتزجت قبائل البصرة- بحكم البيئة و ظروف الحياة- مع العناصر الأخرى ممّا أجبرهم على الوقوع فيما لم يكن يقع فيه عرب الكوفة من خطأ في

---

[١]- السبعة في القراءات: مقدمة المحقق:٦.

[٢]- ينظر: أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ١٢١-١٢٢.

[٣]- ينظر:أبو البركات بن الأنباري و دراساته النحوية:٢٠٨.

[٤]- مدرسة الكوفة...: ٣٤١. و ينظر: نحو القراء الكوفيين:٦٨.

[٥]- ينظر:مسائل الخلاف النحوي بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٧٣-٧٤. و أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية نهاية القرن الرابع الهجري:١١٩.

[٦]- سأذكرها مفصلة-لاحقاً- في الفصلين اللذين عقدتهما لأشكال الوهم و أسبابه.

لسانهم، أو أنّ امتزاجهم تأخر عن امتزاج البصريين فكانت حاجة البصريين إلى ما يقوّم ألسنتهم أسبق من حاجة الكوفيين إلى ذلك))[١].

٢. و الجانب الحزبي:

فالكوفة كانت علويّة، و البصرة عثمانية[٢].

٣. و الجانب العنصري:

((فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، و أكثر أهل البصرة من المضريين))[٣].

٤. و الجانب العلمي:

فأهل الكوفة أصحاب فقه و حديث و قراءة، و أهل البصرة أصحاب علوم و فلسفات[٤].

٥. و الجانب التشجيعي:

فقد أجمع الباحثون على أنَّ سعي العلماء للتقرب من الخلفاء كانَ حثيثاً لنيل الحظوة عندهم، و ما يتبعها من كسب المال و الجاه و النفوذ. و كان الكوفيون مقدمين على البصريين عند الخلفاء في بغداد أوّل نشأتها لأسباب كثيرة، ملخصها[٥]:

أ. مواكبة علماء الكوفة انتقال الخلافة العباسية من الكوفة إلى بغداد

ب. و قرب الكوفيين من نفوس العباسيين لأنهم شيعة الإمام علي (عليه السلام) و مؤازروه. عندما كانت الكوفة مقرّاً لخلافته.

ج. و الكوفة كانت أدنى إلى العروبة و أقرب من البصرة بمن نزل فيها من القبائل العربية، و إنَّ المنصور كان يولي توازن العرب و غيرهم، في مدينته كثيراً من الرعاية و العناية.

د. و أهلُ البصرة أصعب قياداً و طاعة للسلطان من أهل الكوفة، فابتعد الخلفاء عن استقدامهم إلى بغداد.

هـ. و قُربُ الكوفة من بغداد جعل استقدام العلماء منها أسهل و أسرع.

---

[١]- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٣٩.

[٢]- ينظر: مدرسة الكوفة...:٦٦، و نشأة النحو: ١٢٢، و المدارس النحوية (خديجة الحديثي): ٢٧٤.

[٣]- مدرسة الكوفة...:٦٦.

[٤]- ينظر: المصدر نفسه:٦٦.

[٥]- ينظر: المدارس النحوية (خديجة الحديثي): ٢٧٤-٢٧٥.

لهذه الأسباب مجتمعة، كان للكوفيين القدح المعلّى عند الخلفاء، و نالوا الحظوة عندهم أكثر من البصريين[١].

٦. و الجانب السياسي:

يرى سعيد الأفغاني أنَّ بعض الباحثين جَرَوا على ردّ الخلاف النَّحوي بين البصرة و الكوفة إلى السياسة، و هو رأي سطحي لا يثبت عند التّدقيق، و يرى أيضاً: أنَّ نحاة المصرَيْن لم يختلفوا تبعاً لاختلاف سياسة بلديهم، فلا تأثير للسياسة في ذلك، و إنَّما هو التكتل استجابة للعصبية ليسَ غير[٢].

و يرى بعضُ الباحثين أنَّ رأي الأفغاني صحيحٌ؛ ((لأنَّ السياسة لا علاقة لها في الخلاف بين البصرة و الكوفة، و إنَّما التّعصب الذي أُثيرَ بينهما))[٣].

٣. تطوّر الخلاف و احتدامه بين المدرستين:

كان الخلاف بين مدرستي البصرة و الكوفة في بدايته يتسم بالهدوء، ((و كان هذا طبيعياً لأنَّ أكثر علماء مدرسة الكوفة قد تتلمذوا على أيدي علماء البصرة، و مع مرور الزّمن بدأت مناهج المدرستين تتضح على يد سيبويه البصري و الكسائي الكوفي))[٤]. إلى أنْ ((أصبحت مشكلة الخلاف من أبرز مشكلات النحو العربي بعدَ أنْ تعدّدت الآراء و تشابكت و اختلفت في المسألة الواحدة، فكانت أحكامهم مختلفة))[٥].

و قد بدأت الدّراسة النحويّة في بغداد كوفية؛ و ذلك لأنّ هوى الحكام مع الكوفيين، فاتّجه النُّحاة الذين يرومون الشهرة و المال إلى بغداد، و من هنا كانت بغداد ملتقى للمنافسة و عقد المناظرات بين أعلام المدرستين، و كانَ الصّراع محتدماً و على أشدّه، و كلّ علم في مدرسة، يريد أنْ يحوز نصراً على منافسه في المدرسة الأخرى، لينال حظاً أكبر من المجد و الشُّهرة، و كان هذا هو الطابع الأغلب لعهد المدرستين[٦].

---

[١]- ينظر: ضحى الإسلام: ٢٩٧/٢.

[٢]- ينظر: في أصول النحو: ٢١٥-٢١٧.

[٣]- مناهج كتب الخلاف النّحوي و مواردها: ١٣.

[٤]- الخلاف النّحوي في معاني الأدوات و إعرابها في كتاب الإنصاف: ٧.

[٥]- مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٩.

[٦]- ينظر: الخلاف بين النحويين:٩٩.

و هكذا أخذ الخلاف يتطور حتّى أصبح عنيفاً قوياً بين المذهبين، ووصل إلى أنْ عُقدت بين علماء المدرستين مناظرات شهدها الأمراء و الرؤساء، لمعرفةِ أيّ المدرستين أصحّ، و أيّهُما أحكى لما قالته العرب، و لم يقفْ الأمر عند حدّ العلماء المعاصرين الذين شهدوا المناظرات أو اشتركوا فيها، و لكنّ الأمر امتدّ إلى عهود بعيدة بعدَ ذلك، فأيّدَ فريق ما جاء به البصريون، و نحا آخر منحى الكوفيين، و حاولَ فريق ثالث أنْ يوفق بين الآراء المتضاربة[١].

و أبرز مثال على احتدام الخلاف ما حصل بين الكسائي و سيبويه في المناظرة التي جرت في مجلس يحيى بن برمك، و المعروفة بـ(المسألة الزنبورية)[٢].

و من الطبيعي ((أنّ هذه المناظرات مصدر من مصادر النّحو العربي أذكت شعلة الخلافات النّحوية بين علماء النّحو. لأنّها معرض لثقافة العصر، تتجلّى فيها روح المعرفة القائمة على الفكر و الإحاطة بكلام العرب،و كلَّما كان رصيد العالم كبيراً في هذا المجال كانَ دليله أقوى و حجته أظهر، و غلبته مؤكدة))[٣]

و قد أجمعت غالبية الرّوايات على أنَّ الخلاف بين البصرة و الكوفة في النّحو كان على أشُدّه في القرن الثّالث الهجري حتّى بلغَ ذروته تقريباً بين المبرّد البصري (ت٢٨٥هـ)، و ثعلب الكوفي (ت ٢٩١هـ)[٤].

و قد ازداد هذا التنافس حدة كلما تقدم البَلَدَان في الميدان العلمي، و كلّما اشتدّت حركة التأليف و البحث العلمي فيهما. و حينما نصل إلى عصر المبرّد و ثعلب نجد الخلاف بينهما تعدّى الميدان العلمي إلى علاقتهما الشخصيّة أيضاً[٥]. و كانَ المبرّد يحمل لواء المناقشة و المناظرة مع علماء الكوفة لا سيّما مع ثعلب شيخ نحاة الكوفة في عصره، و كانَ الجانبان متطرفين في وجهات نظرهما[٦].

---

[١]- ينظر:مدرسة البصرة النحويّة نشأتها و تطوّرها: ١٠٨.

[٢]- ينظر: مجالس العلماء، للزجاجي: ٩-١٠، و الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة (٩٩)): ٧٠٢، و أمالي ابن الحاجب: ٢/٨٧٤-٨٧٦، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٩٣، و الأشباه و النظائر: ٣/١٥-١٦.

[٣]- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: ١٦٠.

[٤]- ينظر أخبار النحويين البصريين (مقدمة المحقق): ٩، و مدرسة الكوفة...: ١٤٥-١٤٦، و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين-مقدمة المحقق: ٩٦.

[٥]- ينظر: الدراسات النحوية و اللغوية و منهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري: ١٨.

[٦]- ينظر: أبو عثمان المازني و مذاهبه في الصرف و النحو:٧٢.

هذه الخصومة تعود إلى التّنافس القوي بين المصرين البصرة و الكوفة. فالمبرّد بصري تعلّمَ على المذهب البصري، و ثعلب كوفي تعلّمَ على المذهب الكوفي و طريقته[١].

٤. متى خفّت حدة الخلاف؟

يبدو أنّ حدّة الخلاف بدأت تخفّ بعد المبرّد و ثعلب، فقد ظهرت طائفة من تلامذتها بدؤوا يمزجون بين الآراء البصرية و الكوفية، هذه الطائفة أُطلِقَ عليها اسم البغداديين، و قد أحصاها ابن النديم تحت عنوان: ((أسماء و أخبار جماعة من علماء النحويين و اللغويين ممن خلطوا المذهبين))[٢].

أمّا الدكتور رزق الطويل فيقول: ((و في منتصف القرن الثّالث الهجري حيث أصبحت بغداد مجتمع النّحاة جميعاً، و طال تلاقيهم و اختلاطهم، روضت الإقامة الطويلة من غلواء المنافسة و هدهدت من حدّة التعصب، و بدأ الخلاف بين المدرستين يتّخِذ مظاهر أُخَر أَقَلُّ حِدَّةً و أكثر تفهُّماً))[٣].

و يبدو هذا الكلام غير دقيق؛ ((لأنَّ المبرّد توفي سنة ٢٨٥هـ، و ثعلب توفي سنة ٢٩١هـ، و كلاهما من أواخر القرن الثّالث الهجري و الخلاف على أشدّهُ بينهما))[٤].

٥. حقيقة الخلاف:

وضعت البصرة من غير شك أولى غراس النّحو العربي، و تعهدته بالري و السقيا حتّى استقام على سوقه، و نما أصولاً و فروعاً، و كانَ الدارسون الأوائل أمثال الحضرمي و عيسى بن عمر، و أبي عمرو بن العلاء، قد نظروا في أصوله الأوّلى، من سماعٍ و قياسٍ، كما عنوا بالقراءات، و هي ذات صلةٍ متينةٍ بالنحو و اللّهجات[٥].

و يرى الدكتور شوقي ضيف أنّ ((النّحو و أصوله و قواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيبويه و أستاذه الخليل، و كأنّهما لم يتركا للأجيال القادمة سوى خلافات فرعية تتسع و تضيق حسب المدارس و حسب النُحاة))[٦].

و إذا استعرضنا الفرق بين نحاة البصرة و الكوفة وجدنا أنّهم لا يختلفون في أصول المنهج، فكلّهم يرى أنّ النحو سماعٌ فقياس، و خلافهم ينحصر في التطبيق، فقد تشدّدَ نحاة

---

[١]- ينظر: أبو العباس المبرد و أثره في علوم العربية: ١٧.

[٢]- الفهرست: ٨٥.

[٣]- الخلاف بين النحويين: ٩٩.

[٤]- مناهج كتب الخلاف النحوي و مواردها: ١٦.

[٥]- ينظر: تاريخ العربية: ١٧.

[٦]- المدارس النحوية: ٩٥.

البصرة في السماع و القياس، أمّا نحاةُ الكوفة فقد اتّسعَ أكثرهم فيهما[١]. فالخلافُ جاءَ نتيجة ازدهار ثقافي في طفرةٍ حضاريّةٍ عظيمة شهدتها أمتنا في عصر الزّهو الإسلامي الأوّل في المجالات جميعها و منها اللّغة، و الخلاف لم يكن على أعمدة اللّغة و أصولها، و لا على أبوابها، و فصولها، بلْ كانَ في الإضافات التي أضيفت بعد أنْ اكتمل البنيان، و ثبتت القواعد و الأصول[٢].

٦. نتائجُ الخلاف و آثاره:

تُعَدُّ نتائِجُ الخلافِ بينَ المدرستين موضع عناية الدَّارسين لعلم النحو و الباحثين في أصوله و مدارسه، فنالت من تفكيرهم و تأليفهم قسطاً وافراً[٣].

كما أنَّ المناقشات و المحاورات و المناظرات في مجالس العلماء بعامة، و في المجالس الرسمية بخاصة، عادت على الدّراسات النّحوية بالنمو و الازدهار[٤].

أمّا ما يخص تسابق النّحاة إلى أبواب الخلفاء و الأمراء، و محاولة البصريين منافسة الكوفيين في هذا المجال، فقد أعطى الخلاف النّحوي شهرةً واسعةً ما كانت لتتيسر و تتهيأ له[٥]. يقولُ الأستاذ يوهان فك: ((و كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النّحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين، كما سلك كلّ من القبيلتين في تفسير الظواهر اللغوية طريقاً خاصاً))[٦].

و يقول الأستاذ محمد عوض القوزي في نتائج الخصومة بين المدرستين: ((تلك الخصومة بين المدرستين لم تكن شرً كلها، فآثارها إيجابية رغم روح العصبية التي ظهرت عند بعض رجالها، و عاشت الأجيال اللاحقة لهم عالةً على تراثهم تتمثله و تحتذ به، و تطور فيه ما دفعت إليه ثقافة العصر و فطنة علمائه، و هي سُنّة مطّردة لا في علم النحو بل في جميع العلوم أنْ تتطوّر بتطوّر العصر))[٧].

---

[١]- ينظر: المرتجل- مقدمة المحقق-:٤٣.

[٢]- ينظر: الخلاف النحوي في معاني الأدوات و إعرابها في كتاب الإنصاف: ١١، ١٣.

[٣]- ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها و تطورها: ١٠٨.

[٤]- ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: ٢٥٨.

[٥]- ينظر: الحلاف بين النحويين:٧٩.

[٦]- العربية: ٦١.

[٧]- المصطلح النحوي: ١٩٢.

و من مظاهر نتائج الخلاف أيضاً الاستغراق في العلل، و تأويل الشواهد بما تحتمل و بما لا تحتمل[١]. و هذه من أكثر الأسباب مدعاة لحصول الوهم؛ لما يجره الاستغراق فيها إلى الوقوع في الخطأ و السّهو في أحيان كثيرة.

الوهم المتعمد

تمهيد:

عرفنا من خلال ما مرّ أنَّ الخلافَ النّحوي، كان على أشدّهُ في القرن الثّالث الهجري، و أنَّ المنافسة قد بلَغتْ ذروتها بين علماء البصرة و الكوفة، و لا سيما بين المبرّد و ثعلب[٢].

قال ابنُ السرّاج: ((كان بين المبرّد و ثعلب ما يكون بين المعاصرين من المنافرة، و اشتهر ذلك حتّى قالَ بعضهم: من مجزوء الطويل

فأبدانُنا في بلدةٍ و التقاؤُنا عَسيْرٌ كَلُقْيَا ثَعلَبٍ و المُبرّدِ))[٣]

بدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أوّل قدومه بغداد، و أنَّ ثعلباً كان يخشى أنْ يقدِمَ المبرّد إلى بغداد لئلا يجد من ينافسه الزَّعامة

---

[١]- ينظر: المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع- المقدمة-: أ.

[٢]- ينظر: أخبار النحويين البصريين- مقدمة المحقق-:٩.

[٣]- معجم الأدباء: ١٩/١١٣-١١٤.

أو يتغلب عليه فيظهر أقلّ منه في المكانة. كما كانَ المبرد منافساً قويّاً اقتحم على ثعلب عرينه[١].

و قد كثر اجتماع المبرّد و ثعلب في دار محمّد بن عبد الله بن طاهر، و أُثيرت بينهما مسائل نحوية[٢]. من ذلك ما تحدّث به أبو العباس ثعلب قائلاً: ((دخلتُ دار محمّد بن عبد الله بن طاهر في يوم من الأيام، فوجدتُ في الدار محمّد بن يزيد، و عليّ بن عبد الغفار، فقال عليّ: قدْ اجتمعتما و أُريدُ أنْ أسأل عن مسألةٍ، فقلتُ له: سلْ. فقال: ما معنى قول الله عزَّ و جلّ:{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}[٣]؟ فقُلْتُ معناه ليسَ مثله، و ليس كمثله، المعنى فيه واحد، و العربُ تدخل الكاف ليعلم أنّها كالأسماء و مثل مثل. فالتفت إلى محمّد بن يزيد فسأله فقال: هذا جواب مقنع، و لكن إذا دخلنا السّاعة إلى الأمير فسلني عنها حتّى أخبرك بما بقيَ فيها، فقالَ له: مجلس الأمير لا يمكن أنْ يجري فيه شيء بغير إذنه، و لكن تخبرني الآن. فقالَ له: أنا أكثر عندك و أصبر إليك))[٤].

و يبدو لي أنَّ تلك المنافسات التي تقف وراءها الأطماع الشّخصيّة، و التقرّب إلى الأمراء و الخلفاء، تندرج في مقدمة الأسباب التي دفعت إلى تعمّد الوهم، ((فقد كانَ كلّ عالمٍ...يحاول إثبات مقدرته و تفوّقه على زميله- بدوافع متباينة بين بعضهم و بعض- فمنهم من يبغي الحقيقة العلميّة خالصةً لوجه الله تعالى))[٥]، و منهم من كانت له غاية دنيويّة لغرض الوصول إلى المناصب و التقرّب إلى السلاطين ليحظى بعيش رغيد هانئ. ((إذ تَدافَعَ العلماء بصريين و كوفيين على السّواء على أبواب الحكام و ذويهم و حاشيتهم، و لا ضرورة للتحامل على فئة دون أخرى و تنزيه طائفة على حساب الأخرى))[٦].

و قد كان بعض العلماء يتصرّفُ تصرّفاً يشوبه التَّحامل و التجنّي على الآخرين، بسبب رغبته في الحصول على منافعَ شخصية، و هذا ما نجدهُ عند اليزيدي[٧]- مثلاً- في مناظراته مع الكسائي و الكوفيين، إذ يبدو بعيداً عن الرّوح العلمية و سلوك العلماء، فهو ((يتعجّل الوصول إلى الإجهاز على مناظره و إتلاف موقفه بمنتهى الحرص و التلهّف،

---

[١]- ينظر: المقتضب- المقدمة-: ٢٦.

[٢]- ينظر: كجالس العلماء: ٨٤-٨٥، ٨٦-٨٧، ٩٤-٩٧.

[٣]- الشورى/١١.

[٤]- مجالس العلماء: ٩١.

[٥]- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٧٩-٨٠.

[٦]- المصدر نفسه:٨١.

[٧]- هو إبراهيم بن يحيى بن المبارك، أديب شاعر من ندماء المأمون العباسي، مؤلفاته: ((بناء الكعبة و أخبارها، و النقط و الشكل، و مصادر القرآن))، توفي سنة (٢٢٥هـ). (أنباه الرواة: ٢٢٤/١، و معجم الأدباء: ١٦٠، و الأعلام: ٧٩/١.

و البعد عن الحقّ))[١]، ولا يمتنع عن تعمد المغالطة، قالَ الزجاجي: ((المسألة مبنيّة على الفساد و المغالطة... و جواب اليزيدي غير جائز عندنا؛ لأنَّهُ أضمر (أنَّ) و أعمَلها))[٢].

و هكذا ((أسفرتْ هذه المنافسة بين رجال المذهبين عن ظواهر علمية متزنة كثرت فيها تأويلات الشَّواهد، و الاستغراق في بحث العلل، و اصطناع روايات لا حقيقة لها))[٣]. لها))[٣]. و هناك أسباب أخرى دفعت العلماء إلى تعمد الوهم، و قد اجتهدت في ترتيبها على وفق أهميتها على النحو الآتي:

١. الإفراط في التَّعليل و التَّأويل:

أثرت الفلسفة و المنطق في التراث النّحوي، و استمر هذا التأثير قروناً عديدة، دون أنْ يصاب بهزات تخلخل من سيطرته أو تحدّ من أبعاده[٤]. فقد شاع الجدل المنطقي أيَّام تدوين النّحو، ((ذلك الجدل الذي نشأ أوّل ما نشأ، للدفاع عن الدين، و ما يتصل به من المذاهب و الأحزاب، ثُمَّ التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدينيّة و غير الدينيّة، و صار إمارة الثقافة، و عنوان المعرفة))[٥].

و قد طالَ هذا التأثير صميم اللّغة، و أصولها، و أساليبها؛ فأصبحت ((العلل المعتلة قيوداً حديدية، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل... فالعلل عندهم غاياتٌ يخضع لها النّص القديم؛ و كأنّها الأصل و هو الفرع، إذا انحرف عنها تناولته عصاها، فالنصوص خاضعةٌ للعلل، و ليست العلل هي الخاضعة للنصوص))[٦].

و يُعدُّ (العامل) أهم ما أسفر عنه تأثير المنطق في النّحو العربي فقد رأى النّحاة أنّ اختلاف حركات أواخر الكلمات المعربة إنَّما هو أثر يجلبه العامل[٧]. و قد فصّل الدكتور عبد العزيز عبدة القول في القواعد الخاصة بالعامل[٨]، و قد لخّصها أحد الباحثين[٩] على النحو الآتي:

((العامل في النَّحو نوعان:

---

[١]- الكسائي إمام الكوفيين:٨٦.

[٢]- أمالي الزجاجي: ٦٢.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين:٣٩.

[٤]- ينظر: تقويم الفكر النحوي: ٢٣٢.

[٥]- اللغة و النحويين القديم و الحديث: ١٤٣.

[٦]- المصدر نفسه:١٤٥.

[٧]- ينظر: في حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث:٢٠.

[٨]- ينظر: المعنى و الإعراب عند النحويين و نظرية العامل: ٧١٣-٧١٦.

[٩]- هو عماد يونس لافي العاني محقق كتاب (الذهب المذاب في مذاهب النحاة و دقة الإعراب) للشيخ يوسف بن حمزة الشهرزوري-رسالة ماجستير- بإشراف الدكتورة خديجة الحديثي، جامعة بغداد-٢٠٠١.

الأوّل: العامل اللّفظي و يشمل:

- الفعل: العمل أصلي في الأفعال.
- الاسم: العمل فرع في الأسماء، و الاسم لا يعمل إلا في حالتين أحدهما: إذا قَرُبَتْ مشابهته للفعل.

الثانية: إنّه يعمل كذلك لشبه الحرف.

- الحرف: العمل فرع في الحروف، و الحروف التي تعمل هي الحروف المختصة أمّا بالأفعال و أمّا بالأسماء.

الثاني: العامل المعنوي و يشمل:

- الابتداء
- عامل الرفع في المضارع، و قدْ ذهب النُّحاة في تحديده مذاهب مختلفة.
- الخلاف، و هو عدم المماثلة.
- العامل في الفاعل، و هو إحداثه الفعل أو الفاعليّة أو الإسناد.
- عامل المفعول: ذهب بعضهم إلى أنه معنى المفعولية.
- العامل في الصفة و التأكيد و عطف البيان، ذهب بعضهم إلى أنَّهُ معنوي و هو كونها تابعة لما قبلها))[١].

لقد كثُر الكلام على العامل قديماً و حديثاً، و على ماله من أثر سيّء في النحو العربي و في الأساليب و صياغتها و فهمها، و أقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران:

((**الأول:** إنَّ النحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم مع أنّهُ قد يخفي المعنى أو يعقده، و كيف ينسب إليه العمل و هو لا يعمل شيئاً، و إنّما الذي يعمل هم المتكلم.

الثاني: إنَّ النّحاة و قد قصروا عليه العمل وحده بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة، فلم يجدوه و قد اضطروا إلى أنْ يقدّروه و أنْ يفترضوا وجوده و يتكلّفوا و يتعسّفوا))[٢]

و على هذا أصبحت الصّيغة الممنوعة عندهم جائزة، و لكنْ بشرط التّأويل، أو التقدير، أو النيّة الصّالحة التي تبيح ما ليس بمباح[١]. و في كتاب مثل الإنصاف مؤلفه

---

[١]- الذهب المذاهب في مذاهب النحاة و دقة الإعراب: ٣٨-٣٩.

[٢]- المعنى و الإعراب عند النحويين و نظرية العامل: ٧٠٩.

يميل إلى المذهب البصري- الذي تأثر نحاته بمنهج الفلاسفة و المنطقيين بخلاف الكوفيين[٢]- نجدُ أمثلةً كثيرة على الحوار التّعليلي، و الحرب الكلامية، منها-مثلاً- مسألة ((تقديم التمييز))[٣]، التي سأعرضها كاملة؛ لبيان مَدى الإغراق في التعليل الذي وقع فيه مؤلف الكتاب.

يقول أبو البركات: ((أختلفَ الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً نحو (تصبب زيد عرقاً، و تفقأ الكبش شحماً): فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني، و أبو العباس المبرد من البصريين. و ذهب أكثرُ البصريين إلى أنّه لا يجوز))[٤].

ثمّ يبدأ بعرض حجج كلا الطرفين، فيقول: ((أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على جواز التقديم النقل و القياس. أمّا النقل فقد جاءَ ذلك في كلامهم قال الشاعر: من الطويل

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِراقِ حَبيبَها و مَا كانَ نَفْسَاً بالفِراقِ تَطيْبُ[٥]

وجهُ الدليل أنه نصب (نفساً) على التمييز، و قدمه على العامل فيه و هو (تطيبُ) لأن التقدير فيه: و ما كانَ الشأن و الحديث تطيب سلمى نفساً؛ فدل على جوازه.

و أمّا القياس فلأنّ هذا العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً- نحو قولك: (ضربَ زيدٌ عمراً)- جاز تقدم معموله عليه، نحو (عمراً ضرب زيدٌ) و لهذا ذهبتن إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو (راكباً جاءَ زيدٌ).

قالوا: ولا يجوز أن يُقال (تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم و لا تقولون به، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به؟) لأنّا نقول: كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً، إلا أنه لم يجز لدليل دلَّ عليه، و ذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بينا في مسألة الحال، فبقينا فيما عداه على الأصل، و جاز لنا أن نستدل به عليكم و إن كُنا لا نقول به؛ لأنّكم تقولون به؛ فصلح أن يكون إلزاماً عليكم.

---

[١]- ينظر: اللّغة و النحو بين القديم و الحديث: ١٨٩.

[٢]- ينظر: أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو و اللغة:٣٥٨.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢٠)): ٢/ ٨٢٨.

[٤]- المصدر نفسه: (المسألة (١٢٠)): ٨٢٨/٢.

[٥]- هو للمخبل السعدي في الخصائص: ٣٨٤/٢٣. و روايته في الخصائص أتهجُر ليلى بالفِراق حبيبها و ما كان نفساً بالفراق تطيبُ

و أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا أنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه و ذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت (تصبب زيد عرقاً، و تفقأ الكبش شحماً) إن المتصبب هو العرق، و المتفقيء هو الشحم، و كذلك لو قلت (حسن زيد غلاماً، و دابة) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام و الدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً.

قالوا: و لا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو (راكباً جاء زيد) فإن راكباً فاعل في المعنى و مع هذا يجوز تقديمه؛ لأنا نقول: الفرق بينها ظاهر، و ذلك لأنك إذا قلت: (جاء زيد راكباً) فزيد هو الفاعل لفظاً و معنى، و إذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ و المعنى صار ((راكباً) بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو (عمراً ضرب زيد) بخلاف التمييز؛ فإنك إذا قلت: (تصبب زيد عرقاً، و تفقأ الكبش شحماً، و حسن زيد غلاماً) لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو العرق و الشحم و الغلام، فلم يكن عرقاً و شحماً و غلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال))[1] و كذلك قولهم: ((امتلأ الإناء ماءً) فإنه و إن لم يكن مثل (تصبب زيد عرقاً) لأنه لا يمكن أن تقول (امتلأ ماء الإناء) كما يمكن أن نقول (تصبب عرق زيد) إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة))[2].

ثم يبدأ بمناقشة الآراء؛ ليرد ما لا يجده صواباً، و يأخذ بما يراه صحيحاً، فيقول: ((و أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما استدلوا به من قول الشاعر:

أَتَهجُر سلْمى بالفِراقِ حبيْبَها و مَا كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ

فأن الرواية الصحيحة:

- **و ما كان نفسي بالفراق تطيبُ***

و ذلك لا حجة فيه، و لئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول: نصب (نفساً) بفعل مقدر، كأنه قال أعني نفساً، لا على التمييز، و لو قدرنا ما ذكرتموه فإنّما جاءَ في الشّعر قليلاً على طريق الشّذوذ؛ فلا يكون فيه حجة.

---

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢٠)) :٢/٨٢٨-٨٣٠.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢٠)) :٢/ ٨٣٠-٨٣١.

و أما قولهم: (أنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة- إلى آخر ما قرروه) قلنا: الفرق بينهما ظاهر، و ذلك لأن المنصوب في (ضرب زيد عمراً) منصوب لفظاً و معنى، و أما المنصوب في نحو: (تصبب زيد عرقاً) فإنّه و إن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى، فبان الفرق بينهما.

و أما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه؛ لأنهم لا يقولون به، ولا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أنْ يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟! قولهم: (كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إلا أنّه لم يجز عندنا لدليل دل عليه، و هو ما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر)، قلنا: و كذلك نقول ها هنا: كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه، و هو أن التمييز في المعنى هو الفاعل، و الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا، و إذا جاز لكم أنْ تتركوا جواز التقديم هناك لدليل، جازَ لنا أنْ نتركه ها هنا لدليل على إنّا قد بيّنا فساد ما ذهبتم إليه، و صحة ما ذهبنا إليه، و صحة ما ذهبنا إليه، و الله أعلم))[١].

يتبيّن من خلال عرض هذه المسألة مدى تأثير الفلسفة و المنطق و حريّة العقل الذي أدّى إلى الإغراق في التعليل، و التمرّد على التقليد الذي لا يقوم على حجة، و لا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول[٢]، فكانَ هذا كلّه من أجل إباحة تقديم التّمييز أو عدم إباحته مع وروده مقدماً في المسموع.

أمّا بالنسبةِ إلى التأويل و التقدير و أثره في خلق الوهم، فبالإمكان تقديم هذا المثال لبيانِ ذلك، قال ثعلب: ((اجتمعَ الكسائي و الأصمعي عند الرّشيد، و كانا يقيمان بمقامه، و يظعنان بظعنه، فأنشد الكسائي: من الكامل المضمر

أمْ كيفَ ينفعُ ما تعطي العَلُوقُ بهِ رئمانُ أنفٍ إذا مَا ضُنَّ باللبنِ[٣]

فقالَ الأصمعي: إنّما هو رئمان أنفٍ، بالنصب[٤] فقالَ الكسائي: اسكت، ما أنت و ذاك، يجوز: رئمانُ أنفٍ، و رئمانَ أنفٍ، بالرفع و النصب و الخفض، أما الرفع فعلى

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢٠)): ٢/٨٣١-٨٣٢.

[٢]- ينظر: اللغة و النحو بين القديم و الحديث: ١٤٦.

[٣]- البيت لا فنون التغلبي، المفضليات:٢٦٣.

[٤]- ينظرك في طبقات النحويين و اللغويين: ١٢٨-١٢٩، و الأشباه و النظائر: ٣/٢٢٤: أن الكسائي أنشده بالنصب، فرد الأصمعي و قال أنه بالرفع.

الرّد على ما، لأنّها في موضع رفع بينفع، فيصير التقدير: أمْ كيف ينفع رئمان أنفٍ، و النصب بتعطي، و الخفض على الرّد على الهاء التي في بهِ))[١].

و ((إنّ العقلَ الرّاجح يحتكم في هذا إلى صحيح الكلام العربي وحده، و يخضع لما يشيع و يكثر فيه، غير ملتفت إلى علل النّحاة المصنوعة، و تأويلاتهم المتكلفة، و منطقهم الكادح المرهق))[٢]، في المثالين السّابقين، و غيرهما من الأمثلة.

فإذا كانَ التّعليل أو التأويل يساعد على توجيه الكلام و تخريجه من أجل ردّه إلى قواعد النحاة، فالخلاف واقع لا محالة في مجالٍ تختلف فيه القابليات، و الذي يُعابُ هو الإفراط في التّعليل و التأويل، و لذا يجب تجنبه و الابتعاد عنه ما أمكن إلى ذلك من سبيل[٣].

و قد بيّن الأستاذ عباس حسن أثر التعليل في خلق الأوهام النحوية، و بيّن معناها و أضرارها في كتابهِ (اللّغة و النّحو بين القديم و الحديث)، مفصلاً الكلام في ذلك[٤].

و نحنُ لا نعيب على النّحاة انتفاعهم بما بين أيديهم من الفلسفةِ و المنطق، و لا في أنْ يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمنهم، و السَّبيل المرسومة للجدل في أيّامهم، ((فإنَّ للتفكير في كلّ زمان مناهج متبعة و مبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا مَنْ تعلّقَ بوحي، و إذا نحنُ جهلناها لم نستطعْ أنْ نقدّر منشأ كلّ رأي و غايته، و متسرب الخطأ إليه، أو إحاطة الصواب به))[٥]. و لكنّنا نعيب الإفراط في تعليلاتهم و تأويلاتهم التي أدت إلى الوقوع في الخطأ و السَّهو، و مجانبة الصَّواب في بعض الأحيان.

٢. توليد الحجج:

إنَّ توليد الحجج كانَ شائعاً معروفاً في كتب النّحاة، فقد أجازوا لأنفسهم توليدها على المذهبين البصري و الكوفي، و ما يعنينا هنا المذهب الكوفي.

و قد صرّح الزّجاجي بهذا في كتاب الإيضاح حين قال: ((و أكثر ما أذكره من احتجاج الكوفيين إنّما أُعبّر عنه بألفاظ البصريين))[٦]، و قد ذكر أنّ العلل و الاحتجاجات التي قدّمها في كتابهِ (الإيضاح) هي على ثلاثة أنواع: قال: (منها ما كانَ

---

[١]- أماني الزّجاجي: ٥١، و مجالس العلماء:٤٢.

[٢]- اللّغة و النحو بين القديم و الحديث:١٥١.

[٣]- ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري:٧٣.

[٤]- ينظر: اللغة و النحو بين القديم و الحديث: ١٧٨-١٩٦.

[٥]- أحياء النحو: ٣٣.

[٦]- الإيضاح في علل النحو: ٨٠.

مسطراً في كتب البصريين و الكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم النّاظرين في هذا الكتاب، فهذبتها و سهّلت مراتبها و الوقوف عليها، و ضرب منها مما استنبطته على أصول القوم، و اخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه و يطرد فيه، و ضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم شفاهاً، مما لم يسطر في كتابٍ و لا يكاد يوجد))[١].

و يرى الأستاذ محمد خير الحلواني أن الزجاجي قد أوجد تمهيداً أمام أبي البركات ((فغالى في توليد الحجج إلا أنّه تأثر أيضاً بابن جني في جمع العلل و الآراء التي أشار إليها أسلافه إشارة خاطفة، فلما جاء رتب هذه الآراء و العلل و جمع المتنافر منها وضم اللفق إلى الفقه، و أقام منها باباً أو فصلاً))[٢].

و هكذا نجد أنّهُ ليس من الضروري أنْ تكون الحجج و الأدلّة التي وردت في كتاب الإنصاف هي من كتب نحاة الكوفة، أو من آرائهم، ((فكثيراً ما يملي علينا الحدس أمام بعض الأدلّة التي يسوقها لأحد المذهبين أنّها من تخيله، و إنَّ أصحاب المذهب لم يقولوها))[٣].

فقد نسبَ إلى الكوفيين أنّهم يقولونَ بحذف التاء الأولى من المضارع، و جعلَ حجتهم أنَّ الحذف يجب أنْ يكون في الزائد، و هو التاء الأولى، لا في الأصل الذي هو التاء الثانية[٤]، و لم نجد في كتب الفراء و ثعلب و ابن الانباري هذه الحجة، و لا في كتب غيرهم من علماء الكوفة.

كذلك نجد هذا التوليد واضحاً في المسألة التي أقامها حول الخلاف في جواز صرف أفعل التفضيل[٥]، فقد ولّدَ حججاً ساقها على ألسنة المذهبين، و راحَ يثبت لها الشواهد، و يفرع الأدلة و الحجج، ليثبت ما يريد الوصول إليه.

و هكذا رأينا كيف ولد أبو البركات الحجج و الأدلّة على المذهبين، ((إلاّ أنَّ عبثه بالحجج الكوفية كانَ أكثر...، لأنه اعتمد في نقل آرائهم على قوم مثله، كانوا يولّدونَ الحجج على مذاهب القوم))[٦].

---

[١]- الإيضاح في علل النحو: ٧٨.

[٢]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١١.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١١.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٩٣)): ٦٤٨/٢.

[٥]- المصدر نفسه (المسألة (٦٩)) :٢/ ٤٨٨.

[٦]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٢.

و يبدو لي أنَّ توليد الحجج و الأدلّة كانت من الأسباب الرَّئيسية التي أدّت إلى الوهم، نظراً لما يجرّه هذا الأمر من تعمد تخطئة الآخرين؛ لإثبات رأي معيّن يحاولُ النّحويّ المتعمّد إثباتهُ.

٣. جعل الآراء البصريّة كوفيّة:

كانَ أبو البركات يأخذ الرّأي البصري و يجعله اعتراضاً كوفياً، أو حجة يسوقها الكوفيون لتعليل آرائهم و تأييد مذهبهم[١]، و قد اصطنع هذا الأسلوب في مواضع غير قليلة.

فقد نسب إلى الكوفيين أنّهم يجيزون تقديم أداة الاستثناء على المستثنى منه و ساق دليلهم، ثُمَّ استدرك على ألسنتهم بأنّه لا يجوزُ أنْ يُقالَ: ((إنّ الاستثناء يضارع البدل، بدليل قولهم: ما قام أحدٌ إلا زيداً و إلا زيدٌ، و المعنى واحد))[٢]، ثمَّ ساق على ألسنتهم رداً على هذا، هو قولهم: ((لو كانَ الأمر كما زعمتم لكانَ ينبغي ألاّ يجوز تقديمه على المستثنى منه، كما لا يجوزُ تقديم البدل على المبدل منه، و قد جاءَ ذلك كثيراً في كلامهم))[٣].

و دليل الكوفيين و اعتراضهم إنّما هو كلام ابن جني في الخصائص، إذ يقولُ: ((و لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل النّاصب له، لو قلت: إلا زيداً قام القوم، لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً و إلا زيدٌ، و المعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه))[٤] في معرض مناقشته: ((فإنْ قلت: فكيفَ جازَ تقديمه على المستثنى منه، و البدل لا يصح تقديمه على المبدل منه...))[٥].

منه...))[٥].

و هكذا نرى أنّ ((ردّ أبي البركات على الاعتراض الذي نسبه إلى الكوفيين منقولاً من كلام ابن جنّي فكرةً و لفظاً، ممّا يشير إلى حجة أنّ حجة الكوفيين ليست منقولة عنهم بل هي مخترعة منحولة))[٦].

---

[١]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٣.

[٢]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة(٣٦)): ٢٧٥/١.

[٣]- المصدر نفسه (المسألة (٣٦)) :٢٧٥/١.

[٤]- الخصائص: ٣٨٢/٢.

[٥]- المصدر نفسه: ٣٨٢/٢.

[٦]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٣.

و في مسألة ((الخلاف حول جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه))[١]، ساقَ على ألسنة الكوفيين شواهد كثيرة، بعضها استشهد به سيبويه للغرض نفسه، مثل بيت زهير بن أبي سلمى: من الطويل

خُذُوا حَظّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَ اذكُروا أواصِرَنا و الرِّحْمُ بالغَيبِ تُذْكَرُ[٢]

و معظمها استشهد بها أستاذه ابن الشجري، و جعلها خلافاً بين المبرد و سيبويه[٣].

أمّا في مسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين و فعل جماعة النسوة، فقد قدّمَ ثلاث حجج للكوفيين، هي[٤]:

١. دخلت كما دخلت الثقيلة، و بالشروط نفسها.
٢. و اجتماع السّاكنين لا يحولُ دونَ دخولها هنا، لأنّ الألف فيها فرط مدّ، و المدّ يقوم مقامَ الحركة، و استعان بقراءة نافع قوله تعالى: (إنَّ صَلاتي و نُسُكي و مَحياي)[٥] بسكون الياء من (محياي)[٦]، و بما روي عن العرب قولهم: ((التقت حلقتا البطان))[٧].
٣. و قراءة ابن عامر قوله تعالى:(و لا تتّبعانْ)[٨]. بنون التّوكيد الخفيفة[٩].

و الحجة الثانية بتعليلها و شواهدها من كلام ابن جني، حين علّل رأي يونس بن حبيب، و لم تنقل حجة ليونس، و لا لنحاة الكوفة فيما بين أيدينا من المصادر.

و في مسألة وزن كلمة أشياء، ذكر حجتين للكوفيين في أنّ (أشياء) كانت في الأصل (أشيئاء)، و تأول حذف الهمزة و علّله[١٠]، و الحجتان من حجج أبي علي الفارسي[١١]، كما ينقل ابن الشجري[١٢]، و للفرّاء في ذلك كلام لم ينقله أبو البركات.

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٤٨)): ٣٤٧/١.

[٢]- ديوانه: ٢١٤.

[٣]- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٨٨/٢.

[٤]- ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (٩٤)): ٦٥٠/٢-٦٥١.

[٥]- الأنعام/ ١٦٢.

[٦]- السبعة في القراءات: ٢٧٤.

[٧]- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٢/١.

[٨]- يونس/ ٨٩.

[٩]- ينظر: السبعة في القراءات: ٣٢٩.

[١٠]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (١١٨)): ٨١٢/٢-٨٢٠.

[١١]- ينظر: التكملة: ٣٢٨.

[١٢]- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠/٢-٢٥.

فقد ذهب إلى أنَّ أصل (شيء) هو (شيِّء) نحو (شيّع) و قد جمع (شييء) على (أفعلاء) نحو (هيّن) و (أهيناء) و (ليّن) و (أليناء)، و ذهب إلى أنَّ المحذوف هو الهمزة من وسط (أشياء) و كان ينبغي لها أنْ تكون (أشيئاء) و عزّ حذف الهمزة لكثرتها؛ جاء هذا عنه في معرض تفسيره[١] قوله تعالى: (لا تَسْألوا عَنْ أشْياءَ إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤكُمْ)[٢].

يفهم من هذا أنّ الفرّاء يرى أنّ (أشياء) بزنة (أفعاء)؛ لأنَّ الهمزة المحذوفة هي لام الأصل، و كان منعها من الصّرف لزيادة الألف و الهمزة في آخرها[٣].

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ أبا البركات ((كان يتعمّد التلفيق، و يدلس في غير أمانةٍ علمية))[٤]، فخلق ذلك جواً ملائماً للوقوع في الوهم.

٤. الجمع بين الأخذ و التوليد:

يمكن أنْ يكون الجمع بين الأخذ و التوليد سبباً- مهماً- آخر لخلق الوهم المتعمد، فقد وجدنا أبا البركات- مثلاً- يجمع بينهما، حتّى لا تكاد تخلو منه مسألة واحدة من مسائل كتابه، فهو لا يكتفي بنقل آراء نحاة الكوفة وحدهم في المسألة، بل يضيف إليها ما يراه دليلاً يصلح أنْ يقدّم على مذهبهم.

و الأمثلة على هذا الجمع كثيرة، منها الخلاف حول (كم) أمفردة هي أم مركبة؟[٥]، نجده استعان بآراء الفرّاء و شواهده[٦]، و لكنّه زادَ عليها قياسها على (كأين)، و أضافَ شاهدين شعريين، و شاهداً قرآنياً[٧]، يبدو أنّهُ أخذهما عن الزّجاجي[٨].

و في مسألة (لولاي و لولاك)[٩]، أخذ رأي الفرّاء و بعض أدلّته و شواهده[١٠]، ثُمَّ أضافَ إليها عللاً و أقيسة ليست على طريقة نحاة الكوفة، ((و هي بلا شك أدلة استنتجها من مخزون فكرة النَّحوي و الفقهي، و يؤيد ذلك أنّهُ في هذه المسألة بجانب

---

[١]- ينظر :معاني القرآن: ٣٢١/١.

[٢]- المائدة/١٠١.

[٣]- ينظر: الدّرس الصرفي عند الفراء–رسالة ماجستير–: ٩٤.

[٤]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٥.

[٥]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ...(المسألة (٤٠)) : ٢٩٨/١–٣٠٣.

[٦]- ينظر: معاني القرآن: ٤٦٦/١، و الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة(٤٠)) : ٢٩٨/١.

[٧]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٤٠)): ٢٩٩/١.

[٨]- ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٩، ١٣١–١٣٢.

[٩]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (٩٧)): ٢/ ٦٨٧.

[١٠]- ينظر: معاني القرآن: ٨٥/٢.

الكوفيين، و لكنه ساقَ اعتراضين خلال أدلّة الكوفة))[١]، و يبدو أنَّ هذين الاعتراضين الاعتراضين مقتبسان من كتاب سيبويه[٢].

و في مسألة عمل (ما) الحجازية[٣]، استعان أبو البركات برأي الفرّاء، و هو أنَّ المنصوب بعدها نصب لما حذف حرف الجر، والأصل فيه أنْ يتصل بالباء[٤]. و لكنّه لكنّه زادَ عليه ((أنّ القياس في (ما) ألاّ تكونَ عاملة البتة، لأنَّ الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض، لما اختص بالأسماء عمل فيها، و حرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، و إذا كانَ غير مختص فوجب ألاّ يعمل، كحرف الاستفهام و العطف، لأنّه تارةً يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم، و تارة يدخل على الفعل نحو: ما يقوم زيد، فلما كانت مشتركة بين الاسم و الفعل وجبَ ألا تعمل...))[٥].

و نراه في مسألة (أي) و إعرابها[٦]، ألمَّ بأفكار الفرّاء، و قدّم أدلّته و أمثلته[٧]، إلاّ أنّه أنّه استعان أيضاً برواية عن الجرمي يذكرها البصريون، و برأي ابن السرّاج في الرّد على سيبويه[٨].

و أمّا في مسألة بناء فعل الأمر و إعرابه[٩]، فقد قدّم حججاً كثيرةً، بعضها كوفي، و و بعضها مولّد، و هي على الآتي[١٠]:

١. كثرة الاستعمال علّة لحذف لام الأمر من المضارع، ذكرها الفرّاء[١١]، و ذكر ابن خالويه ما هو قريب منها[١٢].
٢. و قياس حذف اللّام في: ايش، و عِمّ صباحاً وَويَلُمهِ. و لم يذكر ذلك أحدٌ من الكوفيين.
٣. و قياس إعراب الأمر على إعراب المضارع المنهي، لم يذكره كوفي.

---

[١]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٧-١١٨.
[٢]- ينظر: الكتاب: ٣٨٨/١.
[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (١٩)): ١٥٦/١.
[٤]- ينظر: معاني القرآن: ٤٢/٢-٤٣.
[٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة(١٩)): ١٦٥/١.
[٦]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (١٠٢)):٢/ ٧٠٩.
[٧]- ينظر: معاني القرآن: ٤٦/١-٤٨.
[٨]- ينظر: الأصول في النحو: ٢٧.
[٩]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف.... (المسألة (٧٢)): ٥٢٤/٢.
[١٠]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٧٢)): ٥٢٤/٢-٥٤٩.
[١١]- ينظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١.
[١٢]- ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٥٣.

٤. و قياس الحذف في: أغزُ، على: لم يغزُ، لم يذكره كوفي.
٥. و تخيل اعتراضات وردّها، و هي:
أ. اللام لا تجزم محذوفة مثل حروف الجرّ، علماً أنَّ سيبويه يبيّن أنَّ اللام تجزم محذوفة، مثلها في ذلك مثل (أن)[١].
ب. و تفريعات على الاعتراضات و هو حذف حرف الجرّ و بقاء عمله...

ج. و أخذ حجة لابن جني[٢]، وردّ بها مذهب البصريين في علّة بناء اسم الفعل، و هي هي أنّ: نزال، وقعت موقع :أنزل، و أنزل مثل: لتنزل[٣]، و جعلها أبو البركات من أقوال الكوفيين.

و كانت الشواهد التي أوردها في هذه المسألة على النَّحو الآتي:

١) قوله تعالى: (فَبِذلكَ فَلْيَفْرَحوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)[٤] في قراءة من قرأ (فلتفرحوا) بالتاء، و قد ذكرها الفرّاء[٥]، و ابن خالويه[٦].
٢) و حديث: (لتأخذوا مصافكم)[٧] و قد ذكره الفرّاء[٨].
٣) و حديث: ((لتزره و لو بشوكة))[٩]: لم يذكره الفرّاء و لا ثعلب و لا ابن الأنباري.
٤) و ثلاثة أبيات شعرية[١٠]، لم يذكرها أحد منهم.
٥) ساق شاهدين من شواهد سيبويه[١١]. و نسبهما إلى الكوفيين.

مما مرّ يتضح أن أبا البركات لم يكن ينقل آراء الكوفيين كما هي، بل كان يولّدها على المذهب الكوفي، و إنْ كان يثبت آراء الكوفيين و شواهدهم برمتها أحياناً، ثم يضيف إليها، و بذلك غلبَ التوليد على الأخذ فأصبح الأمر يدعو إلى الوقوع في

---

[١]- ينظر: الكتاب: ٤٠٨/١.
[٢]- ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٥.
[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٢)): ٥٢٤/٢.
[٤]- يونس/ ٥٨.
[٥]- ينظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١.
[٦]- ينظر: شواذ القراءات: ٦٢.
[٧]- لم أعثر على الحديث بلفظة في كتب الأحاديث الستة، و لكنه جاء بهذا اللفظ في شرح التصريح على التوضيح: ٥١/١.
[٨]- ينظر معاني القرآن: ٤٧٠/١.
[٩]- لم أجد هذا الحديث بلفظه، و لكن جاء في كتب الأحاديث على هذه الشاكلة في صحيح البخاري (كتاب الصلاة): ((و يزره و لو بشوكة)): بشوكة)): ١٣٧/١، و في سنن النسائي (كتاب القبلة): ((وازرر عليك و لو بشوكة)):٧٠/٤، و في سنن أبي داود (كتاب الصلاة): ((وازره و لو بشوكة)): ٢٢٦/١.
[١٠]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٢)): ٥٢٥/٢-٥٣٧.
[١١]- ينظر: الكتاب: ٤٠٨/١-٤٠٩.

الوهم لمن يقرأ كتاب الإنصاف أو غيره من كتب الخلاف التي جاءت بعده، و كان لها نصيب من التأثّر به.

٥. تبني الأصول البصرية:

تبنى أبو البركات و غيره من مؤلفي كتب الخلاف الأصول البصرية، و قد عمل بعضهم على تغيير صورة المذهب الكوفي، كما حصل في الإنصاف، فقد وجدنا أن كثيراً من الأسس العقلية التي أستند إليها البصريون في مناظراتهم قد تحولت إلى الكوفيين، و هي بالطبع من فعل أبي البركات، و يظهر ذلك في أمور عدّة[١]، منها:

١. موافقته البصريين في جلّ المسائل، إلا سبعاً منها وقف فيها بجانب الكوفيين، و لذلك أخذ يفلسف الظواهر، و ينسبها إلى البصريين.
٢. اتخذ البصريون موقف المنكر للظاهرة النحوية في كثير من المسائل، و إنكار الشيء المنقول يحتاج إلى أدلة ذهنية، أما إثباته فيكفيه المنقول المسموع، و قد رأينا أنّ الكوفيين أنفسهم حين ينكرون شيئاً يعتمدون على المنطق، و يعتمد البصريون على النقل حين يثبتون الظاهرة.
٣. لم يكن أبو البركات يأخذ عن كتب الكوفيين، و رأينا كيف أنّه كان يولد الحجج على ألسنتهم جاعلاً النقل معتمدهم.

و مع كل الاحتياط الذي احتاطه أبو البركات، خرجت المسائل التي اعتمد فيها الكوفيون على الأدلة العقليّة- علماً أنّها من اصطناعه كما أشرنا- أقلُّ بكثير من تلك التي أظهرت اعتماد البصريين عليها.

أمّا معالم تبني هذه الأصول، فقد حدّده الأستاذ محمد خير الحلواني بما يأتي[٢]:

أ. الاستدلال بالتقسيم:

يظهر هذا الاستدلال واضحاً في مسألة رافع المبتدأ و الخبر[٣]، فبعدَ أنْ قاسَ الكوفيون ظاهرة الترافع على نظيرتها من كلام العرب، أخذوا يردون على البصريين رأيهم، و هو أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، فقالوا: ((لأنّا نقول: الابتداء لا يخلو: إمّا أنْ يكونَ شيئاً من كلامِ العرب عند إظهاره، أو غير شيءٍ، فإنْ كان شيئاً فلا يخلو من أنْ يكون اسماً فينبغي أَنْ يكون قبله اسم يرفعه، و كذلك ما قبله إلى ما لا غايةَ لهُ، و ذلك محال، و إنْ كانَ فعلاً فينبغي أنْ يقال (زيدٌ قائماً) كما يقال (حضرَ زيدٌ قائماً) و إنْ كان أداة،

---

[١]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٧٣.

[٢]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين:١٧٣-١٧٩.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة(٥)): ٤٤/١.

فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ، و إنْ كان غير شيءٍ فالاسم لا يرفعه إلا رافعٌ موجود غير معدوم، و متى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمناها فهو غير معروف))[١] .

و يمكن أنْ يكون أبو البركات قد استوحى هذه الأدلة من المناظرة التي جرت بين الجُرمي و الفرّاء التي نقلها في المسألة نفسها، و قد ساقها على الصورة المنطقيّة السابقة، فجعل الكوفيين في هذه الحجة، يناقشون و يلجئون إلى المنطق الفلسفي العقلي، في حين أنَّ كلام الفرّاء في تلك المناظرة لا يحمل هذا كلّه، فقد قال الجرمي: ((اخبرني عن قولهم: (زيدٌ منطلق) بِمَ رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قالَ له الفرّاء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قالَ لهُ الفرّاء: فأظهره، قالَ له الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفرّاء: فمثله إذن، فقال الجُرْمي: لا يتمثّل، فقال الفرّاء: ما رأيْتُ كاليوم عاملاً لا يظهر و لا يتمثل))[٢].

و مع ذلك ((و على الرّغم من الشّك الذي يحومُ حولَ تفصيلات المُناظرة، فإنَّ كلامَ الفرّاء لا يَحْملُ السّمات المنطقيّة التعليلية التي حملها كلام الانباري على ألسنة الكوفيين))[٣].

و أقولُ هنا: ألا يدعو هذا كله إلى الوقوع في الوهم؟

ب. و الاستدلال بالأولى:

و يقفُ وراءه أبو البركات أيضاً، ففي مسألة جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكرٍ سالماً[٤]، ساقَ هذا الدّليل: ((إذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جازَ جمعه بالواو و النون كسائر الأسماء المجموعة بالواو و النّون؛ و الذي يدلّ على صحّةِ مذهبنا إنّا أجمعنا على أنّك لو سمّيتَ رجلاً بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو و النّون، فقلتَ: ((حمراؤون، و حبلون)) ولا خِلافَ أنَّ ما في آخره ألف التأنيث أشدّ تمكناً في التأنيث ممّا في آخره تاء التأنيث؛ لأنَّ ألف التأنيث صِيْغَتْ الكلمة عليها، و لم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث، و تاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها و أخرجت الكلمة من التّذكير إلى التأنيث، و لهذا المعنى قامَ التّأنيث بالألف في منع الصّرف مقامَ شيئين، بخلاف التأنيث بالتاء، و إذا جازَ

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥)): ٤٥/١.

[٢]- الإنصاف نفسه (المسألة (٥)): ٤٩/١.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٧٤.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤)): ٤٠/١.

أنْ يجمع بالواو و النّون ما في آخره ألف التأنيث- و هي أوكد من التّاء- فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى))[١].

و ((على هذا الغرار يقدّم أبو البركات صورة المذهب الكوفي، و هي لا تختلف عن صورة المذهب البصري في كثير من المواضيع، إذ نجد الكوفيين يستعملون الأدلة العقلية التي استمدّها علم النّحو من الدّراسات الفقهية و المنطقية))[٢].

ج. و العلّة:

نقلَ إلينا أبو البركات صورة للعلل التي قال بأنّه نقلها عن الكوفيين، ((و الحقّ إنَّ للكوفيين عللاً كثيرة،... و لكنّها لا تبلغ من الجموح و الشّرود ما بلغته في الصورة التي نقلها إلينا كتاب الإنصاف، و بهذا يلتقي عندَ أبي البركات المذهبان معاً))[٣].

و قد اتّضحت هذه الصورة في مسائل كثيرة ممّا نقله أبو البركات، من ذلك مسألة اسم الإشارة أعْرَفُ المعارف جميعاً، لأنَّهُ ((يُعْرَفُ بشيئين بالعين و القلب، و أمّا الاسم العلم فلا يُعْرَفُ إلا بالقلبِ وحده، و ما يُعْرَفُ بشيئين ينبغي أنْ يكونَ أعرفُ ممّا يُعْرَفُ بشيءٍ واحدٍ))[٤].

لننظر معاً إلى كل هذا التكلّف و الاصطناع الذي قام به أبو البركات، ألا يدلّ هذا على تعمّدِ الخطأ؟ و هو بدوره يسهل الوقوع في الوهم.

د. و القياس:

حاول أبو البركات في كتابه أنْ يجعل الكوفيين يبدون و كأنَّهم اعتمدوا كليّاً على القياس، أو الجمع بينه و بين النقل، و جاءَ بمسائل خلافيّة أكثر من أنْ تُحْصى لإثبات ذلك.

من هذه المسائل: قياس (لكن) على (بل) في جواز العطف بها في الإيجاب[٥]، و قياس الجمع بين (ما) و (أنْ) و هما نافيتان، لتوكيد النفي، على الجمع بين (أنْ) و الّلام لتوكيد الإثبات[٦]، و قياس (حتّى) على واو القسم و واو رُبَّ، فهي تقوم مقام: كي، أو: أنْ، و لهذا

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤)): ١/٤٠-٤١.

[٢]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٧٥.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٧٥.

[٤]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٠١)): ٢/٧٠٨.

[٥]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦٨)): ٢/٤٨٤.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٨٩)): ٢/٦٣٦.

لهذا يجب أنْ تعمل النّصب كما تجرّ الواو في القسم الأسماء بعدها؛ لقيامها مقام الباء، و تجرّ واو رُبَّ الأسماء بعدَها؛ لأنّها تقومُ مقامَ رُبَّ[١].

و يبدو أنَّ هذه التعليلات من افتعال أبي البركات، إذ جعل صورة المذهب الكوفي تبدو قريبة الشّبه من صورة المذهب البصري إلاّ أنَّ ((عدد المواضع التي يظهرُ فيها هذا الاتجاه في نحو الكوفة أقلّ مِنَ المواضعَ التي تظهرُ فيها منهجُ أهل البَصْرَةِ، و علّةُ ذلك أنَّ هذا كلّه جاءَ نتيجة ميل الرّجل إلى المذهب البصري، و تبنيه هذا المذهب في عرض مسائله الخلافيّة، لذا تجده انتصرَ لنحاة البصرة في أربع عشرةَ و مئة مسألة، و لم ينتصر لنحاة الكوفةِ إلا في مسائل سبع.

الوهم غير المتعمد

تمهيد:

[١]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٨٣)): ٢/٥٩٧.

تحدثنا في بدء هذا الباب عن الخلاف النّحوي و علاقته بالوهم، و ذكرنا أنَّهُ ظهرَ مع ظهور النحو، إلا أنّه بدأ يأخذ شكلاً مميزاً بعد أنْ التقى العلماء في بغداد و جرَتْ بينهم المناظرات و المساءلات، و قد شهد القرن الثاني نَهْضة ثقافيةً كانت نتيجة لطبيعة التقدّم الحضاري، و النّمو الاقتصادي الذي غير بغداد بخاصة و الدولة العباسية بعامة.

و تميّزَ القرن الثالث الهجري بازدياد نشاط التّأليف في المجالات العلميّة كافة، إلا أنّ ظهور الكتب التي تدور حول الخلاف، لم يبدأ إلا في الرّبع الأخير من هذا القرن- و هذا لا يعني أنْ ليس ثمة كتب عنيت بالخلاف قبل هذا التاريخ- و استمر التأليف في الخلاف حتّى أصبح السّمة الغالبة على الكتب النّحوية خلال القرن الرّابع الهجري، فظهرَ الوَهْمُ المتعمّدُ بأشكاله المختلفة التي سبقَ ذكرها في المبحث الثاني. ثُمَّ أخذت حدّةُ الخلافِ تخفُّ شيئاً فشيئاً، و ظهرت طائفة أخرى من النحاة، بدؤوا يمزجون بين آراء المذهبين، أطلقَ عليهم اسم البغداديين. و معهم بدأت بوادرَ الوهمِ غير المتعمّد تظهر في الأفق. و قد ساعدت أسباب كثيرة على ظهوره، رتبتها على وفقِ أهميتها على النحو الآتي:

١. التّصحيف و التّحريف:

قال عنهما الأستاذ عبد السلام هارون: ((و هُما أكبرُ آفةٍ مُنِيتْ بها الآثار العلميّة))[١]، حتى لا يكادُ كتابٌ يخلو منها فتاريخ التصحيف و التحريف قديمٌ جدا، و قد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللّغة و أئمة الحديث، إذ قال الإمامُ أحمد بن حنبل: ((و من يعرى من الخطأ و التّصحيف))[٢].

و قدْ عقدَ له السيّوطي فصلاً خاصّا به[٣]، إلا أنّه لم يفصل بينهما فصلاً دقيقاً، أمّا ابن حِجْر العسقلاني فقد فرّق بينهما فرقاً واضحاً، بدلالةِ قوله: ((إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإنْ كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصّحف، و إنْ كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف))[٤].

فهو يجعل ((التَّصحيف خاصاً بالالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الشكل كالباء و التّاء و الثّاء، و الجيم و الحاء و الخاء، و الدّال و الذّال، و الرّاء و الزّاي، و السّين و الشّين، و الصّاد و الضّاد، و الطّاء و الظّاء، فإنَّ صور تلك الحروف واحدة، و لا يفرّق بعضها عن بعض في الكاتبة الحديثة إلا النقط أو مقدارها. و أمّا التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف و رسمها كالدال و الرّاء، و الدال و اللام، و النّون

---

[١]- تحقيق النصوص و نشرها: ٦٠.

[٢]- المزهر: ٣٥٣/٢.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٣/٢-٣٩٤.

[٤]- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ٣٢.

و الزّاي في الحروف المتقاربة الصّورة، و الميم و القاف، و اللام و العين في الحروف المتباعدة الصورة))[١].

و يمكن أنْ يكونَ التصحيفُ و التحريفُ سبباً وجيهاً للشّك في بعض النّصوص المؤديّة إلى الخلاف؛ لاعتماد العلماء فيها على نصوصٍ مكتوبة لم يسمعوها من العرب مباشرة، فالكتابة في أوّل أمرها كانت مشكولة و غيرَ منقوطة فسهل التصحيف[٢].

قالَ الأزهري: ((و ليس كما قال البشتي لأنّه اعترف بأنَّه صحفي، و الصّحفي إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنّه يصحف فيكثر، و ذلك أنّه يخبر عن كتب لم يسمعها، و دفاتر لا يدري أصحيحٌ ما كتب فيها أم لا، و إنَّ أكثر ما قرأنا من الصّحف التي لم تضبط بالنّقط الصّحيح، و لم يتول تصحيحها أهل المعرفة لسقيمة))[٣]، و قد يكون التّصحيف و التّحريف ناتجاً عن خطأ في القراءة أو السمع أو الفهم و ممّا وردَ عن الخطأ في القراءة ما روي عن حمزة الزيّات القارئ، الذي كان يتلو القرآن من المصحف، إنّه قرأ يوماً و أبوه يسمع، قوله تعالى (الم(١) ذلك الْكِتابُ لا رِيْبَ فيهِ هُدىً للمُتَّقينَ (٢))[٤] قرأها (لا زَيْتَ فيه)، فقالَ أبوه: ((دع المصحف و تلقن من أفواه الرِّجال))[٥].

و أمّا ما كان نتاجاً لخطأ السّمع، فمنه كأنْ يملي المملي كلمة (ثابت) فيسمعها الكاتب و يكتبها (نابت)، أو كلمة (احتجم) فيسمعها الكاتب و يكتبها (احتجب)[٦].

و أمّا ما كانَ نتاجاً لخطأ الفهم، فمنه ما ذكره الجاحظ: ((قالَ يونس بن حبيب: ما جاءنا من أحدٍ من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله (صلى الله عليه و سلم)))[٧].

يقول الأستاذ عبد السلام هارون: ((جاءَ في حاشيةٍ قديمةٍ من إحدى نسخه تعليقاً على ذلك: (هذا ممّا صحفه الجاحظ و أخطأ فيه، لأنَّ يونس إنّما قالَ: عن البتي، و

---

[١]- تحقيق النصوص و نشرها: ٦١-٦٢.

[٢]- ينظر: التّنبيه على حدوث التصحيف: ٧٢.

[٣]- تهذيب اللغة: ٣٣/١.

[٤]- البقرة/١-٢.

[٥]- التصحيف و التحريف: ٢-١٣.

[٦]- ينظر: تحقيق النصوص و نشرها: ٦٢.

[٧]- البيان و التبيين: ١٨/٢.

هو عثمان البتي، فلمّا لمْ يذكر عثمان التبسَ البتّي فصحّفه الجاحظ بالنبيّ، ثم جعلَ مكانَ النبي الرسول، و كانَ البتّي من الفُصَحاء)))[١] .

و استناداً إلى ما تقدم، يتبيّن أنَّ التصحيف و التحريف قد وقع في كتبِ الخلاف، و قد يكونُ سبباً في الوهم الذي وقعَ في كثيرٍ من المسائل الخلافيّة- و إنْ كنتُ لا أملكُ أدلّةً تثبتُ ذلك- إلا أنَّ ما تقدّم من كلامٍ يشكّل اعترافاً واضحاً و صريحاً بدور التصحيف و التحريف في الوقوع في الخطأ و السهو الذي يؤدي بدوره إلى الوهم.

٢. الخطأ في النقل و العزو:

من الصَّعب أنْ نثق بصحة الآراء المنسوبة إلى نحاة المذهبين في كتب الخلاف النّحوي، ذلك ((أنَّ النحاة القدماء كانوا ينقلون بعضهم عن بعض دون تحقيق أو رجوع إلى الأصل المنقول عنه، كما كانوا يتساهلون في دقّة النّسبة، فهم ينسبون الرّأي مرّةً إلى صاحبهِ، و مرةً أخرى ينسبونه إلى أهل مذهبه))[٢].

و على الرغم من قلّة الهفوات التي عثرتُ عليها في كتاب الإنصاف، أو في غيره من كتب الخلاف، إلا أنَّ لتلك الهفوات و الأخطاء أثراً في وجود الوهم و سعتهِ.

من ذلك الرواية التي نقلها أبو البركات في مسألة ترخيم المضاف بحذف المضاف إليه [٣]، فقد جاء في أمالي ابن الشجري: ((و قالَ بعضُ اللّغويين: ليس في العرب أثالة أثالة علماً، و إنّما هو أُثال، سمِّي بجبل يقال له: أُثال، و قال المبرّد: ذهب سيبويه إلى أنَّ أثالاً مرخّم، و ليس القول عندي كما قال، و لكنّه نصبه لأنّه مفعول معطوف على ما قبله من الضمير المنصوب، فهذا القول المبرد وفاق لمن زعم أنّه ليسَ في العرب أثالة علماً))[٤].

أمّا أبو البركات فقد حول تلك الرواية إلى شمل آخر، يظهر فيه الوهم صراحةً، فقد جاءَ في الإنصاف: ((و زَعَم المبرّد أنّهُ ليس في العرب أثالة))[٥].

و في موضع آخر يظهر فيه الخطأ في العزو، هو ما جاء في الأشباه و النظائر، إنَّ الزّجاج روى عن المبرد عن المازني عن أبي زيد أنَّ من العرب من يقول: هذه العشرة الدّراهم، و الخمسة الأثواب، و فيه أنّ الأخفش رواها أيضاً[١].

---

[١]- تحقيق النصوص و نشرها: ٦٣.

[٢]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠٢.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤٨)): ٣٤٧/١.

[٤]- أمالي ابن الشجري: ٩٢/٢.

[٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤٨)): ٣٥٥/١.

أمّا أبو البركات فينقل هذه الرِّواية عن الجرميّ عن الأخفش[٢]، وفاته طريق أبي زيد، علماً أنَّ رواية الجرمي عن أبي زيد أكثر توقعاً، إلا أنَّ أبا البركات هنا يبدو معتمداً فيما نقل على ذاكرته التي لم توفر له الدقة فيما أعطته.

و هناك أيضاً إهمال التحقيق في نسبة الشواهد، و هو ما لمسناه في مسألة (أفعل) التعجب، أهو اسم أو فعل؟[٣]، فقد ذكر ابن الشجري[٤] أنَّ الفرّاء و صحبه احتجوا على أسمية أفعل التّعجب بمجيئه مصغراً في قول الشَّاعر: من الرجز:

يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَ لنا مِنْ هَؤلَيائِكُنَّ الضّالِ و السّمُرِ[٥]

أمّا أبو البركات فقد نقل هذا الشاهد دون أنْ يخصّ الفرّاء بالاحتجاج به[٦]. و على الرّغم من أنَّ البيت قد نسب إلى شعراء كثيرين، غيرَ أنَّ السّخاوي في خزانة الأدب تحقق من نسبة هذا البيت، و أنّه ليس لهؤلاء الشعراء و إنّما هو لعليّ ابن محمّد العريني، و هو شاعر متأخر، من شعراء القرن الرابع الهجري[٧].

يقول الأستاذ الحلواني: ((و سواء أصح ما قاله السّخاوي أم لم يصحّ، فإنّنا هنا بين اثنتين: أمّا أنْ يكون أبو البركات لم يعرف الخلاف حول البيت، و أمّا أنْ يكون عرفه و تأكّد له أنّه لشاعر يحتج به، و على أي الاحتمالين كان يفرض عليه أنْ يزيل اللّبس، و أنْ يصحّح الاستشهاد بالبيت، أو ينكر على نحاة الكوفة الاحتجاج به للخلاف فيه، و لكن الذي يغلب على الظّن أنّ ابن الشجري نفسه لم يعرف ما يدور حول البيت من اختلاف في نسبته، و كذلك أبو البركات))[٨].

و نرى أنّ من حقّ الأستاذ الحلواني أنْ يتساءل- و نحن معه-: ((لماذا لا ينسب ابن الشجري الاحتجاج به إلى نحاة الكوفة؟، و لماذا لا ينقله أبو البركات؟ ما دامَ أستاذه قد نسب الاحتجاج به إلى الفرّاء و صحبه، و هما يجهلان قائله))[٩].

كذلك وقع أبو البركات في الخطأ في توجيه شاهد من الشعر في مسألة مجيء واو العطف زائدة[١]، و هو قول الشاعر:

---

[١]- ينظر: الأشباه و النظائر: ٤٩/٣.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤٣)): ٣١٣/١.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٥)): ١٢٦/١.

[٤]- ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٠/٢.

[٥]- ينسب هذا البيت إلى العرجي أو للمجنون أو لي الرمة، أو لعلّي بن أحمد، أو للحسين بن عبد الله في شرح شواهد المغني: ٩٦١.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٥)): ١٢٧/١.

[٧]- ينظر: خزانة الأدب: ٤٧/١.

[٨]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠١.

[٩]- المصدر نفسه: ١٠١.

حَتّى إذا أسْلكُوهُم فِي قَتَائِدةٍ شلاًّ كَما تطردُ الجمّالةُ الشُّردا[٢]

قال أبو البركات: ((و لم يأت بالجواب؛ لأنّ هذا البيت آخر القصيدة، و التقدير فيه: حتى إذا أسلكوهم في قتادة شُلّوا شلاًّ، فَحُذِفَ للعلم به توخيّاً للإيجاز و الاختصار على ما بيّنا))[٣].

و قد انتبه البغدادي لهذا الوهم في توجيه أبي البركات البيت، فقال: ((و هذا المذهب غير سديد، لأنّ الشلّ، أي الطرد، إنّما كان قبل إسلاكهم في قتائده))[٤]. و قد أخ أبو البركات هذا البيت و توجيهه من أمالي أستاذه ابن الشجري[٥].

٣. عدم الاستقصاء في نسبة الرّأي:

و إلى جانب الخطأ في النّقل و النّسبة، وجدنا الأنباري و غيره من مؤلفي كتب الخلاف لا يستقصون آراء النحاة من المذهبين في المسألة الواحدة، ففي كتاب الإنصاف- مثلاً- وجدنا مؤلفه يستثني آراء بعض النحاة في المسألة التي يعرضها، فمثلاً في مسألة جواز ترخيم الاسم الثّلاثي المتحرّك الوسط[٦]، لم يذكر الأخفش مع نحاة الكوفة، و قد ذكره أستاذه ابن الشجري[٧]، كما لم يستثنِ الأخفش و المبرد من البصريين لذهابهما مذهب أهل الكوفة في أنَّ (منْ) تأتي لابتداء الغاية في الزمان[٨].

و لم يستثنِ الزَّجاج و لم يذكره بجانب الكوفيين في ذهابهم إلى أنَّ اسم الإشارة يأتي بمعنى الاسم الموصول[٩]، على الرّغم من أنَّ أستاذه ابن الشجري ينسب إليه ذلك[١٠].

و يبدو أنَّ أبا البركات كان يستثني في مسائل كثيرة خالفوا مذهبهم، و قالوا بالمذهب الأخر، إلا أنّه لم يلتزم بهذه الخطة في مواضع كثيرة من كتابه ((و لو فعل لكان(إنصافه) أكثرُ دقّة))[١].

---

[١]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦٤)): ٤٥٦/٢.

[٢]- البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي، في شرح أشعار الهذليين: ٦٧٥/٢، و الأزهية في علم الحروف ٢٥٠،٢٠٣.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة(٦٤)) :٤٦١/٢.

[٤]- خزانة الأدب: ١٧٠/٣.

[٥]- ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٥٨/١.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٤٩)) : ٣٥٦/١.

[٧]- ينظر: الأمالي الشجرية: ٨١/٢.

[٨]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥٤)): ٣٧٠/١.

[٩]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (١٠٣)): ٧١٧/٢.

[١٠]- ينظر: الأمالي الشجرية: ١٧٠/٢.

٤. اعتماد الرّأي الجزئي:

كثيراً ما نجد مسائل تقوم على رأي نحويّ واحد، و لكنّ القول فيها منسوب إلى رجال المذهب كلّه، و هذا ما حصلَ بالنسبة إلى نحاة الكوفة في كتابه الإنصاف مثلاً، فقد وجدنا الأنباري ينسب إلى الكوفيين أنّهم يذهبون إلى أنَّ الواو تحذف من (يعد، و يزن)، للفرق بين اللازم و المتعدي[٢].

و هذا الرأي ليس للكوفيين جميعاً، و إنّما هو للكسائي وحده، فقد ذهب ثعلب في هذه المسألة مذهب أهل البصرة[٣]، و كذلك فعل أبو بكر بن الأنباري[٤].

و يبدو أنَّ المبرّد هو الذي أوقع أبا البركات في هذا الوهم؛ لأنّه نسب هذا الرأي في الكامل إلى (قوم)[٥]، و قد وهم أبو البركات في أنّهم الكوفيون. و يدلّ على هذا أنّ أبا البركات استعان به في هذه المسألة، و قدّم أدلّته في الرّد عليهم[٦].

و قد يجعل العلّة التي يقدمها واحد من نحاة المذهب عامة فيهم، ففي مسألة الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد الظرف و الجار و المجرور، نسب إلى الكوفيين أنّهم يقدرون في: أمامك زيدٌ، حلَّ أمامك زيدٌ، ((فحذف الفعل و اكتفي بالظرف منه و هو غير مطلوب فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل))[٧].

و في مسألة عامل النّصب في الظرف الواقع خبراً، نجده ينسب هذا التعليل إلى ثعلب وحده دون الكوفيين، يقول: ((ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: (زيدٌ أمامك، و عمرو وراءك) و ما أشبه ذلك، و ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب لأنّ الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ، فحذف الفعل و هو غير مطلوب، و اكتفي بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل))[٨].

---

[١]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠٥.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١١٢)): ٧٨٢/٢.

[٣]- ينظر: مجالس ثعلب: ٣٦٠.

[٤]- ينظر: شرح القصائد السّبع الطوال: ٢٨٧.

[٥]- ينظر: الكامل في اللغة و الأدب: ٧٨-٧٩.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١١٢)): ٧٨٣/٢-٧٨٧.

[٧]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦)): ٥١/١.

[٨]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٩)) : ٢٤٥/١.

نلاحظ ممّا مرّ أنَّ الكوفيين متفقون في المسألة السادسة بدلالة أنَّ الفرّاء أعرب هذا الإعراب في كتابه (معاني القرآن)، إلا أنّه لم يعلّله[١]، ((فلم يبق أمام أبي البركات غير رأي ثعلب، يثبته حجةً أو علةً لأهل الكوفة جميعاً))[٢].

٥. اعتماد المتأخرين:

يؤخذ على كتب الخلاف ((أنّها لم تراع التّطور الزمني، و لم تقسمه إلى مراحل؛ ليعرف تطوره، و تفهم حقيقته))[٣]، ففي كتاب الإنصاف-مثلاً- نجد أبا البركات يجعل من جيل الزّجاجي و الفارسي و ابن برهان و ابن خالويه ممثلين للمذهبين، في حين ينسبهم المعاصرون إلى المذهب البغدادي.

فقد تتفق الآراء الكوفية و البصرية في مسألةٍ ما، مثل اتفاق جيل سيبويه و الفرّاء، و جيل ثعلب و المبرّد، إلا أنّنا نجد أبا البركات يجعل منها مسألة خلافية بين المذهبين، معتمداً على المتأخرين من النّحاة، كما فعل في نسبة القول بأنَّ لام الأمر تحذف من المضارع و يبقى عملها إلى الكوفيين، أمّا البصريون فيرون ذلك ضرورة[٤]، و قد استند الأنباري في تأييد رأي البصريين إلى رواية نقلها عن أبي عثمان المازني، و هي أنّه كان في مجلس الفرّاء و سمعه يقول لأصحابه: ((و لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، و أنشد: من الرجز

مَنْ كانَ لا يَزْعُمْ أنّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ[٥]

فقال له أبو عثمان: ((لِمَ جاز في الشّعر و لم يجز في الكلام، فقال: لأنَّ الشعر يضطرّ الشّاعر فيحذف))[٦].

و شبيه هذا ما يقوله ثعلب في قول الشّاعر: من الرجز

فَلا تَسْتَطِلْ منّي بقائِي و مُدّتِي وَ لكِنْ يَكُنْ للخَيْرِ فِيْكَ نَصِيْبُ

قالَ: ((أراد: ليكُنْ، و ظهورُ اللام أجود))[١].

---

[١]- ينظر: معاني القرآن:٤٥٧/١، ٦/٢.

[٢]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠٦.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف بين المذهبين:١٠٦.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٢)): ٥٣٠/٢.

[٥]- الشعر و الشعراء: ١٠٦/١، و سر صناعة الإعراب: ٣٩٢/١، و رصف المباني: ٢٥٦.

[٦]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٢)): ٥٤٧/٢.

و الخلافُ النّحوي اللّغوي الذي نشبَ بين ابن خالويه و الفارسيّ تحول بعضه عند أبي البركات إلى خلاف بين المذهبين، فقد اصطنع مسألة الخلاف في عمل الجرّ في الاسم الذي بعد واو (رُبَّ)[٢]، علماً أنَّ الكوفيين و البصريين المتقدّمين قبل زمن ابن خالويه لم يعرفوها، فأبو بكر بن الأنباري تلميذ ثعلب يذهب فيها مذهب البصريين دون أنْ يشير إلى رأي يذهب إليه أصحابه[٣]، و لعل ابن خالويه أوّل من ذهب من الكوفيين إلى أنّ عمل الجر للواو نفسها، و على هذا أنّ أبا البركات كان واهماً عندما نسب القول إلى المبرّد[٤]، ((فلا يعقل ألا يقف أبو علي على رأيه هذا و هو كثير التعقب له و الرّد عليه))[٥].

إنّ هذا الاعتماد على المتأخرين يفسر لنا ما وقع فيه أبو البركات و غيره ممن ألّف في الخلاف ((من وهم في فهم آراء الكوفيين و نسبة ما لم يقولوا به إليهم، أو تشويه ما قالوه))[٦]، على نحو ما سنعرضه في الفصلين القادمين.

٦. ضياع التّراث الكوفي:

لم يصل إلينا من كتب نحاة الكوفة إلا القليل، مثل كتاب معاني القرآن، و قد ضاع الكثير من الكتب المهمّة، مثل كتب الكسائي، حتّى أنَّ المكتبات العربيّة لا تعرف الكثير ممّا يذكر له في النَّحو، و القدماء ينسبون إليه كتاباً اسمه: المختصر[٧]، يبدو أنّ له قيمة كبيرة في النّحو الكوفي؛ لعناية النّحاة به، و لا سيما نحاة الأندلس، بعد أنْ دخلَ بلادهم[٨].

كما ضاع كتاب الحدود للفرّاء، و هو كتابٌ نحويّ خالص، أودعه خلاصة نحوه و نحو أستاذه، و تفرّغ له سنين بأمر الخليفة المأمون، و ألزم له الأمناء و المنفقين[٩]، و جمع فيه كثيراً من أبواب النّحو التي دار الخلاف حولها بين المذهبين[١].

---

[١]- مجالس ثعلب: ٤٥٦.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥٥)): ٢٧٦/١.

[٣]- ينظر: شرح القصائد السبع الطوال:٣٩.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥٥)): ٢٧٦/١.

[٥]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٠٩.

[٦]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٦.

[٧]- ينظر: الفهرست: ١٠٤.

[٨]- ينظر: طبقات النحويين و اللغويين: ٢٧٨.

[٩]- ينظر: تاريخ بغداد: ١٤٩/٤-١٥٠.

كذلك لم يصل إلينا من آراء ثعلب النّحويّة إلا ما أودعه أماليه، و ما نقله عنه المتأخرون، كما لم يصل إلينا كتاب أبي بكر بن الأنباري و اسمه: شرح الكافي، فضلاً عن كتب أخرى ضاعت و لم تصل إلى أيدينا[٢].

و يبدو أنَّ ما طبع أو عرف من كتب الكوفة لم يكن معروفاً عند الجيل السَّابق من المعاصرين، لذا كانت أحكامهم في كثيرٍ من الأحيان غير مبنيّة على أصول علميّة، إذ خُيّل إليهم أنَّ ما قاله القدماء كافٍ في معرفة السّمات النّحويّة لمذهب أهل الكوفة[٣].

يتّضح من خلال ما تقدّم أنَّ أبا البركات- رُبَّما بسبب نقص مصدره الكوفيّة- كان معتمداً على كتب البصريين في نقل الآراء الكوفيّة، إذ بدا واضحاً أثر السّيرافي و الزّجاجي اللّذين كانَ ينقل عنهما نصّاً، كما نقل عن سيبويه و المبرّد، و ((أفادَ من غيرهم، خاصة من أستاذه ابن الشّجري، الذي نقل عن أماليه بعض المسائل بنصها))[٤].

و قد كانّ قسم من هؤلاء العلماء مثل الزَّجاجي، يعرض آراء الكوفيين بألفاظ غير ألفاظهم، و أنَّهُ كان ينقلها عن بعض البغداديين و الكوفيين المتأخرين الذين عرضوها و فسروها، و قد نصَّ على ذلك بقوله: ((و إنَّما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا ممّا يحتجّ به مّنْ ينصُر مذهبهم من المتأخرين، و على حسب ما في كتبهم إلا أنَّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم و المعنى واحد، لأنّا لو تكلّفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكانَ في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة، بَل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم،و كثيرٌ من ألفاظهم قد هذّبها مَنْ نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان، و ابن شقير، و ابن الخياط، و ابن الأنباري. فنحن إنّما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء و مَنْ جرى مجراهم، مع أنّهُ لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم))[٥].

فإذا كان الزّجاجي واحداً ممن كان ينقل عنهم أبو البركات- و قد نصَّ على أنّهُ نقل آراء الكوفيين بغير ألفاظها- فكيف لا يفضي هذا النقل إلى الوهم؟ و لم يقتصر الأمر على نسبةِ الآراء، أو الرّد عليها، بل تعدّاه إلى الشواهد و الأمثلة أيضاً، فقد وجدْنا أنَّ الكثير من الشواهد الواردة في الإنصاف، و غيره من كتب الخلاف في احتجاج

---

[١]- ينظر: الفهرست: ١٠٦.

[٢]- ينظر: نزهة الالباه: ٢٦٥.

[٣]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٦٩.

[٤]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٦-٢٣٧.

[٥]- الإيضاح في علل النحو: ١٣١-١٣٢.

البصريين أو الكوفيين، أو في ردّ الأنباري على هؤلاء، مأخوذ بنصّهِ عن سيبويه أو السَّيرافي أو الزَّجاجي أو غيرهم من النّحاة[١].

من ذلك- مثلاً- أنّ أبا البركات ساقَ شاهداً بصريّاً على ألسنة الكوفيين في مسألة ((فعل الأمر معربٌ أو مبنيّ؟))[٢]، و هو قول الشّاعر: من الوافر

مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا[٣]

و البيت ليس من شواهد الكوفيين[٤].

و قد وقع أبو البقاء العكبريّ في الوهم نفسه في كتابه: التّبيين عن مذاهب النّحويين[٥]، فجعل البيت من أدلّة الكوفيين، و يبدو أنّه نقله عن الإنصاف.

و البيت موجود في أمالي ابن الشَّجري[٦]، دون أنْ يُنْسَبَ إلى الكوفيين، و يبدو أنَّ ((أوَّل مَنْ نسبه إليهم على الأرجح أبو البركات، و بهذا يذهب بوزر هذا الوهم الذي وقع فيه النحاة))[٧].

و يبدو أنّ إهمال أبي البركات للشواهد الكوفيّة، و أخذها من مصادر البصريين قد أوقعته في الهفوات و الأخطاء فأخذ ينسب إلى الكوفيين ما لم يقولوا به، حتّى أصبح نقص المصادر الكوفيّة من عيون كتاب الإنصاف[٨]، و الكتب الخلافيّة الأخرى.

٧. الجهل بآراء الكوفيين و أدلتهم:

إنّ ضياع مصادر الكوفيين، و نقل آرائهم من غير كتبهم أدّى إلى الجهل بهذه الآراء و الأدلّة، فنجد أبا البركات- مثلاً- ينسب إليهم أدلّةً و حججاً لا يعرفونها، و نجدهُ أحياناً يقع في التناقض فيما ينسبه إليهم.

و لو أنّه رجعَ لما بين يديه من مصادر الكوفيين ولا سيما كتب الفرّاء و ثعلب و أبي بكر بن الأنباري، و ألمَّ بها جميعاً و لا سيما كتب ابن الأنباري-لأنّنا لم نجدْ لآراء هذا

---

[١]- ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٧.

[٢]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٢)): ٥٢٤/٢.

[٣]- البيت لأبي طالب في شذور الذهب: ٢٧٥، و مغني اللبيب: ٢٤٨/١، و همع الهوامع: ٥٥/٢.

[٤]- ينظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١، و مجالس ثعلب: ٤٥٦، و شرح القصائد السبع الطوال: ٣٨، و إعراب ثلاثين سورة في القرآن:٥٣.

[٥]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (المسألة (١٥)): ١٢٦.

[٦]- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٥/١.

[٧]- كتاب الإنصاف في الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٦٧.

[٨]- ينظر: المصدر نفسه: ٢١٠.

الرجل صدىً في كتاب الإنصاف مع أنّها جمعت آراء الفرّاء و الكسائي في مسائل كثيرة- لَعَمِلَ على تصحيح كثير من الأخطاء التي وقع فيها.

ففي مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر[١]، جعل حججهم قائمة على النّقل، من ذلك قولُهُ تعالى: {إنَّ الَّذينَ آمنوا وَالَّذينَ هَادوا وَ الصَابِئُونَ وَ النَّصارَى}[٢] و على القياس، إذ يجوز أنْ يعطف على محل (لا) مع اسمها، و الضّد يُحْمَلُ على الضدّ[٣].

في حين أنَّ شيخي الكوفة، الكسائي و الفرّاء لهما علة أخرى، فالأول أجاز أنّ عبد الله و زيد قائمان، لضعف (أن)، أمّا الفراء فلا يستحبّ ذلك؛ لظهور الإعراب في: عبد الله، و لكنّه يجيزه في الآية، لأنّ (الذين) ((حرفٌ على جهةٍ واحدةٍ في رفعه و نصبه و خفضه، فلمّا كانّ إعرابه واحداً، و كانَ نصب (أن) نصباً ضعيفاً، و ضعفه أنّه يقع على الاسم و لا يقع على خبره، جاز رفع الصابئين))[٤].

إنَّ الفرّاء و الكسائي لم يحملا ذلك على ضدّه، ((فإذا سلّمنا أنَّ بعض الكوفيين المتأخرين قال بما قاله أبو البركات، أفيترك كلام الشيخين اللّين يمثلان المذهب الكوفي، ليؤخذ بكلام أتباعهما؟ يغلب على الظّن أنّ الأنباري لم يقف على رأي الرجلين، أو نسيَ ما يقولان في هذا، فولد حجّةً يمكنُ تقديمها في مثل هذا المعرض))[٥]، على أنَّ الكسائي كانَ يحملُ الضدّ على ضدّهِ في بعض الأحيان[٦].

و في مسألة جواز تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب في جملة جواب الشّرط، نسبَ إلى الكوفيين أنّهم يوجبون الرفع في جواب الشّرط، إذا تقدّمَ عليه معموله المرفوع، وإنّ الكسائي يجيزُ الجزم إذا تقدّمَ المعمول المنصوب[٧]، و لا يجيزه الفرّاء[٨]، ((إلا أنّ أبا البركات لفّق دليلاً من قول الكوفيين، لعلَّهُم- أو لعلَّ المتقدمين منهم- لم يعرفوه، و هو أنَّ جوابَ الشّرط يجزم بالجوار، فإذا فصل بينه و بين فعله اختلَّ الجوار فارتفع))[٩].

٨. التّناقض في المذهب الكوفي:

---

[١]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٣)): ١/١٨٥.

[٢]- المائدة/٦٩.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٣)):١/١٨٦.

[٤]- معاني القرآن: ١/٣١٠-٣١١.

[٥]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٦.

[٦]- ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٩.

[٧]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة(٨٦)): ٢/٦٢٠.

[٨]- ينظر: معاني القرآن: ١/٤٢٢.

[٩]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١١٦.

يبدو أنَّ القسم الأكبر من التّناقض الذي وقعَ في النّحو الكوفي في كتب الخلاف لا سيما الإنصاف، يعود إلى جهل أبي البركات به، على ما بيّناه في الفقرة السّابقة. فلا شكّ ((أنّ ما تقوّله أبو البركات على مذهبهم، و ما نّسَبَ إليهم من آراء لم يعرفوها كانَ سبباً كبيراً في ها التناقض))[١].

فهم لا يُجيزون تقديم خبر (ليس) عليها، لأنّها غير متصرّفة[٢]، على حين يجيزون تقديم معمول أسماء الفعل: عَلَيْكَ، وَ دُونَكَ، وعِنْدَكَ، و يقيسونها على معانيها[٣].

و في أسمية أو فعلية أفعل التّعجب، فإنهُمْ يجعلون فعل التعجّب اسماً-كما ينقل أبو البركات- لأنّهُ يُصَغّر، و التصغير أيضاً من خصائص الأسماء[٤].

و في مسألة نِعْمَ و بِئسَ، نقل عنهم أبو البركات واهماً أنَّ نعم و بئس اسمان لدخول حرف الجرّ، و يقولون: إنّ اسم الفاعل فعلٌ دائم، و فاتهم أنَّهُ ينوّن، و التنوين أيضاً من خصائص الأسماء[٥].

أمّا في مسألة جواز الفصل بين المتضايفين[٦]، فقد نسب إليهم جواز الفصل بغير الظّرف و الجار و المجرور لضرورة الشّعر، ثُمَّ جعلهم يحتجّون بقراءة ابن عامر[٧]: (قَتْلُ أولادَهُم شركائهم)[٨]، ((فهل كانَ نحاة الكوفة يجيزون الضَرورة في قراءة القرآن؟))[٩].

من خلال ما تقدّم نستطيع تقدير مدى الوهم الذي وقع فيه مؤلفو كتب الخلاف- و لا سيما الأنباري- نتيجة هذا التناقض.

٩. اضطراب المصادر الكوفيّة:

إنّ هذا الاضطراب جاء نتيجة ضياع التّراث الكوفي، و جهل بعض النّحاة- و منهم مؤلفو كتب الخلاف- بآراء الكوفيين و أدلّتهم، أو استثقالهم المصطلحات الكوفيّة فقاموا بتحويلها إلى مصطلحات بصريّة ليتمكّن الدارسون من فهمها.

---

[١]- المصدر نفسه: ١٨٧.

[٢]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٨)): ١٦٠/١.

[٣]- ينظر: المصدر نفسه: (المسألة (٢٧)):٢٢٨/١.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (المسألة (١٥)): ١٢٦/١.

[٥]- ينظر: نفسه: (المسألة (١٤)): ٩٧/١.

[٦]- ينظر: نفسه: (المسألة (٦٠)): ٤٢٧/٢.

[٧]- ينظر: السبعة في القراءات:٢٧٠.

[٨]- الأنعام/ ١٣٧.

[٩]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٨٨.

و بدا الاضطرابُ واضحاً في نقل الرأي و نسبته من جهة، و نقل العلّة من جهةٍ أخرى.

أمّا بالنسبة إلى نقل الرّأي و نسبته، فقد أشارَ أبو البركات إلى ثعلب غير مرّة[١]، و إلى ابن خالويه[٢]، و نقل عنهما الرأي الكوفيّ في السين و سوف، و المُتابع لِما نقله يشعر بأنّهُ بأنّهُ قد قرأ ما كتبنا، فتَراهُ يقولُ لنحاةِ الكوفةِ: ((و كذلك حكيتم عن العرب إنَّهم قالوا في سوف أفعل، سو أفعل، بحذف الفاء، و حكاه أبو العباس أحمد بن يحيى في أماليه، و حكى ابن خالويه فيها أيضاً: سف أفعل، بحذف الواو))[٣]، إنَّ هذه ((العبارة توحي بأنَّ ابنُ ابنُ خالويه زادَ على ما ذكرَه ثعلب: سف أفعل مع أنَّ الرجلين رويا وجوهاً أربعة للكلمة و هي: سوف، و سو، و سف، و سَ، و لم يزد ما رواه ابن خالويه عمّا رواه ثعلب، غير أنَّ نسبَ الرأي للفرّاء، و أهملَ ثعلب النسبة))[٤].

إلا أنَّ أبا البركات نسب الوجوه الأربعة إلى ثعلب في مسألة ((القول في رُبَّ، أهيَ اسمٌ أو حرفٌ))[٥]، و هذا دليل آخر على أنَّ أبا البركات كان غير متمكّن من المصادر الكوفيّة، و لكنّه لا يدلُّ على عدم قراءته شيئاً ممَّا كتبه ثعلب و ابن خالويه، و يبدو أنَّ الاضطراب في النقل قد يكون صادراً عن الذاكِرَة، أو عن اضطراب الأصل الذي نقل منه هذا الرأي.

أمّا الاضطراب في نقل العلّة، فإنّهُ يتبيّن من خلال ما ساقَه أبو البركات من الحجج و الأدلة على ألسنةِ الكوفيين ممّا لم يقولوا به، كالّذي فعله في مسألة العطف على الضّمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام[٦]، فقد كرَ أنّهم يجيزون أنْ تقول: قمتُ و زيدٌ، في اختيار الكلام، و حجتهم قوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَاستوى(١) و هُوَ بالأُفُقِ الأعْلَى(٢)) و قول الشاعر: من المديد

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٧]

و قول الآخر: من الكامل

وَرَجا الأخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهةِ رَأيِهِ مَالَمْ يَكُنْ وَ أبٌ لَهُ لَيَنالا[١]

---

[١]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٣٧)): ٢٨٦/١، و (المسألة (١٢١)): ٨٣٢/٢.

[٢]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٣٧)): ٢٨٦/١.

[٣]- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٣٧)): ٢٨٦/١، و ينظر: مجالس ثعلب: ٣١٥، و إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ١٢٨.

[٤]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ٩١.

[٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢١)): ٨٣٢/٢.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦٦)): ٤٧٤/٢.

[٧]- البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر:ملحق ديوانه:٤٩٨.

و هذه أدلّة نقليّة، لا يعرفها الكوفيون، فالفرّاء يقول- في هذه المسألة-: ((و ذلك أنَّ المردود على الاسم المرفوع إذا أُضْمِرَ يكره؛ لأنَّ المرفوع خفي في الفعل، و ليس كالمنصوب، لأنَّ المنصوب يظهر))[٢]. و هو بهذا مع نحاة البصرة، و لكنّه حين يؤيد المذهب الأول[٣] يحتجّ بقوله تعالى: (إنَّهُ يَرَاكُم هُوَ و قَبِيلُهُ)[٤].

إنَّ هذا الاضطراب أدّى إلى الغموض و الخلط بين آراء الكوفيين أنفسهم، و عدم التثبّت من الروايات، أو التناقض بين موضع و آخر، فنجد مثلاً في مسألة (القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ)[٥]، نقل عن الفرّاء أنّه يذهب في قول العرب: لهنّك، إلى أنّ أصلها: و الله أنَّك، و ينقل عن المفضل بن سلمة إلى أنَّهُ يذهب إلى أنَّ أصلها لله أنَّك[٦].

و لا ندري من أين جاء أبو البركات بهذه النَّسبة، فلم نجد الفرّاء يقول شيئاً ممّا نُسِبَ إليه، بل إنَّه قال: ((وصل (أن) ها هنا بلام و هاء، كما وصلها بلام و كاف، و الحرف قد يوصل من أوّله و آخره))[٧]، ثُمَّ ربط الفرّاء هذه الزيادة بزيادة هاء التَّنبيه في أسماء الإشارة، و بزيادة أمثالها[٨].

فمن الواضح أنَّ الأنباري خلط بين أقوال النّحاة في هذه المسألة، فهذا المذهب الذي نسبه إلى الفرّاء هو مذهب نحاة البصرة، و كما عرفنا أنَّ الفرّاء لا يقول به، فمن أين أتى أبو البركات بما ذكره؟ يبدو أنَّ المصدر الذي اعتمد عليه غامضٌ جداً، و رُبَّما كانَ معتمداً على ذاكرته فخانته و جعلَتْ النقول أمامه مضطربة، فهو يعلم أن الفرّاء احتج بقول الشاعر:

لَهنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ عَلَى هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا[٩]

وإنَّ له فيه تعليلاً ما، فظنَّ أنّهُ يقولُ بِما نسبه إليه، ورُبَّما استوحى ذلك ممّا قرأه لنحاة البصرة، و قد يكون مصدره الذي نقل عنه الرَّأي قد خلط بين آراء الكوفيين و البصريين على هذا الوجه الذي رأيناه[١٠].

---

[١]- البيت لجرير، ينظر ديوانه/٥٧، و هو بلا نسبة في همع الهوامع: ١٣٨/٢، و المقرّب: ٢٥٦.

[٢]- معاني القرآن: ٣٠٤/١.

[٣]- المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

[٤]- الأعراف/٢٧.

[٥]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٥)): ٢٠٨/١.

[٦]- ينظر: المصدر نفسه (المسألة (٢٥)): ٢١٦.

[٧]- معاني القرآن: ٤٦٦/١.

[٨]- ينظر: المصدر نفسه: ١م٤٦٦.

[٩]- البيت بلا نسبة في همع الهوامع: ١٤١/١.

[١٠]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ٩٣.

١٠. سوء الفهم:

تعرّض النّحو العربيّ في مسيرته الطّويلة إلى دراسات متعدّدة وآراء متفاوتة بين الإبداع و التّقليد[١]. فوجهات النّظر قد تختلف بين عَالمٍ و آخر تبعاً للمقدمات التي تكاتفت على بناء شخصيّة العالم و عقليته، ((فالعالم قد لا يصدر حكماً في مسألةٍ إلا بعد تقليب وجوهها المحتملة جميعاً))[٢].

و مع هذا وجدْنا مؤلفي كتب الخلاف قد وقعوا في هذه الزلّة، ولا سيما الانباري، إذ لم يفهم كلام الكوفيين في مسألةِ إنّ الواقعة بعد (ما) النافيّة[٣] ، فهم يقيسون اجتماع (ما) و (إن) النافيتين، على اجتماع (إنَّ) و اللام المؤكدتين، و قد ردَّ عليهم هذا المذهب بقولهِ: ((لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً؛ لأنَّ النفي إذا دخل على النفي صارَ إيجاباً، لأنَّ نفي النفي إيجاب))[٤]، و في هذا الرّد سوء فهم واضح للكلام الذي قاله الكوفيون، فهم لا يريدون سوى تأكيد النَّفي، و هذا ما يفهم من كلامهم.

و بدا سوء فهمه لعبارة الكوفيين واضحاً في مسألة أخرى هي مسألة ((عامل الرّفع في الاسم المرفوع بعد (أنْ) الشرطيّة))[٥]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (أنَّ) (أنَّ) الشرطية مرفوع بما عادَ عليه من الفعل، و هذا يعني أنَّ العامل فيه ليس الفعل المذكور، إنّما هو العائد، أي أنَّ العامل معنوي لا لفظي، و هو ما صرّح به الفرّاء، و كما نقل عنه أبو البركات نفسه، في مناظرته الجرمي، في مسألة (رافع المبتدأ و الخبر)[٦]، فكيف يبيح لنفسه- إذن- أنْ يردّ عليهم بقولِه: ((أمّا قولهم: إنّنا جوّزنا تقديم المرفوع مع (إنْ) خاصة لقوتها؛ لأنَّها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء و الظّروف التي يجازى بها، قلْنا: نُسلّم أنَّ (أنْ) هي الأصل في باب الجزاء، و لكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه، لأنّه يؤدي إلى أنْ يتقدّم ما يرتفع بالفعل عليه، و ذلك لا يجوز))[٧].

---

[١]- ينظر: مسائل الخلاف النحويّة بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٦.

[٢]- ينظر: مسائل الخلاف النحويّة بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٧٦.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٨٩)): ٦٣٦/٢.

[٤]- المصدر نفسه (المسألة (٨٩)): ٦٣٩/٢.

[٥]- المصدر نفسه (المسألة (٨٥)): ٦١٥/٢.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥)): ٤٤/١.

[٧]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٨٥)): ٦١٦/٢.

و يبدو ((أنَّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله حقاً، و لكنّهم هنا لا يذهبون هذا المذهب، باعتراف أبي البركات الذي نقل عنهم، حين أثبت مناظرة الفرّاء و الجرميّ))[١] إنّ سوءَ الفهم هذا أدّى –بما لا يقبل الشَّكَ- إلى الوقوع في الوهم في عددٍ غير قليل من المسائل التي سنشير إليها لاحقاً في الفصلين القادمين.

١١. صعوبة المصطلحات الكوفيَّة:

تبيّنَ من خلال ما مضَى من الصفحات أنَّ أبا البركات و غيره من مؤلفي كتب الخلاف المتأثرين به، لم يستنبطوا آراء الكوفيين من كتبهم، بّلْ أخذوها من كتب البصريين الذينَ عَنَوا بالخلاف، ولا سيما كتاب أبي سعيد السّيرافي، الّذي حرصَ في شرحِه لكتاب سيبويه على أنْ يعرض مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، و قد أخذ عنه الأنباري المسائل الخلافيّة، ((و لذلك وقعَ فيما وقع فيه أبو سعيد من أوهام أو خلط في فهم المصطلحات، التي كان يستعملها الكوفيون))[٢].

فأبو سعيد السَّيرافي يستعيض بمصطلح (الخلاف)[٣]، عن مصطلح (الصّرف) الذي استعمله الكوفيون في بيان العامل في المفعول معه[٤]، و الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السَّببيّة[٥]، و قد نقل عنه أبو البركات هذا المصطلح[٦].

يقول في مسألة عامل النَّصب في المفعول معه: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، و ذلك نحو قولهم (استوى الماءُ و الخشبة، و جاءَ البرد و الطّيالسة)، و حجّتهم في ذلك أنّهُ (لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء و استوت الخشبة)؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ و عمرٌ) فقد خالف الثّاني الأوّل، فانتصب على الخلاف...))[٧].

و قالَ في مسألة عامل النَّصب في الفعل المضارع بعدَ فاء السّببية: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السّتة الأشياء- التي هي الأمر و النّهي و النّفي و الاسْتفهام و التّمنّي و العَرْضُ- ينتصب بالخلافِ، و أنّ حجّتهم على ذلك هي:

---

[١]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ٢٠٩.

[٢]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥.

[٣]- ينظر: شرح الكتاب: ٣/٢١١-٢١٣.

[٤]- ينظر: معاني القرآن: ١/٣٣، ١١٥، ٢٣٥،٢٣٦.

[٥]- ينظر: معاني القرآن: ١/٢٧٦.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٣٠)): ١/٢٤٨، و (المسألة(٦٧)): ٢/٥٥٧.

[٧]- المصدر نفسه (المسألة (٣٠)): ١/٢٤٨.

لأنَّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنَّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمَنٍّ أو عَرْضٌ... إلى أنْ يقول: فلمّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، و إذا كانَ مخالفاً لِمَا قبله وجبَ أنْ يكونَ منصوباً على الخلاف...))[١].

و قد أورد الأنباري هذا المصطلح في مسألة (القول في عامل النّصب في الظّرف الواقع خبراً) بدلالةِ قوله: ((ذهبَ الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو (زيدٌ أمامك) ، (عمرو وراءك)))[٢]، و احجتوا بأن قالوا: ((إنّما قلنا إنَّهُ ينتصب بالخلاف و ذلك لأنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنّكَ إذا قلت (زيدٌ قائمٌ)، و (عمرٌو منطلقٌ) كانَ (قائم) في المعنى هو (زيدٌ)، و (منطلقٌ) في المعنى هو (عمرٌو)، فإذا قُلْت (زيدٌ أمامَك) و (عمرٌو وراءك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيدٌ) و لا (وراءك) في المعنى هو (عمرو)، كما كانَ (قائم) في المعنى هو (زيد) و (منطلق) في المعنى هو (عمرو)، فلما كانَ مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرّقوا بينهما))[٣].

كذلك فعل العكبريّ في مسألة نفسها، إذ قالَ: ((قال الكوفيون هو منصوبٌ على الخلاف و معناه أنَّ قولك: (زيدٌ خلفك) فـ(خلفك) ظرف في الأصل يقدر بـ(في) ثُمَّ عدل عن ذلك و نصب، فكانَ نصبه لمخالفته الأصل، و إنَّهُ ليس بالمبتدأ في المعنى))[٤]

و أورد الشَّرجي المسألة نفسها بدلالة قوله: ((قال الكوفيون: كلُّ ظرفٍ جاءَ منصوباً فنصبه على الخلاف، إذا وقعَ خبر المبتدأ و شبهه، لأنَّ خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى، فإذا كان ظرفاً لم يكن كذلك))[٥].

هكذا رأينا كيفَ استعمل مؤلفو كتب الخلاف المصطلح البصري بدلاً عن المصطلح الكوفي فيما عرضوه في كتبهم من مسائل خلافيّة.

و يبدو أنّ ظاهرة ترجمة المصطلحات الكوفيّة إلى مصطلحات بصريّة، قد شاعت في القرن الرّابع الهجري عندما احتدمَ الخلاف، و ظهرت الكتب التي أفردت له، فقد وجد مؤلفوها أنَّ من الصَّعب إيراد آراء الكوفيين بألفاظهم ((و هي ألفاظ قد تبدو غريبة على الدّارسين و المتعلّمين، مِمَّنْ لم يدرسوا المذهب الكوفي، و لم يقرؤوا كتبهم))[٦].

---

[١]- نفسه (المسألة (٧٦)): ٢/ ٥٥٧-٥٥٨.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٩)): ١/٢٤٥.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٢٩)): ١/٢٤٥-٢٤٦.

[٤]- التّبيين عن مذاهب النحويين...: ٣٧٦، ٣٧٩.

[٥]- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة: (المسألة(١١)) فصل الاسم: ٣٥، و تنظر: (المسألة(١٢)) فصل الاسم: ٣٦.

[٦]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥-٢٣٦.

و على أيّة حال فقد أفاد المصطلح النَّحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة (إذ نظرَ كلّ فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرةَ النّاقد، ثُمَّ شرع في تهذيبها و تطويرها، حتّى وصلوا بها إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أنْ يصل بالمصطلحات النحويّة إليه، فالاستقراء مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات و خصومات شديدة، و مناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرَّ النّحو، و رَسَتْ حدوده و مصطلحاته بالشّكل الذي وَصَلَ إلينا))[١].

[١]- المصطلح النحوي: ١٥٦.

مقدّمة:

قَسَمَ الكوفيونَ الكّلامَ على: اسمٍ، و فعلٍ، وأداة[١]. فجعلوا الاسم أوّلَ أقسام الكّلام، بحسبِ مَا أشارتْ إليه المراجع التي درسَتْ النَّحو الكوفيّ.

حّدُّ الاسم:

لم يذكر أبو البركات الأنباري هذهِ المسألة في كتابِه الإنصاف[٢]؛ لأنّها على ما يبدو ليستْ من المسائل الخلافيّة بين البصريين و الكوفيين[٣].

إلا أنَّ أبَا البقاء العكبريّ عدّها ضِمْنَ المسائل الخِلافيّة في كتابيهِ: مسائل خلافيّة في النّحو، و التّبيين عن مذاهب النّحويين، بدلالة قولِهِ: ((اختلفت عباراتُ النّحويين في حّدِّ الاسم، و سيبويه لَمْ يُصرحْ لَهُ بِحَدّ. فقالَ بَعضهم: الاسم ما استحقَّ الإعراب في أوّل وضعه. و قالَ آخرون: ما استحقَّ التنوين في أوّل وضعه. و قالَ آخرون: حدّ الاسم ما سَما بمسمّاهُ فأوضحهُ و كشفَ معنَاهُ، و قالَ آخرون: الاسم كلّ لفظٍ دلَّ على معنىً مفرد في نفسِه. و قالَ آخرون: كلّ لفظٍ دلَّ على معنىً في نفسِهِ و لَمْ يدلّ على زمانِ ذلك المَعْنَى، و قالَ ابن السّرَاج: هو كلّ لفظٍ دلَّ على معنىً في نفسِهِ غير مقترنٍ بزمانٍ محصّل، و زادَ بعضهم في هذا دلالة الوضع))[٤].

و قَدْ زخرَتْ كتُب اللّغةِ و النّحو بالإشارة إلى التّعريفات التي نسبت إلى أهل الكوفةِ، من ذلك ما نقله ابن فارس عن الكسائي، أنَّهُ عَرّفَ الاسم، فقالَ: ((قالَ الكِسائِيُّ: إنَّ الاسمَ ما وُصِفَ))[٥].

و نقلَ أيضاً عن الفرّاءِ أنّهُ عرّفَ الاسم، فقالَ: ((قال الفرّاء: الاسم ما احتملَ التّنوين أو الإضافةِ أو الألف و اللّام))[٦].

---

[١]- ينظر: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو: ٢٧٥.

[٢]- لكنّه ذكرها في كتابه: أسرار العربية: ٩-١٠.

[٣]- ينظر: التّبيين عن مذاهب النحويين...:٨٦.

[٤]- مسائل خلافيّة في النّحو: ٤٣-٤٤، و التّبيين عن مذاهب النّحويين: ١٢١-١٢٢. و ينظر: الأصول في النحو: ٣٨/١.

[٥]- الصاحبي في فقه اللّغة:٧٩.

[٦]- المصدر نفسه:٨٣.

و نسبَ البطليوسي إلى هُشام بن معاوية الضَّرير قولاً في تعريف الاسم، إذ قالَ: ((و ذهب هشام بن معاوية الضّرير في الاسم إلى القول بأنَّ: الاسم ما دَخَل عليه حرفٌ من حروف الخفض، و إنْ امتنع من ذلك فليس باسم))[١]. و هو قول المبرّد[٢].

و عند الرجوع إلى كتب النّحويين الكوفيين لم نجد حدّاً للاسم فيها، و ممّا لا شَكَّ فيه أنَّهُم بوصفهم مدرسة نحويّة لابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ لهم حَدٌّ للاسم- رُبَّما يكون فُقِدَ في كتبهم الّتي عنيت بالحدود- و لم تصل إلينا- و نقله عنهم النّحاة.

المُعْرَبُ مِنَ الأسْمَاء

❖ الإعراب لغةً:

هو ((الإبانة و الإفصاح عن الشَّيء، و أعربَ الكلامَ، و أعرب به: بيّنه))[٣] . و هو عرباني اللِّسان، أي: فصيح[٤]. و رجل معرب، إذا كانَ فصيحاً، و إنْ كان عجمي النَّسب، و رجل عربيّ، إذا كان نسبه في العرب ثابتاً، وإن لم يَكُنْ فصيحاً[٥]

و عرّفَ الزّجاجي الإعراب بقولهِ: ((الإعراب أصله البيان، يقال: أعربَ الرّجُلُ عن حاجتهِ إذا أبانَ عَنْها، و رجلٌ مُعْرَبٌ أي مُبِينٌ عن نفسِهِ، و مِنْهُ الحديث (الثّيبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها...) هذا أصله، ثُمَّ إنَّ النّحويين لما رأوا في أواخر الأسماء و الأفعال حركات تدلُّ على المعاني، و تبيّنَ عنها سمّوها إعراباً أي بياناً، و كانَ البيانُ بها يكون))[٦].

❖ الإعراب اصطلاحاً:

عرّفهُ ابنُ جنّي بأنّهُ: ((الإبانَةُ عَنِ المَعاني بالألفاظِ))[٧].

و قال الزّمخشريّ عن الاسم المعرب بأنّهُ: ((ما اختلفَ آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركةٍ أو حرفٍ))[٨].

و عرّفَ أبو البركات الأنباري الإعراب بقوله: ((أمّا الإعرابُ فَحدّه اختلاف أواخر الكلمِ باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[١].

---

[١]- كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٦٢.

[٢]- ينظر: المقتضب: ٣/١.

[٣]- تاج العروس(عرب): ٣٣٥/٣، و لسان العرب (عرب): ٥٨٨/١.

[٤]- ينظر: العين: ١٢٨/٢.

[٥]- ينظر: تاج العروس(عرب): ٤٣٣/٣-٤٣٤، و لسان العرب(عرب): ٥٨٦/١.

[٦]- الإيضاح في علل النحو: ٩١. و ينظر: الجمل في النحو: ٢٦١.

[٧]- الخصائص: ٣٥/١.

[٨]- شرح المفصل: ٤٩/١.

أمّا المسائلُ التي تخصُّ الأسماء المُعَرّبة، و قَد وقعَ فيها الوهم ونُسِبَ القول فيها إلى الكوفيين، فهي على النّحو الآتي:

أوّلاً: المرفوعُ مِنَ الأسماءِ:

١. ارتفاع الاسم بالظرف أو الجار و المجرور تقدّم أو تأخّرَ عليه:

نسبَ أبو البركات الأنباري هذا المذهب إلى الكوفيين، بدلالة قولِهِ: ((ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ الظرفَ يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، و يسمّونَ الظرف المحل، و منهم مَنْ يسمّيه الصّفة، و ذلك نحو قولك (أمامك زيدٌ، و في الدار عمرٌو) و إليه ذهبَ أبو الحسن الأخفش في قوله، و أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد من البصريين))[٢].

و هذه المسألة أُثِيْرَت في زمن سيبويه، و قد ردَ عليها بقولِهِ: ((و لا يكونُ رفعه على (عندنا) من قبل أنّ (عندنا) ليسَ بفعل))[٣].

و بعدَ البحث في المصادر الكوفية و التّحقق منها، إتّضحَ لَنا أنَّ ما نقله الأنباري بخصوص هذه المسألة يفتقر إلى الدّقة.

فقد ذهبَ الفرّاء في شرح قوله تعالى: (و قالَ ارْكَبُوا فِيها بِسْمِ اللهِ مَجْرَاها و مُرْسَاها)[٤] إلى القولِ: ((إنْ شئتَ جَعَلْتَ مجراها و مرساها في موضع رفع بالباء))[٥]- أي الجار و المجرور-، و ذهب في شرح قوله تعالى: {مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عاهَدُوا الله عَلَيهِ}[٦] إلى القولِ: ((رفع الرجال بمن))[٧].

و ذَهبَ أبو بكر محمد بن الأنباري في شرح قول الحارث بن حلزّة اليشكري: من الوافر المجزوء

إنَّ إخْوَأنَنا الأرَاقِمَ يَغْلُو نَ عَلَيْنَا فِي قَوْلِهِمْ إحْفَاءُ[٨]

قائلاً: ((و على صلة يغلون و الإحفاء يرتفع بـ(في قولهم)))[٩].

و ذهب في شرح قول الشاعر زهير بن أبي سُلْمَى: من الطويل

---

[١]- أسرار العربية: ٤١/١.

[٢]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٦)): ٥١/١.

[٣]- الكتاب: ٢٦٤/١.

[٤]- هود/٤١.

[٥]- معاني القرآن: ١٤/٢.

[٦]- الأحزاب/٢٣.

[٧]- معاني القرآن: ٣٤٠/٢.

[٨]- ديوان الحارق بن حلزة اليشكري.

[٩]- شرح القصائد السبع الطوال:٤٤٨.

أمِنْ أمِّ أوْفى دِمْنَةٌ لَمْ تُكَلِّمِ بِحَوْمَانَةَ الدّرَاجِ فالمُتَثَلِّمِ[١]

قائلاً: ((الدّمنة رَفْعٌ بالصّفة))[٢].

و هذه النّصوص توهم بأنَّ الفرّاء، و ابن الأنباري يقولان بالمذهب الذي نسبهُ أبو البركات إلى الكوفيين، و هو رفعُ الاسم بالظرفِ، و من المعروف لدينا أنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ المبتدأ و الخبر يترافعان[٣]، و الأسماء المرفوعة في النصوص الّتي مرّت كلّها مبتدآت، و الحروف التي سبقتها أخبار، فقولُ الفرّاء: إنَّ مجراها مرفوعٌ بالباء، و قول أبي بكر محمّد بن الأنباري: إنَّ (إحفاء) مرفوعٌ بـ(في قولهم)، يقصدان بحرف الجر (الجار و المجرور)، و لا يدل على أنهما يريدان أنّ كُلاً من هذه الأسماء مرفوع بالجار و المجرور قبله.

و يرى الدكتور محيي الدين توفيق أنَّ ما يُنْسَبُ إلى الكوفيين مِنْ أنَّ هذه الأسماء مرفوعة بضمائرَ لها في الظروف لم يثبت عندنا، و لا يدلُّ عليه كلامُ الفرّاء و أبي بكر، بل يدلُّ على أنَّ كلام الكوفيين قَدْ أسيءَ فهمه[٤].

٢. عامل النَّصب في الخبر إذا كان ظرفاً على الخلاف:

و نصّ هذه المسألة كما ذكرها الأنباري: ((ذَهبَ الكوفيون إلى أنَّ الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ، نحو: ((زيدٌ أمامك، و عمرٌو وراءك) و ما أشبه ذلك. و ذهبَ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنّهُ ينتصب لأنّ الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ) حَلَّ أمامك، فحذف الفعل و هو غير مطلوب، و اكتفى بالظّرف منه فبقيَ منصوباً على ما كانَ عليه مع الفعل. و ذهبَ البصريون إلى أنّهُ ينتصب بفعل مقدّر، و التقدير فيه: زيدٌ استقرَّ أمامك، و عمرٌو استقرَّ وراءك. و ذهب بعضهم إلى أنّهُ ينتصب بتقدير اسم فاعل، و التقدير: زيدٌ مستقرٌ أمامك، و عمٌز مستقرٌ وراءك))[٥].

---

[١]- ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى:٤.

[٢]- شرح القصائد السبع الطوال: ٢٣٨.

[٣]- ينظر: أسرار العربية: ٥٥، ٦٠، و المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٢٥٦/١.

[٤]- ينظر:ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٢-٢١٣.

[٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٢٩)): ٢٤٥/١، و ينظر: إئتلاف النصرة:٣٥.

و نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى عامّةِ الكوفيين، كذلك فعل الرّضِيّ في كافيته[١]، و الكنغراوي في المُوفِي[٢].

و بعدَ التَّدقيق في المصادر الكوفيّة التي بين أيدينا، ظهر لَنا أنّ ما نقله أبو البركات يفتقر إلى الدّقة.

فقد ذَهَبَ الفرّاء في شرح قوله تعالى: {عَالِيَهُمْ ثِيابُ سُنْدُس}[٣] إلى القول: (عاليهم) منصوب بالمحلّ ((نصبها أبو عبد الرّحمن، و عاصم، و الحسن البصري، جعلوها كالصّفة فوقهم، و العرب تقول: (قومَكَ داخلَ الدار) فينصبون (داخل الدار) لأنّه محل))[٤].

و يرى الدكتور محيي الدّين توفيق أنَّ نسبة هذا الرّأي إلى الكوفيين يُفتقر إلى دليل، فظاهرُ كلام الفرّاء يناقض هذا القول، إذ إنَّهُ يقول بالنصب على الظّرفيّة لا بالنصب على الخلاف، هذا من جهة، و من جهةٍ ثانية: إنَّ الخلاف ليس مصطلحاً كوفياً كما يستعملونه هم، و إنّما هو تفسيرٌ أو ترجمة لمصطلحهم (الصّرف)[٥].

و من الجدير ذكره أنّ الكوفيين يقولون بالنّصب على الصّرف في مواضع مختلفة مثل نصب (المفعول معه)، و (الفعل المضارع)بعد (واو المعية)، و (فاء السَّببيّة)، و بعد (أو)[٦]، و قد أفاض الفرّاء في شرح مصطلح (الصّرف) في كتابه معاني القرآن[٧].

و قد ذهبَ أبو سعيد السّيرافي إلى: ((أنَّ الكوفيين يقولون بالنّصب على الخلاف كالمفعول معه، و الفعل المضارع بعد الواو، و الفاء، و أضاف إليهما الظّرف))[٨].

و بما أنَّ السّيرافي كانَ من الشخصيات التي اعتمد عليها الأنباري في نقل الآراء و توثيقها في كتابه الإنصاف[٩]، فمن الراجح أنْ يكون قد أخذ هذا الخلط عنه، بعد أنْ أبدّلَ أبو البركات مصطلح الخلاف بالصّرف و أضافَ إليه الظّرف.

---

[١]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٣/١.

[٢]- ينظر: الموفي في النحو الكوفي:٣٠.

[٣]- الإنسان/٢١.

[٤]- معاني القرآن: ٢١٨/٣-٢١٩.

[٥]- ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٦-٢١٧.

[٦]- ينظر: المنصوب على الصرف في العربية: ١٣١-١٣٢، و هو بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة، السنة (٢)، العدد (٧)، ٢٠٠٧، للدكتور ليث أسعد عبد الحميد.

[٧]- ينظر: معاني القرآن: ٣٤/١.

[٨]- شرح الكتاب-السيرافي- :١٣١/٢-١٣٢.

[٩]- ينظر: ابن الانباري في كتابه الإنصاف:٢٥٨.

و لو عدْنا إلى المصادر الكوفيّة، و دقّقنا فيها النظر، لوجدنا للنصب على الصّرف مواضع و أسباباً، منها مثلاً: أنْ يأتي بعدَ حرف العطف منصوب لا يمكن إعادة العامل عليه، مثل قول الشاعر: من الكامل

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيْمُ[١]

إذ لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمِّي (صرفاً)[٢]، و هذا مخالف لِمَا ذهب ذهب إليه الفرّاء بالنّصب على الظرفية فيما نحنُ بصددهِ.

لذا بالإمكان نفي ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين من أنّهم ينصبون الظّرف على الخلاف بما قدّمْنَاه من أدلّة.

٣. منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر:

نقل أبو البركات و غيره من مؤلفي كتب الخلاف هذه المسألة، فنسبوا إلى الكوفيين أنَّهُم يجوّزونَ ترك ما ينصرف في ضرورة الشّعر، و إليه ذهبَ أبو الحسن الأخفش، و أبو على الفارسي، و أبو القاسم بن برهان من البصريين، و أمَّأ البصريون فقد ذهبوا إلى أنّه لا يجوز، و أجمعوا على أنّه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشّعر[٣].

و عند الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة تبيّنَ لنا أنَّ الفرّاء ذهبَ إلى القول بأنَّ اسم العلم المذكّر إذا أُطْلِقَ على وادٍ أو جبلٍ أو غير ذلك من المسميّات المذكّرة بقيَ مصروفاً؛ لأنّه لا علّة أخرى فيه تضاف إلى العلميّة، و تمنعه من الصّرف إذا قصدت به البلدة أو القبيلة[٤].

و استشهد بقول حسّان بن ثابت: من الكامل

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَواكُلِ الأبْطالِ[٥]

و بقول الآخر: من الوافر

ألَسْنَا أكْرَمَ الثقلينِ رَجْلاً وَأعْظَمَهُ بِبَطْنِ حَراءَ نَارَا[٦]

---

[١]- ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٣٠.

[٢]- ينظر: معاني القرآن– الفرّاء–:١/٣٤.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٧٠)): ٢/٤٩٣، و إئتلاف النصرة...:٥٩.

[٤]- ينظر: معاني القرآن: ١/٤٢٩.

[٥]- ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٩. و لم أجده في الديوان.

[٦]- ذكره الفرّاء في معاني القرآن: ١م٤٢٩، و لم نجد قائلاً له.

و بقولِ الآخر: من الكامل

لَقَد ضاعَ قومٌ قَلّدُوكَ أمُورَهُمْ بِدَابِقَ إذْ قِيلَ العَدُوُّ قَرِيْبُ[١]

فترك صرف (حنين) و (حراء) و (دابق)؛ لأنّهُ قصدَ في كُلٍّ منها البلدة؛ للعلميّة و التّأنيث، و هذا لا يخالف القاعدة النّحويّة، كما أنَّ الفرّاء كانَ في معرض كلامه على منع صرف الاسم إذا أُطْلِقَ على البلدةِ، و الشّواهد الشّعريّة تثبتُ ذلك، و لم يذكر في كلامه منع صرف ما ينصرفُ بعامةٍ[٢].

و ساقَ الأنباري كثيراً من الأبيات الشّعريّة لتعزيز موقفه، فذكرَ منها قول الأخطل: من الكامل

طلبَ الأزارِقَ بالكتائبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غائِلَةُ الثّغُورِ غَدُوْرُ[٣]

فترك صرف (شبيب) و هو منصرف؛ لأنّهُ اسم زعيم من زعماء الخوارج[٤].

و قول الشّاعر حسّان بن ثابت: من الكامل

نَصَرُوا نَبِيُّهُمُ و شَدُّوا أزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَواكُلِ الأبْطالِ

قال أبو البركات: ((ترك صرف (حنين) و هو منصرف))[٥]، و رأى الفرّاء أنّه اسم لمذكّر أو ماء أو وادٍ أو جبل، و إنْ سُمِّيَ به بلدة فهو غير منصرف[٦].

و يظهر ممّا تقدّم أنَّ الفراء ذكر قاعدة نحوية شائعة نُقِلَتْ عنه لتصبح خلافاً نحوياً.

و قد صَرّحَ الدّكتور محيي الدين توفيق إبراهيم بأنَّ هذه المسألة من المسائل الّتي لَمْ يَقُلْ بها الكوفيون، و إنّما نُسِبَتْ إليهم وَهْماً[٧].

و لأجل ذلك نحن ننفي القول عن الكوفيين، و ما ذهب إليه أبو البركات و غيره لا نصيبَ له من الصحّة.

---

[١]- ذكره الفرّاء في معاني القرآن: ٤٢٩/١، و لم نجد قائلاً له.

[٢]- ينظر: معاني القرآن: ٤٢٩/١.

[٣]- ديوان الأخطل: ١٩٧.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٧٠)): ٤٩٣/٢-٤٩٤.

[٥]- المصدر نفسه: ٤٩٣/٢.

[٦]- ينظر: معاني القرآن: ٤٢٩/١.

[٧]- ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٨-٢١٩.

ثانياً: المنصوب من الأسماء:

١. المفعول به ينصب بالفعل و الفاعل جميعاً:

نقل أبو البركات في هذه المسألة مذهباً نسَبهُ إلى الكوفيين مفادُهُ: ((أنَّ العاملَ في المفعول النصب هو الفعل و الفاعل جميعاً، نحو (ضربَ زيدٌ عمراً)، و وذهبَ بعضهم إلى أنَّ العامل هو الفاعل، و نصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنّكَ إذا قُلْتَ: ظننْتُ زيداً قائماً، تنصب زيداً بالتاء و قائماً بالظّن. و ذهبَ خلفُ الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العاملَ في المفعول معنى المفعوليّة، و العامل في الفاعل معنى الفاعليّة))[١].

و الرّأي المنسوب إلى الكوفيين بعامةٍ، نسبه الأزهري إلى الفرّاء[٢].

و عندَ مراجعةِ كُتُبِ الكوفيين و التّدقيق فيها، وجدت ما يدلُّ على خلاف ذلك، فقد ذهبَ أبو بكر بن الأنباري مذهب البصريين في هذه المسألة، و هو أنَّ عامل النّصب هو ((الفعل عمل في الفاعل و المفعول جميعاً))[٣].

قالَ في شرح بيت إمريء القيس: من الطويل

فَقُمْتُ بِهَا أمْشِي تَجُرُّ وَرَاءنا عَلى إثْرِنا أذْيالَ فَرْطٍ مُرَحّلِ[٤]

((وَ الأذيال منصوبة بتجرّ))[٥].

و قالَ في شرح بين إمريء القيس أيضاً: من الطويل

كأنَّ مُكَاكِيّ الجَوَاءِ غديةً صَبَحْنَ سُلافاً مِنْ رَحِيْقٍ مُفَلْفَلِ[٦]

((و سلافاً منصوب بوقوع صبحن عليه))[٧].

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(١١)): ٧٨/١. و ينظر: ائتلاف النّصرة : ٣٤، و أسرار العربية: ٦٤.

[٢]- ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح: ٤٦٣/١.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (١١)) ٧٨/١٠.

[٤]- ديوان إمريء القيس: ١١٤، و رواية الديوان هي:

خَرَجْتُ بِهَا أمشِي تجرّ وَرَاءنا عَلى أثرينا ذَيلُ مَرْطٍ مُرَجّلِ

[٥]- شرح القصائد السبع الطوال: ٥٤.

[٦]- ديوان إمريء القيس:١٢١.

[٧]- شرح القصائد السّبع الطوال: ١١١.

و يؤخذ من رواية لأحد تلامذة أبي العباس ثعلب أنّه يذهبُ هذا المذهب- أي مذهب البصريين- أيضاً، فقد فال عبد الله بن مقلة: ((حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى، قالَ: اجتمع الكسائي، و الأصمعي عند الرّشِيْد...فأنشدَ الكسائي: من الخفيف

أمْ كَيْفَ مَا تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ

رئمان أنفٍ إذا مَا ضَنّ باللَبَنِ[1]

فقال الأصمعي: (رئمان بالنصب، فقالَ الكسائي: اسكت، ما أنْتَ و ذاكَ، يجوزُ رئمانُ أنفٍ، و رئمانَ أنفٍ، و رئمانِ أنفٍ، فسكتَ الأصمعي، و لم يكن له علمٌ بالعربية...فسألتُ أبا العباس، كيف جازَ ذلك؟ فقال: إذا رفع رفع بينفع، أي: أم كيفَ ينفعُ رئمان أنفٍ، و إذا نَصَب، نصبَ بتعطي، و إذا جرّ جرّ بردّه على الهاء في بهِ)))[2] .

و تدلّ هذه النّصوص ((على أنّ مذهب الكوفيين في عامل النّصب في المفعول به هو مذهب البصريين، و ليس كما نسب إليهم من أنّ الفعل و الفاعل عَمِلا فيه جميعاً، أو على الأقل لم يكن هذا مذهب الكسائي و الفرّاء سواء أخذ به أو لم يأخذ، و لم نجده ينقل عنهما شيئاً مما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين))[3].

و بناءً على ما تقدّم يمكننا أنْ ننفي ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين في هذه المسألة.

٢. وقوع جملة الماضي حالاً:

نسب إلى الكوفيين القول بأنَّ ((الفعل الماضي يجوز أنْ يقع حالاً، و إليه ذهبَ أبو الحسن الأخفش من البصريين))[4]. و هم يجوّزون ذلك سواء أكانت مع الفعل الماضي (قد) أم لم تكن معه، و احتجوا بقول أبي صخر الهذلي: من الطويل

وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ نُفْضَةٌ

كَمَا انْتَفَضَ العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[5]

---

[1]- البيت لأفنونا لتغلبي. ينظر: المفضليات: ٢٦٣، و الخصائص: ١٨٤/٢، و المحتسب في شواذ القراءات: ٢٣٥/١، و شرح شواهد المغني: ١٤٤/١-١٤٥.

[2]- الأشباه و النظائر: ٣٤٤/٣، و ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ١/ ٩٠.

[3]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٤.

[4]- الإنصاف في مسائل الخلاف..(المسألة(٣٢)): ٢٥٢/١، و التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٣، و ائتلاف النصرة: ١٢٤.

[5]- شعرُ الهذليين: ٣٢٨. و هو بلا نسبة في أوضح المسالك: ٤٥/٢.

و قوله تعالى: (أوْ جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهمْ)[١] [٢]

و عند البحث في مصادر النّحو بعامةٍ، اتّضح لنا أنّ أبا البركات لم يكن موفقاً في نقل رأي نحاة الكوفة، كذلك فعل النّحاة المتأخرون من أهل البصرةِ فَسَاروا على خُطاهُ، فذهبَ ابن هشام مثلاً إلى وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كانت معه (قد) أم لم تكن معه و نسبه إلى الكوفيين إذْ قالَ : ((زعم البصريون أنَّ الفعل الماضي الواقع حالاً لابُدَّ معه من (قد) ظاهرةً أو مضمرة، و خالفهم الكوفيون، و اشترط ذلك في الفعل الماضي الواقع خبراً لكان، كقوله عليه الصّلاة و السّلام لبعض أصحابه: (أليسَ قَدْ صَلّيتَ مَعَنَا)، و قولُ الشّاعر:

وَكُنّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضاءَ شَحْمَةٍ عَشِيَّةَ لاقَيْنَا جُذاماً وَ حَمِيْراً[٣]))[٤]

ووافق الرّضي، و البغداديّ أبا البركات في نسبةِ هذا الرّأي إلى الكوفيين[٥].

أمّا الأستاذ محمّد خير الحلواني فيَرى أنَّ النّحاة الآخرين مِنَ المتقدّمينَ و المتأخّرينَ مثلُ أبي جعفر النّحاس، و ابنُ الشّجريّ، و أبي حيّان الأندلسي، لم يذكروا رأياً لنحويّ كوفيّ واحد، أو لنحاةِ الكوفة جميعاً، يؤيّد ما ذهب إليه أبو البركات[٦]

و عند الرجوع إلى مصادر الكوفيين، تبيّنَ لنا أنّهم قد تابعوا البصريين في هذه المسألة.

إذ ذهبَ الفرّاء إلى القول بوقوع الحال فعلاً ماضياً بإضمار (قد) أو إظهاره، ومثّل لِما ذهبَ إليه بقولهِ تعالى: (أوْ جاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[٧]، قال: ((يريد- و الله أعلم- جاؤكم قد حصرت صدورهم)[٨]

و تَبِعَ أبو بكر محمّد بن الأنباري الفرّاء في هذه المسألة بين نحاة البصرة و نحاة الكوفة، وأنَّ ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين ليسَ صحيحاً.

---

[١]- النساء/٩٠.

[٢]- ينظر: شرح المفصل: ٦٦/٢.

[٣]- البيت لزفر بن الحارث في تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد:٤٣٥، و شرح ديوان الحماسة: ١٥٥، و شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٢/١.

[٤]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤١٣/٢.

[٥]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٣/١.

[٦]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٢٩. و قد فصل الدكتور الحلواني في هذه المسألة. ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨-١٣٠.

[٧]- النساء/٩٠.

[٨]- معاني القرآن: ٢٤/١.

٣. ترخيمُ المنادى المضاف:

قالَ أبو البركات: ((ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ ترخيم المضاف جائز، و يوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، و ذلك نحو قولك: ((يا آل عامٍ)) في يا آل عامرٍ، و ((يا آل مالِ)) في يا آل مالك، و ما أشبه ذلك))[١].

و نقل ابن يعيش ما ذهبَ إليه الكسائي و الفرّاء في هذه المسألة إذ قال: ((ذهب الكسائي و الفرّاء إلى جواز التّرخيم في المضاف، و يوقعون الحذف على آخر الاسم الثّاني فيقولونَ: يا أبا عامِ، و يا آل عِكرِ، و أنشدوا: من الطويل

أبا عُروَ لا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيْبُ[٢]

وَقالَ زهير بن أبي سُلْمَى: من الكامل

خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آل عِكْرِمَ واذكُرُوا أَوَاصرَنا وَ الرّحْمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ[٣]))[٤]

وقَد أشارَ النّحاةُ المتأخرون إلى هذه المسألة مثل الأنباري، و ابن يعيش، و الرّضي[٥] الرّضي[٥] ، و الأشموني[٦]، و الأزهري[٧].

و بعد التدقيق فيما نسبه المتأخّرون إلى نحاة الكوفة، من خلال اطّلاعنا على المصادر الكوفيّة، لمنَجِدْ نَصّاً يوثّق ما ذكرهُ أبو البركات و ابن يعيش و غيرهم، و رُبَّما يكون هذا المذهب قد ذكر في المصادر التي لم تصل إلينا، وفُقِدَ الكثير منها[٨].

٤. ترخيم الاسم الرّباعي الذي ثالثه ساكن:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين بعامةٍ أنّهم ذهبوا إلى: ((أنَّ ترخيم الاسم الذي قبلَ آخره حرفٌ ساكن يكون بحذفِهِ و حذف الحرف إلي بعده، و ذلك نحو قولك في قِمَطْرٍ (يا قِمَ)، و في سِبَطْرٍ (يا سِبَ) و ما أشبه ذلك))[٩] .

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٤٨)): ٣٤٧/١، و ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين؛ ٤٥٣، و ائتلاف النصرة:٤٧.

[٢]- البيت من دون نسبة في شرح المفصل: ٢٠/٢.

[٣]- ديوان زهير بن أبي سلمى:٢١٤.

[٤]- شرح المفصل: ٢٠/٢.

[٥]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/١.

[٦]- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٧٩/٢.

[٧]- ينظر:شرح التّصريح على التّوضيح:٢٥١/٢.

[٨]- ينظر: آراء النحويين و الكوفيين في كتاب شرح المفصل:٤٥.

[٩]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٥٠)): ٣٦١/١، و ينظر: التّبيين عن مذاهب النحويين: ٤٥٨، و ائتلاف النّصرة:٤٨، و أسرار العربيّة:١٣٤.

و نسب ابن يعيش هذا القول إلى الفرّاء، بدلالة قوله: ((و قد خالف الفراء في الاسم إلى قبل آخره ساكن فزَعَمَ أنّ ترخيم نحو (هِرَقل) و (سبطر) و ما كان مثلهما بحذف حرفين نحو: (ياهَر) و (يا سِبَ)، قال: و إنّما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات يعني الحروف نحو (نعم و أجل)، و الأسماء غير المتمكنة نحو: (كم) و (من)))[١].

و عند العودةِ إلى المصادر الكوفيّة، و البحث فيها، لم نجد قولاً لنحاةِ الكوفةِ يوافقُ ما نسب إليهم، سوى ما ذكره أبو بكر بن الأنباري في ترخيم الاسم الرباعي مثل: (حارث، و مالك، و عامر بحذف الحرف الأخير، إذ قال: ((نقلَ الفرّاء عن لغات أنّها ترخّم عامراً، و حارثاً، و مالكاً، فتقول (يا حارِ، و يا عامِ، و يا مالِ)، و قال: و قرأ بعض القرّاء[٢] و قوله تعالى: (وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[٣] ، و أنشدَ لزهير بن أبي أبي سُلْمَى: من الوافر

ألاَ يَاحارِ وَيْحَكَ لاتَلُمْنِي وَ نَفْسُكَ لاتُضَيّعْهَا و دَعْنِي[٤]))[٥]

و هذا يطابق القاعدة النحوية العامة في الترخيم، و سكوتهم على بقيّة مسائل التّرخيم يدل على موافقتهم القواعد النّحويّة[٦].

و في ضوء ما تقدّم يكون ما ذكره أبو البركات في ترخيم الاسم الرباعي الذي قبل آخره (حرفٌ ساكن) بحذف حرفين، لم يقل به أحد من نحاة الكوفة.

٥. جواز إلحاق ألف النّدبة للصفة:

نُسِبَ إلى الكوفيين أنّهم يجوّزونَ إلحاق النّدبة للصّفة، نحو قولك: ((وازيدُ الظريفاه)) و إليه ذهبَ يونس بن حبيب البصري، و أبو الحسن بن كيسان[٧].

و عند الرجوع إلى المصادر النّحويّة تبينَ أنَّ سيبويه قد نسبَ هذا الرأي إلى يونس، و لَمْ ينسبه إلى غيره، إذ قالَ: ((و أمّا يونس فَيُلْحِقُ الصّفة الألف، فيقول: (وازي الظّريفاه)))[٨]. و لَمْ يُشِر إلى نُحاة الكوفة.

---

[١]- شرح المفصل: ٢١/٢.

[٢]- و هي قراءة منسوبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب–عليه السلام–ينظر: مختصر شوا القراءات: ١٣٧، و الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٣٦٢/١.

[٣]- الزخرف/٧٧.

[٤]- ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٦٤.

[٥]- شرح القصائد السبع الطوال: ٩٩.

[٦]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في شرح المفصل: ٤٦.

[٧]- الكتاب: ٣٧٨/١.

[٨]- الأصول في النحو: ٣٥٨/١.

و حاصلُ القول أنَّ ما ذكره أبو البركات من إلحاق ألفِ النَّدبة للصّفةِ، و نسبه إلى الكوفيين ليسَ صحيحاً، و إنّما هو قول يونس نقله سيبويه و ابن السَراج، و تابعهم في ذلك النّحاة المتأخرون.

٦. حذف النداء مع اسم الإشارة:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين أنّهم يذهبون إلى ((أنَّ (هذا) و ما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الّذي قالَ ذاك زيد))[١].

و قالَ ابن يعيش: ((مذهبُ الكوفيين أجاز في (هذا أقبلَ) على إرادة النّداء محتجّين بقولهِ تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم)[٢]، و قالوا: و المُراد يا هؤلاء، و قد عمل به به المتنبّي في قوله:

(هّذي برزْتَ لَنا فهجَتْ رسِيسا)[٣]))[٤].

و بَعدَ العَوْدةِ إلى مصادر النّحو، تبيّنَ لَنا أنَّ المسألة لَمْ تثر قديماً، فلم يذكرها سيبويه في مسائله الخلافيّة التي أشارَ إليها في كتابه، فضلاً عن نسبتها إلى الكوفيين، كما أنَّ ابن السَّراج لم يذكرها على أنّها مسألة خلافية أيضاً.

و يظهر أنّها أُثيرَت عِنْدَ الحذف إذ قالَ: ((و من يمنعه فانصر عاذله))[٥] .

و سار ابن عقيل على خطا ابن مالك، إذ قال: فممّا وردَ منه الحذف مع اسم الإشارة قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلونَ أَنْفُسَكُم)[٦]، أي: يا هؤلاء، و قول الشَّاعر: من المديد

ذَا، ارْعِوَاءَ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الرَ أسِ شَيْبَاً إلى الصّبَا مِنْ سَبِيْلِ

أي: يا ذا))[٧].

و نسب السيُّوطي هذا الرأي إلى الكوفيين إذ قال: ((الحذفُ يقاسُ عليه أو يقتصر على السَّماع، فالبصريونَ و المصنّف-ابن مالك- على الثّاني، و الكوفيون على

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(١٠٣)): ٧١٧/٢، و ينظر: ائتلاف النّصرة: ٦٧،٨١.

[٢]- البقرة/٨٥.

[٣]- عجر البيت: ثُمَّ أتتيتَ و ما شَفيتَ نَسيسا، ينظر: شرح ديوان المتنبي: ٣٠١/٢.

[٤]- شرح المفصل: ١٦/٢.

[٥]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٥٧/٢.

[٦]- البقرة/٨٥.

[٧]- شرح ابن عقيل: ٢٥٧/٢.

الأوّل))[١]. و هذا يعني أنّ نحاة البصرة أجازوا ذلك و قصروه على السّماع- على حدّ قولِ السيّوطي-.

أما المصادر الكوفيّة فلم تذكر ما أشار إليه أبو البركات، و ابن مالك و السيّوطي في هذه المسألة.

و يبدو أنَّ القطع بهذه المسألة ليسَ بالأمر الهيّن، و إنَّ نسبتها إلى الكوفيين يبقى موضعَ شَكٍّ يمكنُ أنْ يؤدي إلى الوهم.

٧. خبرُ كانَ و ثاني مفعولي ظنَّ ينصبان على الحال:

ذكرَ أبو البركات الأنباري و غيره من مؤلفي كتب الخلاف، أنَّ هناك خلافاً في هذه المسألة بين البصريين و الكوفيين، مفاده: ((أنَّ خبر(كانَ) و المفعول الثّاني لـ(ظنَنْتُ) نصبٌ على الحال، و ذهبَ البصريون إلى أنَّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال))[٢].

و كانَ ابن السّراج قد نسبَ إلى الكوفيين هذا المذهب، فقد ذكر أنَّهم يجعلون- (مَرَّ) على قسمين: ناقِصاً و تاماً، فالناقص ينصبون به الخبر نظير (كان)، قال ابن السّراج: ((نقول(مررْتُ بزيدٍ واقفاً) فتنصب واقفاً على الحال، و الكوفيون يجيزون نصبه على الخبر، يجعلونه كنصب خبر كانَ و خبر الظّن و يجيزونَ فيه إدخال الألف و اللام، و يكون (مرَرْتُ) عندهم على ضربين: (مَرَرْتُ بزيد) فتكون تامّة، و (مَرَرْتُ بزيدٍ أخاكَ) فتكون ناقصة، إنْ أسقطتَ الأخ، كنقصان (كان) إذا قلت: (كانَ زيدٌ أخاكَ) ثُمَّ أسقطتُ (الأخ) كانَ ناقصاً حتّى تجيء بهِ. و هذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب، و لا موجود فيما يوجِبهُ القّياس))[٣].

و تَبِعَ ابن عصفور ما ذهبَ إليه ابن السرّاج و غيره من النّحاة، فذكرَ أنَّ الكوفيين زادوا (مرَّ) على الأفعال النّاقصة، إذا لم يريدوا بالمرور انتقال الخطأ، و جعلوه نظير (كان)، كما ذكر أنّهم زادوا ألفاظاً أخرى غير (مرّ)[٤].

و يبدو الاضطراب واضحاً في النّقل عن الكوفيين، فبعد الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة تبيّنَ أنّهم لا يختلفونَ عن البصريين في موقفهم من هذهِ المسألة.

---

[١]- البهجة المرضيّة في شرح الألفية:٢٩٧.

[٢]- الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (١١٩)): ٨٢١/٢، و ينظر: التّبيين عن مذاهب النحويين...: ٢٩٥، و ائتلاف النصرة...:١٢١.

[٣]- الأصول في نحو: ٢٢٠/١.

[٤]- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٧٦/١-٣٧٧.

فالفرّاء يرى أنَّ (كان) هي الّتي ترفع المبتدأ و تنصب الخبر، إذْ قالَ في كلامه على التّقريب: ((و مثله (و اللهُ غفورٌ رَحِيْمٌ)[١] فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها))[٢].

و قد جعلَ (ظَنَّ) و أخواتها أفعالاً ناقصة و هي محتاجة إلى اسم و خبر، قالَ: ((و قد تقوّله العرب في ظننتُ و أخواتها مِنْ رأيتُ و علِمْتُ و حسبتُ فيقولون: أظنّني قائماً، ووجدتني صالحاً؛ لنقصانهما و حاجتهما إلى خبر سِوى الاسم))[٣].

و نقلَ ثعلب ذلك عن الفرّاء بدلالة قوله: ((الفرّاء يقول: لَدُنْ غَدْوَة، ينصب و يرفع و يخفض، فتأويل الرّفع (لَدُنْ كانَ غَدْوَة)، و ينصب بخبر كان))[٤].

أمّا أبو بكر بن الأنباري، فقد نقل عن الفرّاء قوله: ((ما بَرِحَ و ما زالَ و ما فتيءَ بمنزلةِ (ما كانَ) يرفعن الأسماء و ينْصبْنَ الأخبار))[٥].

كما نقلَ عن الكسائي أنّه يسمّي المرفوع و المنصوب بعد (كانَ) بأنّهُ اسمها و خبرها، بقوله: ((إذا كان خبر (كان) مؤنثاً و اسمها مذكراً و أوليتها الخبر، فمن العَرَب مَنْ يؤنث (كانَ) و يتوهّم أنّ الاسم مؤنث إذا كانَ الخبر مؤنثاً))[٦].

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ الكوفيين يقولون بَمَا يقول بهِ البصريون، بَلْ أنَّهم يذهبون أبعد من ذلك فيدخِلُونَ ظَنَّ و أخواتها في الأفعال النَّاقصة، و يدخلونَ ألفاظاً أخرى فضلاً عن ذلك.

و على هذا ((يسقط الإدّعاء القائل بأنَّ الكوفيين يختلفون عن البصريين في موقفهم من الأفعال النّاقِصة))[٧]، و يكونُ مَا نَسَبهُ أبو البركات إلى الكوفيين في هذه المسألة عارياً عن الصَّحة[٨]، و إنّما الصّحيح ما أوردناه.

ثالثاً: المجرور من الأسماء:

و فيه مسألة واحدة هي:

---

[١]- آل عمران/٣١.

[٢]- معاني القرآن: ١٣/١.

[٣]- المصدر نفسه: ١٠٦/٢.

[٤]- مجالس ثعلب: ١٦٠/١.

[٥]- شرح القصائد السّبع الطّوال:٣١٥.

[٦]- شرح القصائد السبع الطوال: ٥٥١.

[٧]- حقيقة رأي الكوفيين في النقص و التمام في الأفعال–فاضل السامرائي–بحث:١٩٦. و تحقيقات نحويّة:٧٥، و ينظر: النقص و التمام في الأفعال (كان و أخواتها) بين القدماء و المحدثين– رحيم جمعة علي–بحث:٢٥٩.

[٨]- ينظر:ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢٢٠–٢٢١.

الفصل بين المضاف و المضاف إليه:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين بعامةٍ أنّهم يذهبون إلى أنَّه: ((يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظّرف و حرف الخفض؛ لضرورةِ الشّعر))[١].

و ذكَرَ أنّهم احتجّوا بقولِ الشّاعر: من الرجز

فزججتها بِمِزَجّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه[٢]

و التّقدير: زجّ أبي مزادة القلوص، ففصلَ بين المضاف و المضاف إليه بالقلوص، و هو مفعول، و ليس بظرفٍ و لاحَرفَ خفض[٣].

و بعد العودة إلى المصادر الكوفيّة، تبيّنَ أنّ لهم آراء في هذه المسألة، نوردها على النّحو الآتي:

١. الكسائي (ت ١٨٩هـ)

ذهبَ إلى عدم جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظّرف و الجار و المجرور، إذ قال: ((إنَّ العرب يؤثرون النّصب إذا حالوا بين الفعل و المضاف بصفة فيقولون: (هو ضاربٌ في غير شيءٍ أخاه)، يتوهّمون إذا حالوا بينهما أنّهم نوّنوا))[٤]. و ليسَ قولُ مَنْ قال: (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه)[٥]، و لا قوله تعالى: (وَكَذالكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ)[٦]، و نحويو أهل المدينة ينشدون قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَه[٧]

٢. الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٦٠)): ٤٢٧/٢، و ينظر: ائتلاف النصرة: ٥١.

[٢]- البيت بلا نسبة في الخصائص: ٤٠٦/٢، و تخليص الشواهد:٨٢.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٤٢٧/٢.

[٤]- معاني القرآن–الكسائي:١٧٣، و معاني القرآن– الفرّاء–:٨١/٢.

[٥]- إبراهيم/٤٧.

[٦]- الأنعام/١٣٧.

[٧]- ينظر: معاني القرآن–الفرّاء–: ٨١/٢.

ذهبَ إلى عدم جواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظرف و الجار و المجرور، إذ قال: ((إنْ شئت جعلت (زيّنَ) إذا فتحته فعلاً لإبليس، ثُمَّ تخفض الشّركاء باتّباع الأولاد، و ليسَ قولُ مَنْ قال: إنّما أرادوا مثل قول الشّاعر:

فزججتها متمكناً زجَّ القلوص أبي مزاده

بشيءٍ. و هذا ممّا كانَ يقوله نحويو أهل الحجاز، و لم نجد مثله في العربيّة))[١].

و قد طعنَ في قراءة[٢] (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ)[٣]. و انتبه البغداديّ إلى هذا، و استغرب موقف أبي البركات من عرض هذه المسألة[٤].

٣. ثعلب(ت ٢٩١هـ)

وَقَدْ أجازَ الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظّرف و الجار و المجرور و المفعول به؛ و ذلك في الشّعر، لا في غيره، إذ قال: ((و أنشد:

لمّا رَأتْ سَاتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ للهِ دَرَّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا[٥]

قالَ: اعترضَ باليوم بين (درّ) و (مَنْ)، و قالَ:

فزججتها متمكناً زجَّ القلوص أبي مزاده

و أنشدَ بعضهم:

(زجّ الصّعاب أبي مزاده)

أراد: زجّ أبي مزاده الصّعاب، ثُمَّ اعترض بالصّعاب، قالَ: لا يجوز إلا في الشّعر))[٦].

وَقَدْ بيّنَ الأستاذ محمّد خير الحلواني أنَّ اعتماد الأنباري على ثعلب في نقل هذهِ المسألة ليسَ في محلّه؛ ((لأنّهُ وقفَ موقفاً طبيعياً من أمثال البيت الذي فصل فيه بين المتضايفين بالمفعول به، و عدها ضرورة))[٧].

---

[١]- معاني القرآن: ٣٥٨/١.

[٢]- هي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٧٠. و النشر في القراءات العشر: ٢٦٣/٢-٢٦٤.

[٣]- الأنعام:١٣٧.

[٤]- ينظر: خزانة الأدب: ٢٥٤/٢.

[٥]- ديوان عمرو بن قميئة: ١٨٢، (ساتيدما): جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند.

[٦]- مجالس ثعلب: ١٢٥-١٢٦.

[٧]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٠.

أمّا الدكتور محيي الدين توفيق فقد أشارَ إلى ((أنَّ البصريين و منهم سيبويه و المبرّد يجيزون الفصل بينَ الظّرف و الجار و المجرور))[١].

و عليهِ لا يمكن الاعتماد على ما جاءَ بهِ أبو البركات الأنباري؛ لأنَّ سيبويه أقدم زمناً من نحاةِ الكوفة، كما إنَّ كتابه أوّل كتابٍ مختصّ بالنّحو؛ لذا يكون ما أراده أبو البركات بصريّاً خالَصاً تناقله نحاة الكوفة عن سيبويه.

أوّلاً: المبنيّ مِنَ الأسماء

❖ البناءُ لغةً:

هو نقيضُ الهدم[٢]، وهو المصدر من (بَنَى)[٣]، و البناء في الأصل ((وضعُ الشّيءِ على الشيءِ على وصفٍ يثبت كبناء الحائط، و منه سُمِّيَ كُلُّ مرتفع ثابت بناء

---

[١]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف:١٩٦.

[٢]- لسان العرب (هدم):٦٠٣/١٢.

[٣]- المصدر نفسه (بنى): ٩٣/١٤.

كالسماء))[١]، و سمي البناء الذي هو ضد الإعراب بناءً ((من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكانٍ إلى غيره، و ليس كذلك سائر الأدوات المنقولة))[٢].

❖ البناء اصطلاحاً:

عرّفه ابن جنّي، قائلاً: هو ((لزوم أواخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل))[٣].

وهو عند أبي البركات الأنباري ((لزوم أواخر الكلم بحركةٍ أو سكون))[٤]. و عندَ العكبريّ كذلك ((لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، و هو ضدّ الإعراب))[٥].

أمّا عند ابن هشام فهو ((لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديراً))[٦]. و الأصلُ في البناء أنْ يكونَ على السّكون؛ لأنّه أخفّ من الحركة، و لا يحرك المبنيّ إلا لسبب، كالتخلّص من التقاء السّاكنين، و قَدْ تكون علامةُ البناءِ الفتحة أو الكسرة أو الضمّة[٧].

و يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ ((السّاكن في البناء أقلّ من المتحرك، بَلْ هو أقلّ من المتحرك بالفتح وحدُهُ))[٨].

أمَّا المسائل التي تخص الأسماء المبنيّة، و قد وقع فيها الوهم و نسب القول فيها إلى الكوفيين، فهي على النّحو الآتي:

١. أصلُ (منذُ)[٩] :

يُنْسَبُ إلى الكوفيين أنَّ (مُنْذُ) ترفع الاسم الذي بعدها بتقدير فعل محذوف[١]. و ذهب الفرّاء إلى أنَّ الاسم بعدها مرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، و ذلك لأنَّ (منذ) مركبة من (مِنْ)، و (ذو) التي بمعنى الذي[٢]، و هي لغة مشهورة[٣].

---

[١]- اللباب في علل البناء و الإعراب: ٦٦/١.

[٢]- الخصائص: ٣٧/١.

[٣]- المصدر نفسه: ٣٧/١.

[٤]- أسرار العربية: ٤١/١.

[٥]- اللباب في علل البناء و الإعراب: ٦٥/١.

[٦]- شرح شذور الذهب: ٨٩/١.

[٧]- ينظر: شرح ابن عقيل...:٤٠/١.

[٨]- إحياء النّحو:١٠٤.

[٩]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٥٦)): ٣٨٢/١، و الجنى الداني...:٤٦٤. و حاشية الصبان: ٢٢٦/٢.

و نقل ابن يعيش قولَ الفرّاء: ((أنّها مركبة من (من و ذو) فحذفت تخفيفاً و ما بعدها من صلة الذّال))[٤].

و عندَ الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة، لم نجد إشارة إلى هذه المسألة سوى ما أشارت إليه مصادر أهل البصرة، مثل الإنصاف للأنباري، و شرح المفصل لأبي يعيش، و شرح الأشموني للأشموني و غيرها.

فقد ذهب ابن يعيش إلى أنّ الكوفيين يقولون بأنّها مركّبة من (من و ذو)، ووافقه ابن هشام في المغني[٥]، و قالَ آخرون إنَّها مركّبة من (من واذ)[٦].

و يبدو أنَّ مصدر النقل مضطرب، كما أنَّ المصادر الكوفيّة التي اطّلعنا عليها لم تشر إلى ما ذهب إليه أبو البركات لذا لا يمكن القطع بصحة ما نسبه إلى الكوفيين.

٢. الاسم الموصول في (الذي):

نُسِبَ إلى الكوفيين أنَّهم يذهبون إلى أنَّ الاسم في (الذي) هو الذال وحدها، و ما زيد عليها تكثير لها[٧]. و أنَّ حجّتهم في ما ذهبوا إليه أنّ أصل (الذي) كأصل (هذا)، فـ(هذا) أصلها الذّال وحدها عندهم، و إنَّ الاختلاف بينهما يكون بحسب ما يلحقها من الزيادات المختلفة باختلاف معنييها، كما أنّ (الياء) تسقط في تثنية (الذي)، فتقول: (اللّذان و اللّذين)، و قالوا إنَّ إحدى لغاتها (اللّذْ) بسكون الذال[٨]، كقول الشاعر: من الرجز

فظلّت في شرّ من اللّذ كيدا كاللّذ تزبّى زبيةً فاصطِيدا[٩]

و عند الرّجوع إلى المصادر الكوفية، تعذّر علينا الوصول إلى ما ذكره أبو البركات، و يبدوا أنّه قاس هذه المسألة على اسم الإشارة (هذا)، و بنى على ذلك ما توصل إليه من نتائج؛ لأنَّ القول في (هذا) موثق، و القياس جائز في اللّغة، و ربّما يكون ما ذكره موجوداً في كتب أهل الكوفة التي لم تصل إلينا، أو قد يكون ذلك مذكوراً في

---

[١]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٥٦)): ٣٨٢/١، و هو اختيار ابن مالك، و ابن مضاء، و السهيلي. (ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٦١/١.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٣٨٢/١، و شرح الرضي على الكافية: ١٧٧/٢.

[٣]- و هي ((ذو))الطائية. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١/٢-٤٢، و أوضح المسالك...: ١٩/١-١١٠، و شرح الأشموني: ١٧٣/١.

[٤]- شرح المفصل: ٩٥/٤، و ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٣٧/١.

[٥]- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٣٧/١، و أوضح المسالك...: ١٠٩-١١٠.

[٦]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١١٧/٢-١١٨، و اللمع في العربية: ١٥١.

[٧]- ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٩٥)): ٦٦٩/٢، و ائتلاف النصرة...:٦٥.

[٨]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٦٧٠/٢، و شرح المفصل: ١٣٩/٣-١٤٠.

[٩]- هذا البيت لرجلٍ من هذيل. ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٦٥١/٢.

مخطوطات لم تحقق بعد، و لم نطّلع عليها، لذا لا يمكن القطع بهذه المسألة، و تبقى موضع شك[١].

٣. الاسم في (هو) و (هي):

نُسبَ إلى الكوفيين قولهم: ((إنَّ الاسم من (هو، هي) الهاء وحدها))[٢]، و دليلهم على ذلك هو أنَّ الواو، و الياء تحذفان في التثنية، نحو (هما)، و لو كانتا أصلاً لما حذفتا، و احتجوا بقول الشّاعر: من الطويل

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رِحْلَةُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوٌ الملاطِ نَجِيْبُ[٣]

أرادَ (بينا هو)[٤].

و قول الشاعر: من الرجز

هَلْ تَعْرِفُ الدَارَ عَلى تبْراكا دَارٌ لِسُعْدى إذْ هِ مِنْ هَوَاكا[٥]

أراد (إذ هي)[٦].

و عند الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة، لم نجد قولاً لنحاة الكوفة في هذه المسألة، امّا الشّواهد الشعريّة، فقد أشار إليها سيبويه في كتابه من دون أنْ ينسب القول إلى أحد، كما أنّه لم يعلّق عليها[٧].

و هنا يمكن أنْ نرجّح أنّه لا وجود لرأيٍّ كوفيٍّ في هذه المسألة، و يرى بعض الباحثين أنَّ السكوت عنها يعني مواكبة نحاة الكوفة لنحاة البصرة في المسألة نفسها[٨].

٤. الضمير في (إياه و إياك):

ذكر الأستاذ محمّد خير الحلواني أنَّ الخلاف في هذه المسألة بين البصريين أنفسهم، إذ قال: ((و هذا الخلاف يخرج بالمسألة عن أن تكون خلافاً بينهم و بين الكوفيين))[١].

---

[١]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل: ٨٦.

[٢]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٩٦)): ٦٧٧/٢، و ينظر: ائتلاف النصرة...:٦٥.

[٣]- البيت للعجير السلولي. ينظر: رصف المباني: ١٦، و نسبه ابن يعيش إلى المخلّب. ينظر: شرح المفصل: ٩٦/٣.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ...:٦٧٨/٢.

[٥]- البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢٧/١، و رصف المباني:١٧.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٩٦)): ٦٨٠/٢.

[٧]- ينظر: الكتاب: ٢٧/١.

[٨]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل:٧٨.

و كان قد نُسِبَ إلى الكوفيين أنَّهُم يذهبون إلى أنَّ الكاف و الهاء و الياء من (إيّاكَ، و أيّاه، و أيّاي) هي الضمائر المنصوبة، و (أيّا) دعامة زائدة تعتمد عليها هذه الضمائر، و هذا الرّأي نُسِبَ إلى الفرّاء إلى الفرّاء. و تبعه أبو الحسن بن كيسان، و ذهب الكوفيون غير الفراء إلى أنَّه بجملته هو المضمر يعني (أيّا) و لواحقه[٢].

و سبب خلاف الكوفيين في (إيّاكَ...) اجتماع مضمرين الأوّل منفصل و الثّاني متصل، و الأول يحتاج الثّاني لتعيين المقصود من الإتيان بالمضمر[٣].

أمّا البصريون إلى أنَّ (أيّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف و الهاء و الياء، و قال سيبويه: ((حدثني من لا أتهم عن الخليل أنَّه سمع إعرابياً يقول: إذا بلغ الرَّجل الستين فإيّاه و إيّا الشوّابِ))[٤]، فقد أُضيْفت (إيّا) إلى (الهاء) مرّةً و إلى الاسم الظاهر مرةً ثانية، و أُكّدَ في مرّةٍ ثالثة بقول الخليل: ((لو إنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك، لم أعنفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة))[٥].

و اختار البصريون غير الخليل أنْ يكونَ الأول المضمر و لا محل للمتصل من الإعراب[٦]. و قد فصّل الأستاذ محمّد خير الحلواني في الخلاف بين البصريين في هذه المسألة[٧]، لذا أجده محقاً في أنّ الخلاف بينهم قد خرج بالمسألة عن كونها خلافاً بين البصريين و الكوفيين[٨].

٥. أي الموصولة معربة أو مبنيّة:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين أنَّهم يذهبون إلى أنَّ (أيّهم) إذا كان بمعنى (الذي) و حذف العائد من الصّلة فأنّه يكون معرباً، نحو قولهم: (لأضرِبَنّ أيَّهمْ أفضل)، في حين ذهب البصريون إلى أنّ (أي) مبنية على الضّم، و قالوا بالإجماع على أنّه إذا ذكر العائد فهي معربة كقولنا: (لأضربنَّ أيَّهم هو أفضل)[٩].

---

[١]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣٣.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٩٨)): ٦٩٥/٢، و ائتلاف النصرة:٨٨ و الجنى الداني...: ٥٣٦، و سر صناعة الإعراب: ٢٧٦/١، و شرح الرّضى على الكافية : ١٢/٢-١٣.

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة(٩٨)): ٦٩٦/٢، و ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: ١٥١.

[٤]- الكتاب: ٢٧٩/١، و سرّ صناعة الإعراب: ٢٧٦/١.

[٥]- الكتاب: ٢٧٩/١.

[٦]- ينظر: الخصائص: ١٩١/٢، ، و مشكل إعراب القرآن: ٦١/١، و شرح التصريح على التوضيح: ١٠٤-١٠٥.

[٧]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي...: ١٣٣.

[٨]- ينظر: المرجع نفسه:١٣٣.

[٩]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف..(المسألة (١٠٢)): ٧٠٩/٢-٧١٠، و ائتلاف النصرة...:٦٧.

و قال ابن يعيش: ((الكوفيون يخالفونه- أي سيبويه- في هذا الأصل و ينصبون (أيّا) إذا وقع عليها الفعل سواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوه، و لا فرق عندهم بين قولهم: (لأضربنَ أيَّهم هو أفضل) و بين (لأضربن أيّهم أفضل)، و لا يضمون (أيُّهم) إلا في موضع رفع، فأمّا قوله تعالى: (لَنَنْزَعنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهمْ أشدُّ عَلى الرَّحمنَ عتيّاً)[١] فإنهم يقرؤونها بالنصب، حكاه هارون القارئ عنهم[٢]، و قرأ بها أيضاً، و تأولوا تأولوا الضم على وجوه أحدها: أنّه معرب، و أنّه رفع بأنّه مبتدأ، و أشدّ الخبر، و يكون (أي) هنا استفهام كأنه اكتفى بالجار و المجرور في قوله: (من كل شيعةٍ) كما يقال: (لأقتلنَّ من كُلِّ قبيلٍ) و (لأكُلنَّ من كلِّ طعامٍ) ثم ابتدأ (أيُّهُمْ أشدُّ عَلَى الرَّحمنِ عتيّاً) و هو رأي الكسائي و الفراء، و على هذا لا يكون للجملة التي هي (أيّهم أشدّ) موضع من الإعراب.

و الوجه الثاني: أنْ يكون (أيّهم) استفهاماً على ما ذكرنا و هو رفع بأنه مبتدأ و ما بعده الخبر، و الجملة في موضع المفعول بقوله: (لننزَعنَّ) و النزع بمعنى: التبيين، فهو قريب من العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل.

و الوجه الثالث: أنْ يكون رفعاً على الحكاية، و المعنى: (ثُمَّ لنَنْزَعنَّ من كُلِّ فريقٍ تَشَايعوا) الذي يقال فيهم: (أيّهُم أشدّ على الرَّحمان عتياً) و هو رأي الخليل))[٣].

و عند التدقيق فيما ذكره أبو البركات بالرجوع إلى المصادر الكوفيّة، ثبتَ لنا أنَّ الفَرَّاء ذهبَ إلى ذلك في شرح قوله تعالى: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ أيُّهمُ أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً)، قال: ((من نصب (أيّا) أوقعَ عليها النزع و ليس باستفهام، كأنّهُ قال: (ثم لنستخرجنَّ العاتي الذي هو أشَدّ، ثمَّ قال: ((فيها وجهان من الرفع؛ أحدهما أنْ تجعل الفعل مكتفياً بمن في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كل قومٍ، و أصبنا من كل طعامٍ) ثمَّ تستأنف (أيّا) فترفعها بالذي بعدها... و أمّا الوجه الآخر...(ثُمَّ لَنَنزَعنَّ مِنَ الذينَ تَشَايَعوا) على هذا، ينظرون بالتّشايع أيّهم أشدّ و أخبث، و أيّهم أشدّ على الرّحمن عتياً، و فيه وجه ثالث من الرفع: أنْ تجعل (ثُمَّ لنَنزَعنّ مِنْ كُلّ شِيْعَةٍ) بالنداء، أي: لنناديَنّ (أيّهم أشدّ على الرّحمنِ عتياً))[٤].

و يرى الأستاذ محمّد خير الحلواني أنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون خلافاً بين المذهبين؛ ((لأنَّ الخلاف بين البصريين أكثرُ حدّة، و أوسع شهرة، ثُمَّ أنّهم لم يتفقوا

---

[١]- مريم/٦٩.

[٢]- و هي قراءة معاذ الهرّاء و رواية عن يعقوب، ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٥٨/٢.

[٣]- شرح المفصل: ١٤٥/٣-١٤٦.

[٤]- معاني القرآن: ٤٧/١-٤٨.

على رأي موحدٍ، حتى يكون لهم مذهب أمام مذهب خصومهم، على غِرار ما رأينا في الضمير (إيّا) السّابق))[١].

أمّا الدكتور محيي الدين توفيق فقد وضع المسألة من ضمن المسائل التي صحّت نسبتها إلى الكوفيين، قالَ ((على الرغم من أنّنا لم نجد في كتبهم نصاً يثبت ذلك غير هذا النص الذي ذكرناه- للفرّاء- لأنَّ قراءة النّصب قراءة كوفيّة، كما نصّ على ذلك سيبويه))[٢].

فسيبويه الذي يتخذ أبو البركات رأيه مذهباً لنحاة البصرة، يؤيد رأي الكوفيين و يقيسه و يعلّله، ثُمَّ يفضله على رأي الخليل الذي جعله ضرورة شعريّة[٣]، كقول الشّاعر: من الوافر

وَلَقَدْ أبِيْتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فأبَيْتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحْرُومُ[٤]

أي: فأبيت لا يقال لي هذا حرج ولا محرم[٥].

أمّا ابن السّراج فقد خطأ سيبويه، و أنكرَ أنْ تكونَ (أي) مبنيّة مضافة و معربة مفردة[٦].

مفردة[٦].

ثُمَّ أنّ كتب النحو التي سبقت كتب أبي البركات، كانت تعرض المسألة على أنّها خلاف بين سيبويه و الخليل و يونس، و قلّما تذكر الكوفيين معهم، و إذا ذكرهم بعضها فإنّه لا يوجّه المسألة توجيهاً خلافيّاً بين المذهبين[٧].

و قد حُكِيَ عن المُبرّد أنّه يجعل (أيّ) مبتدأ[٨]، و هو بهذا قريب من رأي الفرّاء و الكسائي.

ثُمَّ إنّ أبا البركات جعلَ رأي سيبويه مذهباً لنحاة البصرة، وردَّ على الكوفيين مستعيناً به، مع مخالفته له في النظرة إلى الآية {ثُمَّ لَنَنزعنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً}، فهو يرى أنّها شاذّة لا يحتج بها[١]، مع أنَّ سيبويه يرى أنّها قراءة جيّدة[٢].

---

[١]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣٣.

[٢]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ١٨٨-١٨٩.

[٣]- ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١-٣٩٨.

[٤]- البيت للأخطل: ينظر: ديوانه:٦١٦.

[٥]- ينظر: الكتاب: ٣٩٩/١.

[٦]- ينظر: الأصول في المحو: ٢٧.

[٧]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين:١٣٤.

[٨]- ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): ١٣٥/١١.

و يبدو أنّ الأستاذ محمّد خير الحلواني كانَ مُحِقّاً فيما ذهبَ إليه من أنَّ هذه المسألة مفتعلة و لا وجهة للبصريين فيها[٣].

ثانياً: توابع الاسم و ما يلحق به:

١. العطف على الضمير المجرور[٤]:

هذه المسألة عدّها الأستاذ محمّد خير الحلواني ضمن المسائل التي لا تصلح أنْ تكون خلافية؛ ((لأنّ الخلاف فيها أمّا أنْ يكونَ أعمّ من أنْ ينحصر بين المذهبين، و إمّا أنْ يكون فيها الكوفيون و البصريون مشتركين في الرأي))[٥].

و في هذه المسألة نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين أنّهم يجوّزون العطفَ على الضمير المخفوض، و ذلكَ نحو قولك ((مررتُ بك و زيدٍ))[٦].

و عِنْدَ العودة إلى كتب الكوفيين وجدْنا الفرّاء يقبّح العطف على الضمير المجرور دونَ إعادة الجار، و يجوزُ ذلك في الشّعر فقط، فقدْ قالَ عند تفسيره لقولهِ تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءلونَ بِهِ و الأرحام)[٧]، ((فنصبَ الأرحام[٨]، يريد: و اتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، قالَ: حدّثنا الفراء...عن إبراهيم أنَّهُ خفض الأرحام[٩]، قال هو كقولهم:يا الله و الرّحم، و فيه قبح؛ لأنَّ العربَ لا ترد مخفوضاً على مخفوض و قد كُنّيَ عنه، و قد قال الشّاعر في جوازه: من الطويل

نُعَلّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفُنا وَمَا بَيْنَها و الكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ[١٠]

و إنّما يجوزُ هذا في الشّعر لضيقه))[١١]

---

[١]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (١٠٢)): ٧١٤/٢.

[٢]- ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١.

[٣]- ينظر: الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣٤.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦٥)): ٤٦٣/٢، و ائتلاف النصرة:٦٢.

[٥]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣٢، ١٣٥.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة(٦٥)): ٤٦٣/٢.

[٧]- النساء/١.

[٨]- و هي قراءة السبعة. ينظر: السبعة في القراءات: ١٣٢.

[٩]- و هي قراءة حمزة ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٤٧/٢.

[١٠]- البيت لمسكين الدارمي: ينظر: ديوانه:٥٣. و بلا نسبة في شرح المفصل: ٧٩/٣.

[١١]- معاني القرآن: ٢٥٢/١.

و نجد سيبويه يلتقي مع الفرّاء في المذهب، فسيبويه يجوّز ذلك أيضاً في الضرورة فقط[١].

ونسبَ بعض النحاة[٢] هذا الرأي- أي العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار- إلى الأخفش، ووجدنا في المعاني خلاف ذلك[٣]، كما نسب بعض النّحاة هذا الرأي إلى يونس و قطرب[٤].

و رجّح الأستاذ محمّد خير الحلواني أنْ يكون المازني أوّل من رفض العطف على الضمير المجرور، ثُمَّ جاءَ تلميذه فأمعن الرّفض، و عنّف على قراءة حمزة: تساءلون به و الأرحام[٥]، و لم يجز بها الصّلاة، ثُمَّ جاء الزّجاج الذي أخذَ عنه، فوقف موقف أستاذه، أمّا الجيل الذي جاء بعد هؤلاء فقد اكتفى بالقول: إنّها ضرورة شعريّة دون أنْ يعنّف على قراءة حمزة، ثُمَّ قال: ((و الآراء كلّها تجتمع عند هدفٍ واحدٍ، هو أنَّ العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ضرورة شعريّة، سواء أكان النحوي كوفيّاً أم بصريّاً، حاملاً على قراءة حمزة ملتمساً لها وجهاً، و أوّل من طعنَ في القراءة نحويّ الكوفة الفرّاء، و بهذا لا تكون المسألة صالحة لتمثيل الخلاف بين المذهبين))[٦].

٢. جواب الشّرط مجزوم على الجوار:

ذكرَ أبو البركات أنَّ الكوفيين يذهبون إلى ((أنَّ جوابَ الشّرط مجزوم على الجوارِ))[٧].

أما البصريون فقد اختلفوا في هذه المسألة على النحو الآتي[٨]:

أ. ذهَب الأكثرون إلى أنَّ العامل فيهما حرفُ الشّرط[٩].
ب. و ذهبَ آخرون إلى أنَّ حرفَ الشّرط و فعلَ الشّرط يعملان فيه[١٠].

ج. و ذهبَ قسم آخر إلى أنَّ حرفَ الشّرط يعملُ في فعل الشّرطِ، و فعل الشّرط يعملُ في جواب الشّرطِ[١].

---

[١]- ينظر: الكتاب: ٣٨٢/٢-٣٨٣.

[٢]- ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٨/٢.

[٣]- ينظر: معاني القرآن-الأخفش-: ٢٢٤/١.

[٤]- ينظر: شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٠٧.

[٥]- ينظر: النّشر في القراءات العشر: ٢٤٧/٢.

[٦]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٥.

[٧]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٨٤)): ٦٠٢/٢، و ينظر: ائتلاف النصرة...:١٢٨.

[٨]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٢/٢.

[٩]- عُزِيَ هذا الرأي إلى سيبويه. ينظر: شرح الأشموني: ٣٢٤/٢.

[١٠]- نسب هذا الرأي إلى سيبويه و الخليل. ينظر: الكتاب:٦٢/٣.

د. و ذهبَ أبو عُثْمَان المازنيّ إلى أنَّهُ مبنيٌّ على الوقف[٢].

و قد ساق الأنباري على السنة الكوفيين أنَّهم احتجوا بقولهِ تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَروا مِنْ أهْلِ الكِتَابِ وَ المُشْرِكينَ)[٣] على أنَّ: المشركينَ معطوفٌ مجرور على الجوار، و قد ردَّ على الكوفيين مُبَيِّناً أنّها معطوفةٌ على (أهل الكتاب)، كذلك ساقَ على ألسنتهم أنّهم احتجّوا بقولهِ تعالى: (و امْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وَارْجُلِكُمْ إلى الْكَعْبَيْنِ)[٤]، على أنَّ: أرجلكم مجرورةٌ على الجوار، و هي قراءةُ ابن عمرو، و ابنُ كثير، و حمزة، و يحيى عن عاصم، و أبي جعفر، و خلف[٥]. و قد تأوّلَ أبو البركات الجرَّ، لكنّه لَمْ يُثْبِتْ رأيهم[٦].

و عندَ الرجوع إلى كتب الكوفيين، لم نجد ما يؤيد ما نسبه أبو البركات إليهم، فابن خالويه لا يختلف عن أبي البركات في إعراب الآية الأولى[٧]. أمّا الفرّاء فقد وقفَ عند الآية الثّانية إلا أنّه لم يذكرِ الجوار[٨]، الّذي نسبه الأنباري إلى الكوفيين[٩].

٣. مراتب المعارف:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين أنَّهم ذهبوا إلى ((أنّ الاسم المبهم، نحو (هذا، و ذاك) أعرفُ من الاسم العلم، نحو (زيد، و عمرو)))[١٠].

أمّا البصريون فقد رتّبوا المعارف إلى مراتب، و جعلوا الضميرَ أوّل المراتب، ثُمَّ العلم، ثُمَّ اسم الإشارة، ثُمَّ الموصول، ثُمَّ المُعرّف بالألف و اللام، ثُمَّ ما أضيفَ إلى المعارف الخمسة الواردة الذكر[١١].

كذلك فعل ابن يعيش فنسبَ إلى الكوفيين أنَّهم جعلوا العَلَم أوَّل المراتب، ثُمَّ المُضمر، ثُمَّ اسم الإشارة، ثُمَّ مَا عُرِّفَ بالألف و اللام، قالَ: ((قالَ الكوفيون إنَّ العلمَ أعرفُ المعارف، ثُمَّ المُضْمَر، ثُمَّ المبهم، ثُمَّ ما عُرِّف بالألف و اللام، و احتجوا بأنَّ العلمَ لا

---

[١]- نسب هذا الرأي إلى الأخفش، و اختاره ابن مالك. ينظر: شرح الأشموني: ٣٢٥/٢.

[٢]- ينظر: أسرار العربية: ٣٣٧.

[٣]- البينة/١.

[٤]- المائدة/٦.

[٥]- ينظر: السبعة في القراءات:٢٤٢.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٨٤)): ٦٠٢/٢-٦١٥، و كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين:١٣٨.

[٧]- ينظر:إعراب ثلاثين سورة من القرآن:١٥٦.

[٨]- ينظر: معاني القرآن: ٣٠٢/١.

[٩]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٦٠٢/٢، و كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين:١٣٨.

[١٠]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (١٠١)): ٧٠٢/٢، و ينظر: ائتلاف النصرة: ٦٩.

[١١]- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٣.

اشتراكَ فيه في أصل الوضع، إنّما تقع الشركة عارضة فلا أثرَ لها، و قالوا: و المضمرَ يصلح لكلِّ مذكور فلا يخصُّ شيئاً بعينهِ، و قد يكون المذكورُ نَكِرةً أيضاً على حسب ما يرجع إليه، و لذلك تدخلُ عليه رُبَّ من قولهم: (ربّه رجلاً)))[١].

وَعِنْدَ العَودة إلى المصادر الكوفيّة، ثبتَ لنا أنَّ الكوفيين تابعوا أهل البصرة في هذه المسألة، قالَ ثعلب: (((أنا و أنت) لم يُخْتَلَفْ في أنّها أوّل المعارف، و لكنْ اختلفوا في (زيد و هذا)))[٢]. و لم يذكر الخلاف.

و يبدو أنَّ ترتيب المعارف الذي رتبه البصريون هو الشّائِعُ في كتب النّحو، و أنَّ نُحاة الكوفة قد تابعوا نحاة البصرة في المسألة[٣]

حَدّ الفعل:

اختلف النّحاة في حدّ الفعل، مثلما اختلفوا في حدّ الاسم، فذهبَ سيبويه إلى ((أنَّ الفعلَ أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، و بُنِيَتْ لِمَا مَضَى، و لِما يكون، و لِمَا يقع، و مَا هو كائنٌ لَمْ ينقطعْ))[٤].

و ذهبَ الأخفش- سعيدُ بنُ مسعدة- إلى ((أنَّ الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع))[٥]. و و عرّفهُ ابنُ السّراج، بأنّه ((كُلُّ لفظٍ دَلّ على معنىً في نفسهِ مقترنٌ بزمان محصّل))[٦]. و يعني بالمحصّل الماضي و الحاضر و المستقبل، و قد ذكرَ الزمان ليفرّق بينه و بينَ الاسم الذي يدلّ على معنىً فقط[٧].

و ذهبَ ابن بابشاذ إلى أنَّ الفعلَ: ((ما دلَّ على حدثٍ و زمان محصّل))[٨]. أمّا الكوفيون فلم تُشِرْ مصادرُهُمْ إلى وجود حدٍّ واضحٍ للفعل غيرَ ما أشارت إليه كتب البصريين[٩].

---

[١]- شرح المفصل: ٧٨/٥.

[٢]- مجالس ثعلب:٤٣٩.

[٣]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل: ١٠٨.

[٤]- الكتاب: ١٢/١.

[٥]- الصاحبي في فقه اللغة:٨٥.

[٦]- الأصول في النحو: ٣٩/١.

[٧]- ينظر: المصدر نفسه:٤١/١.

[٨]- شرح المقدمة المحسبة: ٥٣/١.

[٩]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل: ١٢٧.

و قد نُسِبَ إلى الكسائي و الفرّاء و جماعة من الكوفيين: ((أنَّ الفعل ما دلَّ على زمانٍ))[١].

أمّا المسائل التي تخصّ الأفعال، و قد وقعَ فيها الوَهَمُ، و نُسِبَ القولُ فيها إلى الكوفيينَ، فهي على النّحو الآتي:

١. تعدي الفعل إلى الاسم مع وجود الضمير في بابِ الاشتغال:

نُسِبَ إلى الكوفيين قولهم في ((زيداً ضربتُهُ)) بأنَّ (زيداً) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، بينما يرى البصريون أنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ هو: ضربْتُ زيداً ضربْتُهُ[٢].

و نسبَ ابن يعيش هذا الرأي إلى الكوفيين بعامة، قال: ((ذهبَ الكوفيونَ إلى أنّهُ- أيّ الاسم الظّاهر- منصوبٌ بالفعل الظاهر، و إنْ كانَ قد اشتغلَ بضميرهِ؛ لأنَّ ضميره ليسَ غيرهِ فإذا تعدّى إلى ضميره، كان متعديّاً إليه))[٣].

أمّا الأزهريّ فقد نسبَ الرأيّ إلى الكسائي من الكوفيين، و ذكرَ أنَّ الفرّاء ذهبَ إلى أنَّ الاسم المتقدّم و الضمير منصوبان بالفعل؛ لأنّهما في المعنى لشيءٍ واحد[٤].

و عِنْدَ الرجوع إلى مصادر الكوفيين تبيّنَ وجود ما يشير إلى أنَّ الفرّاء لا يجيزُ ذلك، و إنّما أوجبَ تقدير فعلٍ بحسب الظّاهر، إذْ قالَ: ((قالَ بعضُ النحويين: (زيداً ضربْتُهُ) فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كانَ قبله كلام، و لا يجوزُ ذلك إلا أنْ تنوي التكرير كأنّهُ نوى أنْ يقعَ الضّربُ على زيدٍ قبلَ أنْ يقعَ على الهاء، فلمّا تأخّرَ الفعلُ أدْخلَ الهاء على التكرير، و مثله ممّا يوضحه قولك: (بزيدٍ مررْتُ به) فيدخل على مَنْ قال: (زيداً ضربْتُهُ) على كلمةِ أنْ يقولَ: (زيداً مررْتُ به) و ليسَ ذلك بشيءٍ؛ لأنّه ليسَ قبله شيء يكونُ طرفاً للفعل))[٥].

---

[١]- كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٦٩.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (١٢)): ٨٢/١، و ائتلاف النصرة...: ١١٣، و المقتضب: ٧٦/٢، و شرح الرضى على الكفاية: ١٦٣/١، و شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٨٧، و شرح ابن عقيل...: ٥١٨/١-٥١٩.

[٣]- شرح المفصل: ٣٠/١.

[٤]- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٤١/١.

[٥]- معاني القرآن: ٢٥٥/٢-٢٥٦.

أمّا أبو بكر بن الأنباري، فقد قالَ: ((لمّا تقدّمَ المفعول عن موضعه أدخلوا هاءً موضعه، تخلفه و يشتغل الفعل بها))[١].

كَما فو قولِ الشّاعر زهير بن أبي سُلْمى: من الطويل

فَكُلاًّ أراهُمْ أصْبحُوا يَعْقِلُونهُ صَحِيْحَاتُ ألفٍ بَعْدَ ألْفٍ مُصَتّمِ[٢]

و هذا مذهبُ البصريين في الاشتغال[٣].

و في ضوء ما تقدّمَ يمكن القول إنّ نصب الاسم المتقدّم على الفعل المشغول بالفعل نفسه، لَمْ يقل به الكوفيون، و قد نَسَبَهُ نحاة البصرة إليهم، و منهم أبو البركات.

٢. (نعم و بئس) إسمان و ليسا فعلين:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين القولَ بأنَّ ((نِعْمَ، و بِئْسَ، إسْمان مبتدآن))[٤].

و كذلك فعل العكبري، إذ قالَ: ((و هما في الأصل صفةٌ لموصوف محذوف كأنّكَ إذا قلت: نِعْمَ الرجل زيْدٌ، فتقديره: الرجلُ نِعْمَ الرجل، و لَمّا حذفت الموصوف و هو اسم، فكما كانَ الرّجل إسماً، فكذلك كأقامَ مقامه، و الرّجل مرفوع بِنِعْمَ كما يرتفعُ الفاعل باسم الفاعل))[٥] و هو ما ذكرهُ اليمنيّ أيضاً[٦].

و هذا ما ذهبَ إليه ابنُ يعيش- كذلك-حينَ قال: ((إعلم أنَّ (نعم و بئس) وضعا للمدح و الذم و العام، و الذي يدلّ أنّهما فعلان... و هذا مذهب، و احتجوا بمفارقتها الأفعال بعدم التّصرّف، و كذلك دخول حرف الجّر عليهما، و حكوا: ما زيدٌ بنعمَ الرّجل، و أنشدوا لحسّان بن ثابت:

ألستَ بنعمَ الجارِ يُؤْلَفُ بيتَهُ أخا قلّةٍ أو مُعْدِمِ المَال مُصْرِمَا[٧]

و حكى الفرّاء: (ما هيَ بنعمِ الولد) وحكوا: (يا نعْمَ المَولى و نِعْمَ النصِير) فنداؤهم إيّاه دليلٌ على أنّهُ اسم))[١].

---

[١]- شرح القصائد السبع الطوال: ٢٨٠.

[٢]- ديوان زهير بن أبي سلمى

[٣]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٨٢/١.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (١٤)): ٩٧/١.

[٥]- التبيين عن مذاهب النحويين...: ٢٧٤.

[٦]- ينظر: ائتلاف النصرة...:١١٥.

[٧]- ديوان حسّان بن ثابت: ٢٢١، و رواية الديوان هي:

أليست بنعم الجار يؤلف بيته لذي العرف ذا مال كثير و معدما

و عِنْدَ الرّجوعِ إلى مصادر الكوفيين التي تحت أيدينا، اتّضحَ لنا أنّهم ذهبوا إلى فعليةِ (نعم و بئس)، و لَمْ نَجِدْ قولاً آخر يوثّق ما ذَهَبَ إليه أبو البركات و غيره ممّن نسبوا القول بإسمية (نِعْمَ و بِئْسَ) إلى الكوفيين.

و سنورد آراء نحاة الكوفة في هذه المسألة على النّحو الآتي:

١. الكسائي (١٨٩هـ):

ذهبَ إلى أنَّ (نعم و بئس) فعلان ماضيان غير متصرّفين يفيدان المدح و الذم، و هو الرّأي المشهور عند نحاة البصرة[٢].

٢. الفرّاء (٢٠٧هـ):

ذهبَ إلى فعليةِ (نعم و بئس)، و نجدُ ذلك واضحاً في النّص الآتي:

قالَ الفرّاء: ((و قوله (فَسَاءَ قَرِيناً)[٣] بمنزلةِ قولك: نِعْمَ رجلاً، و بِئْسَ رجلاً، و كذلك (وَسَاءتْ مَصِيراً)[٤]، و بناءُ (نعم و بئس) و نحوهما أنْ يَنْصِبا ما و ليهما من النكرات، و أنْ يرفعا مَا وليهما من معرفةٍ غيرِ مؤقتة، و ما أضِيْفَ إلى تلك المعرفة، و ما أضِيْفَ إلى نكرة كانَ فيه الرّفع و النّصب))[٥].

ثُمَّ قالَ: ((فإذا مَضَى الكلام بمذكر قد جعلَ خبره مؤنثاً مثل (الدارُ منزل صدقٍ)، قلت: (نَعِمَتْ منزلاً) كما قالَ: (و ساءَتْ مصيراً)، و قالَ تعلى: (حَسُنَتْ مُرْتَفَقاً)[٦]، و لو قيلَ (وساء مصيراً)، و (حَسُنَ مرتفقاً)، لكانَ صواباً، كما تقولُ: بِئْسَ المنزل دارك، و تؤنث فعل المنزل لمّا كانَ وصفاً للدار، و كذلك تقول: (نعم الدار منزلك)، فتذكر فعل الدار إذا كان وصفاً للمنزل، و قالَ ذُو الرّمة:

أوْ حُرّةُ عَيْطَلٍ تَبْجَاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائمَ الزورِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٧]))[١]

---

[١]- شرح المفصل: ١٢٧/٧.

[٢]- ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٧.

[٣]- النساء/٣٨.

[٤]- النساء/٩٧.

[٥]- معاني القرآن:٢٦٧/١.

[٦]- معاني القرآن: ٢٦٧/١.

[٧]- ديوان ذي الرمة: ١٤٦.

و قَدْ أشار إلى عدمِ تصرفهما إذ قالَ: ((و لم يرد منهما مذهب الفعل مثل (قما و قعدا) فهذا في بئس و نعم مطرّدٌ كثير. و رُبَّما قيل في غيرهما ممّا هو في معنى بئس و نعم))[٢]، فلذلك استجازوا الجمع و التّوحيد في الفعل، و نظيرهما قوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولئكَ رَفِيقاً)[٣] ((لأنّ الرّفيقَ و البريدَ و الرّسولَ تذهبُ به العرب إلى الواحد و إلى الجمع))[٤].

و هذه النصوص نجدها صريحة الدّلالة على أنَّ الفرّاء يذهب إلى أنَّ (نِعْمَ و بِئْسَ) فعلان، و لا يذهبُ إلى إسميتها، و قد صرّح بذلك و قسهما على الفعل (عسى) ثُمَّ تحدّثَ عن عملهما النَصب و الرفع، كما أنّهُ أجازَ إلحاق تاء التّأنيث الساكنة بهما معَ المؤنث. كذلك أجازَ إلحاق الضمائر بهما، و علّلَ جمودهما بخرجهما عن المعنى الأصلي و إليه ذهبَ الباحثان محيي الدين توفيق[٥]، و عبد الله نبهان[٦].

٣. ثعلب (٢٩١هـ)

لا يمكن الجزم فيما ذهب إليه، فما ذكره في كتابه (مجالس ثعلب) غير محدّد، إذ قال: ((قال الفرّاء: (بئس ما) يرفع (ما) بـ (بئس)، و لا يجوز (بئس الذي قام زيد))[٧].

٤. أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)

ذهبَ إلى ما ذهب إليه ثعل، إذ لا يمكن الجزم فيما ذهب إليه في شرحه

قول الشّاعر:

لَعِمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيْهِم بِمَا لا يُواتِيْهُمُ حُصيْنُ بنُ ضَمْضَمِ[٨]

قائلاً: (و الحيّ رفع بنعم)[١]. فدلالة الكلام تحتملُ الفعليّة و الأسميّة، و لا يمكننا القطع أو الترجيح.

---

[١]- معاني القرآن: ٢٦٧/١-٢٦٨.

[٢]- معاني القرآن: ٢٦٨/١.

[٣]- النساء/٦٩.

[٤]- معاني القرآن: ٢٦٨/١.

[٥]- ينظر ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٤.

[٦]- ينظر ابن يعيش النحوي: ٦٨٠.

[٧]- مجالس ثعلب: ٦٢.

[٨]- شرح القصائد السبع الطوال: ٢٧٥.

و في هذه الحال يكونُ الرّاجح ما ذهبَ إليه الكسائي و الفرّاء، و هذا لا يعني أنَّ البصريين افتروا إدعاءً إسميتهما على الفرّاء أو على الكوفيين.

و يبدو أنَّ تلامذة الفرّاء ربَّما نقلوا بعض العرب مثل (ما هيَ بنعم الولد) أو رُبَّما ذهبَ إلى إسميتهما في هذا الموضع.

و إليه أشار ابنُ عصفور إذْ قالَ: ((فأمّا قولُ بعضِ العربِ: (و الله ما هيَ بِنِعْمَتِ الولد نَصْرُها بُكاء، و بِرّها صَدَقة)... فهو عندَ الفرّاء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكيّاً على وجهِ التلقيب، و لّمْ يجعله اسماً راتباً على ما أوقع عليه))[٢].

و في ضوءِ ما تقدّم من أقوال نُحاة الكوفة يكونُ ما ذكره أبو البركات و نسبه إلى الكوفيين من أنّ نِعْمَ و بِئْسَ إسمانِ، لا نصيبَ لَهُ مِنَ الصّحة.

و يرى الأستاذ محمّد خير الحلواني أنّهُ لا لومَ يقعُ على أبي البركات لأنّهُ ذكرَ هذهِ المسألة، و علّل ذلك بأسباب هي:

١. ((إنَّهُ نقل النّسبةَ عَنْ أستاذه ابن الشّجري، و أستاذه نقلها عن أبي بكر ابن الأنباري، و عَزا ما نقلَه إلى كتابه الَّذي لقّبه بالواسط، و هذا التحديد يوقع في الحيرة بعدَ الذي تقدّم.
٢. نقلَ الزّجاجي عَنْ ثعلب أنَّ الفرّاء يقولُ بإسميّة هذين الفعلينِ، و تحقّق هذه النسبة أنَّ ياقوتاً نقلها عن نسخةٍ من كتابِ الزَّجاجي أيضاً، و المعروف أنَّ ثعلباً أقرب النّحويين إلى نحو الفرّاء؛ لأنّه كانَ يحفظ كتبه كُلَّها.
٣. مِنَ المُحْتمل أنْ يكونَ ثعلب و ابن الأنباري قد أساءا فهم كلام الفرّاء، فنَسبا إليه القول بإسميّة: نعم و بئس، و نقلَ ذلك عَنْهُما ابنُ الشّجري، و لا يبعدُ أنْ يكونَ ذلك مِن وَهم النّاسخين))[٣].

وَمهما يكُن من شيءٍ فَإنَّ الكوفيين ولا سيّما الفرّاء، لم يقولوا بإسمية (نعم و بئس)، و إنّما ذهبَ الكسائي و تبعه الفرّاء إلى فعليّةِ (نِعْمَ و بئس)، و هو مذهبٌ بصريٌّ تبعهم فيه نحاة الكوفة، فلا خاف-إذن- في هذه المسألة.

٣. أفعل التعجّب اسم و ليسَ بفعلٍ:

---

[١]- المصدر نفسه: ٢٧٥.

[٢]- المقرب: ٦٩.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣٤.

نسبَ إلى الكوفيين أنّهم يذهبون إلى أنَّ: ((أفعل في التّعجّب، نحو (ما أحْسَنَ زَيْداً) اسم، و ذهبَ البصريون إلى أنّهُ فعلٌ ماضٍ، و إليه ذهبَ أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي من الكوفيين))[١].

و ذكرَ ابن يعيش أنَّ الكوفيين يزعمون أنَّ (أفعل) بمنزلةِ (أفعل) التّفضيل، و احتجّوا بجوازِ تصغيرهِ نحو قول الشّاعر:

يَامَا أمَيْلِحَ غِزْلانَا شَدَنَّ بِهِ مِنْ هؤلَيَاكُنَّ الضَّالِ و السَّمُرِ[٢]

فـ(أُمَيْلِح) تصغير (أملح)[٣].

و عنْدَ الرّجوع إلى مصادر الكوفيين لم نجد نصّاً يوثّق ما ذهبَ إليه أبو البركات، و ابن يعيش، سوى ما ذهبَ إليه الكسائي من أنَّ (أفعل التّعجب) فعل ماضٍ، بحسب ما نسبهُ إليه أبو البركات[٤].

و قدْ وجَدْنَا ابن السراج يذهب إلى هذا المذهب بدلالة قوله: ((فإنْ قالَ فما بالُ هذهِ الأفعال تُصغّر نحو (ما أيلحة و أحيسنة) و الفعلُ لا يُصغّر؟ فالجواب في ذلك أنَّ هذه الأفعال لمّا لزمت موضعاً واحداً و لم تتصرّف ضارعتِ الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) و غيره من الأمثلة فصغّرت كما تُصغّر. و يظهر ذلك دخول ألِفات الوصلِ في الأسماء نحو: ابن و اسم و امرئ، و ما أشبه لمّا دخلها النقص الذي لا يوجد في الأفعال، و الأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب أسكنت أوائلها للنقص))[٥].

و يحتملُ أنَّ ابن السّراج قد أخذ عن الكوفيين هذا الرأي إلا أنّنا لم نجد ما يوثّق ذلك في مصادر الكوفيين.

و عليه يكون ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين في كون (أفعل) إسماً، لا نصيبَ له من الصّحة، بناءاً على ما أوردناه.

٤. التّعجب من السّواد و البياض، دون غيرهما من الألوان:

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (١٥)): ١٢٦/١، و ينظر: ائتلاف النصرة...:١١٨.

[٢]- البيت للعرجي أو المجنون أو لذي الرمة أو لعلي بن أحمد، و هو متاخر، أو للحسين بن عبد الله. ينظر: شرح شواهد المغني:٩٦١.

[٣]- ينظر: شرح المفصل: ١٤٣/٧، و الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٧/١.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ١٢٦/١.

[٥]- آراء ابن السراج الصرفية و اللغوية في كتب الأقدمين-عبد الحسين محمد-: ٦٢٩-٦٣٠ (بحث).

ذكرَ أبو البركات أنَّ الكوفيين يجوّزون استعمال ((ما افعله في التعجب من البياض و السّواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أنْ تقول: هذا الثوب ما أبْيَضَهُ، و هذا الشَعْرُ ما أسْوَدَهُ))[١].

و هناك من نسبَ جواز التعجّب من الألوان إلى الكسائي و هشام[٢]. أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّهُ لا يجوز التعجّب فيهما، كما في غيرهما من سائر الألوان[٣].

و عند مراجعة المصادر الكوفيّة، لم نقف على قولٍ للكسائي و لا لهشام الضرير، يؤيد ما نُسِبَ إليهما، أمّا الفرّاء فقد ذهبَ إلى عدم جواز التّعجب بالألوان، لأنّه يرفضه في أفعل التّفضيل، و ما لا يَصِحّ في التفضيل لا يَصِحّ في التّعجّب، و شرطه في صيغة (أفعل منك) أنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرف، فلا يؤخذ من الرباعي و الخماسي، و أنْ يؤخذ من الفعل صيغة فاعل أو فعيل، و أنْ تَصِحّ فيه المُفاضلة[٤]، قالَ: ((و العربُ إذا قالوا: هو (أفعلُ منءكَ)، قالوه في كلّ فاعل و فعيل و ما لا يزاد في فعلهِ شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان على فعللت مثل زخرفت أو افعللت مثل احمررت و اصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك، إلا أنْ يقولوا: هو أشدُّ حُمْرةً منك، و أشدُّ زخرفةً منك))[٥]. ثُمَّ قالَ: (و قد تَلْقَى بعضُ النّحويين يقولُ: أُجيزه في الأعمى و الأعشى و الأعرج و الأزرق، لأنّا قَدْ نقول: عَمِيَ و زَرِقَ و عَرِجَ و عَشِيَ، و لا نقول: صَفُرَ و لاحَمُرَ و لابَيُضَ، و ليس ذلك بشيء، إنّما ينظرُ في هذا إلى ما كانَ لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر فيكون (أفعل) دليلاً على قلّةِ الشّيء و كثرته؛ ألا ترى أنّكَ تقول: (فلان أقوم من فلان و أجمل) و لا تقول: (هذا أعمى من هذا، و لا هذا أمون من هذا) فإنْ جاءَ في الشّعر فأجزته احتملَ النوعان الإجازة))[٦].

يريد بهما ما ليسَ له فعل ثلاثي إذ لا تفاوتَ فيهِ ولا تفاضل، و قد نسب الرأي إلى نحاة البصرة، إذ قال: ((حدثني شيخٌ من أهل البصرة أنّه سَمِعَ العرب تقول: (ما أسودَ شعره)، و سأل الفرّاء عن الشيخ فقال: هذا بشّار الناقط، و انشد:

أمّا الملوكُ فَأنتَ اليومَ ألأمُهُمْ لُؤْمَاً وَ أبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طبّاخِ[٧]

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة (١٦)): ١٤٨/١، و ينظر: ائتلاف النصرة: ١٢٠.

[٢]- ينظر: ارتشاف الضرب...: ٤٥/٣، و مدرسة الكوفة...: ١٠٩-١١٠، و المدارس النحوية- شوقي ضيف-: ٣٨٩، و منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية: ٤٢٤.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف...: ١٤٨/١، و الكتاب (بولاق): ٢٥٠/٢.

[٤]- ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢١٥.

[٥]- معاني القرآن: ١٢٧/٢.

[٦]- معاني القرآن: ١٢٨/٢.

[٧]- البيت لطرفة بن العبد. ينظر: ديوانه:١٨.

فَمَنْ قالَ هذا لزمه أنْ يقول: الله أبيضك، و الله أسودك، و ما أسودك))[١].

قالَ الأستاذُ مُحمّد خير الحلواني: ((فأنْتَ ترى الفرّاء هنا يضع القيود التي يضعها نُحاة البصرة في صِياغةِ اسم التفضيل، و فعلُ التعجّب، ثُمَّ لا يكتفي بذلك، بَلْ ينقلُ جواز التعجّب مِنَ السواد عن نحويّ بصريّ معمور، ثُمَّ يسوقُ الشّاهد لا حُجّةَ لَهُ، و إنّما حجّةٌ لمن ينقلُ عنه))[٢].

و خلاصةُ القول فيما تقدّم من كلام الفرّاء يكون ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين ليس صحيحاً، إذ لا نجدُ في كتب النّحو المتأخرة ما يُشير إلى هذه المسألة، أو ينسبها إلى أهل الكوفة، فشرّاح الألفية مثل ابن عقيل، و ابن هشام، و الأشموني لا يذكرونها، أمّا الرّضي[٣] فينقلها عن أبي البركات.

حدّ الأداة:

الأداة لُغةً:

تعني الآلة، و جمعها: أدوات، و أصل ألفها واو، و لكلّ ذي حرفةٍ أداة، و هي آلته التي تستخدم في العمل[٤]. ((و أداة الدّهر عدّته التي تتأدى بها مجابهة أحداثه))[٥].

و في الاصطلاح:

يُرادَ بها: الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام للدلالة على معنىً في غيرها، كالتّعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل، أو هي الحرف المقابل للاسم و الفعل[٦].

و قد قسّمَ النّحاة القُدامى الكلمة على ثلاثة أقسام: اسمٌ، و فعلٌ، و حرفٌ[٧]، و عرّفَ سيبويه الحرف بأنّه: ((ما جاءَ لمعنىً ليس باسمٍ و لا فعلٍ))[٨].

و الأداة مصطلحٌ كوفيٌّ[١] يقابل الحرف عند البصريين، و هو من المصطلحات المشتركة بين البصريين و الكوفيين[٢].

---

[١]- معاني القرآن: ١٢٨/٢.

[٢]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٤١.

[٣]- ينظر: شرح الرّضي على الكافية: ٢١٣/٢.

[٤]- ينظر: مقاييس اللغة: ٧٣/١، و القاموس المحيط: ٣٠٠/٤.

[٥]- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية: ١٠.

[٦]- ينظر: تاج العروس: ١٢/١٠.

[٧]- ينظر: الكتاب: ٢/١.

[٨]- المصدر نفسه: ٢/١.

و لم يرد في كتاب سيبويه ذكرٌ لمصطلح الأداة، و إنّما وردَ لفظ (الحرف) بمعنى الكلمة المستخدمة، سواء كانت اسماً أم فعلاً، و غالباً ما يُسمّى (الحرف باسم المعنى الوظيفي له[٣].

أمّا المبرّد فقد استخدم لفظ (الأداة) في كتابه المقتضب، إذ قال: ((إعلم إنّ الأفعال أدوات للأسماء، تعمل فيها، كما تعمل الحروف النّاصبة و الجارّة، و إنْ كانت الأفعال أقوى من ذلك))[٤].

و قد أطلق النّحاة المتأخرون لفظ الأداة على بعض الأبواب النّحويّة العامة، نحو: أدوات الاستفهام، و أدوات القسم، و أدوات الشّرط... و لفظ الحرف لديهم يقابل الاسم و الفعل، أمّا الأداة فمدلولها أعمّ، إذ تشمل الحرف و غيره، و هذا ما ذهبَ إليه السيوطي إذ قال: ((و أعني بالأدوات: الحروف و ما شاكلها من الأسماء و الأفعال و الظروف))[٥].

و يبدو أنَّ هذا المعنى هو ما قصده ابن هشام في تفسيره المفردات، في قوله: ((و اعني بالمفردات: الحروف و ما تضمّنَ معناها من الأسماء و الظروف، فإنّها المحتاجة إلى ذلك))[٦].

أما ابن مالك فقد جعل بعض الأدوات اسماً، و بعضها حروفاً؛ حينَ قال في الأدوات التي تجزم فعلين:

و اجزِم بأنْ و مَنْ ومَا ومَهمَا أيّ، مَتَى، أيّان، أينَ، إذمَا

و حينَما، أنّى، و حرفُ إذمَا كانَ، و باقي الأدوات اسمَا[٧]

و علّقَ الأشموني على ما ذكر ابن مالك، بقوله: ((فهذه إحدى عشرةَ أداة كلّها تجزمُ فعلين))[٨].

و في ضوء ما تقدّم ((فإنّ كلّ حرفٍ أداة، و ليسَ كلّ أداة حرفاً))[١].

---

[١]- ينظر: معاني القرآن-الفرّاء-: ٥٨/١.

[٢]- ينظر: الخلاف النحوي بين الكوفيين: ٥٣.

[٣]- ينظر: الأداوت النّحوية و تعدد معانيها الوظيفية: ١١.

[٤]- المقتضب: ٨٠/٤.

[٥]- الإتقان في علوم القرآن: ١٩٠/١.

[٦]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٣/١.

[٧]- شرح ابن عقيل...: ٣٦٤/٢.

[٨]- حاشية الصبّان على الاشموني: ٩/٤.

و يرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ تسمية الكوفيين الحرف أداة يرجع لسببين[٢]:

الأول: المغايرة بين لفظ يطلق على إحدى حروف الهجاء، و لفظ يطلق على أحد حروف المعاني.

و الثاني: أنَّ الأدوات عندهم هي حروفُ المعاني مثل (هَلْ و بَلْ)، و هُنَّ أدوات يُسْتَعان بهن على التّعبير عن الاستفهام و الإضراب و غيرهما، ((فهم إذن أدَقُّ من البصريين في مصطلحهم هذا، لأنَّ الحرفَ يُطْلَقُ عند البصريين و الكوفيين جميعاً، ويُرَادُ منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني، بَلْ قد يُطْلَق على الكلمة أيضاً، كما جاء في كلام سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب، و كما جاء في كلام الفرّاء و غيره في مواضع كثيرة أيضاً.

و حين يقول الكوفيون: أداة، يكونون في غنىً عن أنْ يخصّصوا فيقولوا كما قال سيبويه: الكلمة: اسمٌ و فعلٌ و حرفٌ جاء لمعنىً ليسَ باسمٍ و لا فعل))[٣].

أمّا المسائل التي تخصّ الأدوات، و قد وقع فيها الوهم، و نُسب القول فيها إلى الكوفيين، فهي على النّحو الآتي:

١. دخول اللام في خبر لكنّ:

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين القول بجواز دخول اللام في خبر ((لكنَّ كما يجوز في خبر إنَّ، نحو ((ما قامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمْراً لقائمٌ))، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك[٤].

و أصل (لكنَّ) مشدَّدة النّون: حرفٌ مُشَبَّهٌ بالفعل ينصب المبتدأ و يرفع الخبر، و لها ثلاثةُ معانٍ:

- ❖ أحدها، و هو المشهور: إنَّها تفيد الاستدراك، كقولنا: (ما هذا ساكناً لكنّه متحرّكٌ).
- ❖ و ثانيهما: أنَّها ترد تارةً للاستدراك، و تارةً للتّوكيد، كقولنا: (ما قامَ زيدٌ لكِنَّ عَمْراً قامَ)، و التوكيد كقولنا: (لو جاءَنِي أكْرَمْتُهُ لكنّه لَمْ يجيءْ) و إليه ذهبَ جماعةٌ مِنَ النّحاة[٥].

---

[١]- معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفية: ١٠.

[٢]- ينظر: مدرسة الكوفة...: ٢٨٠.

[٣]- مدرسة الكوفة...: ٢٨٠.

[٤]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٢٥)): ١/٢٠٨-٢٠٩.

[٥]- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٥٥٨-٥٥٩.

❖ و ثالثها: إنَّها للتوكيد دائماً، كقولنا: (ما هذا أبيضٌ لكنّه أسود)، و إليه ذهبَ ابنُ عصفور[١].

و نسبَ ابن هشام إلى الفرّاء قوله: ((أصلها (لكنْ أنا) فطرحت الهمزة للتخفيف، و نون((لكنْ)) للساكنين، كقوله:

فَلَسْتَ بِآتِيهِ وَلا أسْتَطِعهُ وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[٢]

و قال باقي الكوفيين: مركبة من: (لا) و (إن)، و الكاف الزائدة لا التّشبيهية، و حذفت الهمزة تخفيفاً))[٣].

كذلك نسبَ ابنُ يعيش إلى الكوفيين قولهم: ((أنَّها مركّبة، و أصلها (أنْ) زيدت عليها (لا) و الكاف، و هو قولٌ حسن لندرة البناء و عدم النظير، و يؤيد دخول اللام في خبره كما تدخل (أنَّ) على مذهبهم))[٤].

و عند الرّجوع إلى مصادر الكوفيين، تبيّن لنا أنّ رأي الفرّاء هو أنّ أصل (لكنّ) (إنّ) زِيْدَتْ عليها اللام و الكاف، إذ قال: ((أمّا نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها؛ لأنَّ أصلها: إنَّ عبدَ الله قائمٌ، فزيدت على (أنَّ) لامٌ و كافٌ، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا تَرَى أنَّ الشّاعر قال:

(وَلكنّني مِنْ حُبِّها لَكَمِيْدُ)[٥]

فَلَمْ تدخلْ اللام إلا لأنَّ معناها إنَّ))[٦]. و كلامُ الفرّاء هنا يشبه كلام سيبويه إذ يقول: ((إنَّها بمنزلةِ إنَّ))[٧]

و ليسَ للكوفيين- في حدود علمي- قول آخر غير قول الفرّاء هذا الذي نقله أبو البركات مع أدلّته[٨]. و كلام الدكتور محيّي الدين توفيق بخصوص هذه المسألة يؤيد ما ذهبت إليه، فهو يرى أنّها من المسائل التي نُسِبَ القول فيها إلى الكوفيين وهماً بأنَّهُمْ

---

[١]- ينظر: المقرب: ١١٧.

[٢]- البيت للنجاشي الحارثي في شرح أبيات سيبويه: ١٩٥/١، و شرح شواهد المغني: ٧٠١/٢، و الجَنى الدّاني: ٥٩٢، و شرح التّصريح على التّوضيح: ٢٦٠/١.

[٣]- مغني اللّبيب غن كتب الأعاريب: ٥٥٩/١-٥٦٠.

[٤]- شرح المفصل: ٨٨/٨، و ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٢١٣/١-٢١٤.

[٥]- هذا عجز بيتٍ من الطويل، و صدره ((يلومنني في حبّ ليلى عواذلي))، و هو بلا نسبة في رصفِ المباني: ٢٣٥، و الجنى الدّاني: ١٣٢، ١٣٢، و همع الهوامع: ١٤٠/١.

[٦]- معاني القرآن: ٤٦٥/١.

[٧]- الكتاب: ١٤٢/٢.

[٨]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٢٠٨/١-٢١٥.

يجوّزون دخول اللام في خبر لكنّ، قالَ: ((و ما أظنّهم ذكروا ذلك، إلا ما نقله الفرّاء من قول الشّاعر: ولكنّني مِن حُبِّها لكميد))[١].

٢. تركيب (إلا) في الاستثناء:

في هذهِ المسألة لم ينقل أبو البركات رأي الفرّاء، و من تابعه من الكوفيين بدقّةٍ[٢]. فقدْ نسب إليهم أنَّهم قالوا: ((إنَّ (إلا) مركّبةٌ من (إنّ) و (لا)، ثُمَّ خُفِّفَتْ (إنّ) و أُدغِمَتْ في (لا) فنصبُوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنَّ)، و عطفوا بها في النّفي اعتباراً بـ(لا)))[٣].

ثُمَّ ساقَ تعليلاً لرأيهم على لسان الفرّاء نفسه، و هو قوله: ((إنّما قلنا إنَّهُ منصوبٌ بإلا؛ لأنَّ الأصل فيها إنّ و لا: فَزِيْدَ اسم إنَّ- أي المستثنى- ولا:

كفتْ إنّ من الخبر؛ لأنَّ التأويل: إنَّ زيداً لَمْ يَقِمْ، ثُمَّ خُفِّفَتْ إنَّ و أُدغِمَتْ في لا، و ركبت معها فصارتا حرفاً واحداً كما رُكّبت معَ لا و جُعِلا حرفاً واحداً؛ فلمّا ركّبوا إنَّ معَ لا، أعملوها عملين: عملُ إنَّ فنصبوا بها في الإيجاب، و عملُ لا فجعلوها عطفاً في النّفي، و صارَتْ بمنزلةِ (حتّى)، فإنّها لمَا شابَهتْ حرفين: إلى و الواو، أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها بتأويل إلى، و جعلوها كالواو في العطف، لأنَّ الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعدَ الواو؛ ألَ تَرَى إنّكَ تقول: ضربتُ القَوْمَ حتّى زيدٍ أي حتّى انتهيتُ إلى زيدٍ، و ضربْتُ القَوْمَ حتّى زيداً، أي حتّى ضربْتُ زيداً، فكذلك ها هُنا: إلا، لمّا ركِّبَتْ من حرفين أجْرِيَتْ في العمل مجراهما على ما بيّنا))[٤].

ثُمَّ ردَّ أبو البركات على الفرّاء بأنَّها دعوى لا يَدعَمَها دليل، ((و لو كان الأمر كما زعم الفرّاء لوجب ألا تعمل (إلا)؛ لأنَّ (إنَّ) الثقيلة إذا خُفّفتْ بطل عملها، و لا سيّما في المذهب الكوفي))[٥]، و أمّا تشبيهه لها بـ(لولا) فحجّة عليه، لأنَّ (لو) لمّا رُكّبتْ معَ (لا) بَطُلَ حكم كلّ واحدٍ منهما عمّا كانَ عليه في حالة الإفراد، و يحدث لها بالتركيب حكمٌ آخر[٦].

و عِنْدَ الرّجوع إلى مصادر الكوفيين وجدْنَا الفرّاء يذهبُ إلى أنَّ (إلا) مركّبة، كرأيّه في كثيرٍ من الأدوات، و لكنّها عنده مركّبة من (أنْ) النّافية، و (لا) النّافية أيضاً، و

---

[١]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف...: ٢١٦.

[٢]- ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٨.

[٣]- الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٣٤)): ٢٦١/١، و ينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين:٣٩٩.

[٤]- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦١/١-٢٦٢.

[٥]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٢.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٤/١.

كلامه في ذلك لا لبسَ فيه. قالَ: ((و نَرى إنَّ قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين أنْ التي تكون جحداً و ضمّوا إليها (لا) فَصارا حرفاً واحداً، و خرَجا من حدِّ الجحد فَصَارا حرفاً واحداً))[١].

و للدكتور محيي الدين توفيق رأيٌّ فيما نسبهُ أبو البركات إلى الفرّاء، إذْ يقول: ((و إذا كانت (أنَّ) التي ضمّت إليها (لا) ليست هي (أنْ) المخفّفة، فالقول بأنَّ المستثنى ينصب في الإيجاب اعتباراً بها، و يعطف في النّفي اعتباراً بـ(لا) غيرُ صحيح؛ لأنّهُ نَصَّ صَرَاحةً على أنّهما خرجتا عن حدِّ الجحد، ثُمَّ أنّ الحروفَ إذا ركّبت كانَ عملها بعدَ التركيب مختلفاً عن عملها قبلهُ، و الفرّاء في كلِّ كلامه عن المستثنى في القرآن الكريم[٢]، لَمْ يَقُلْ بهذا الّذي نسب إليهِ، بل يقولُ دائماً أنَّهُ منصوب بالاستثناء))[٣].

و يرى الأستاذ محمّد خير الحلواني: ((أنَّ أبا البركات بهذا قد وقعَ في خطأين:

أوَّلهما: إنَّهُ نسبَ إلى الفرّاء مذهباً ليسَ لَهُ و لم يقلْ به.

وثانيهما: أنّهُ رَدّ عليه بآراء قال بها قبله، كمذهبه في أنَّ الحرفين إذا رُكِّبا فقدا معناهما الأصلي، و صار لهما معنىً جديد بعد التركيب))[٤].

و الحقيقة ((أنّ أبا البركات نقل الخلاف في هذه المسألة عن أبي سعيد السَّيرافي، و نقلَ عنه أيضاً رأي المبرّد، و الزَّجاج، و رأي الكسائي إضافة إلى رأي الفرّاء، و استعان بهِ في ردّهِ على الكوفيين))[٥].

و بناءاً على ما تقدّمَ، يمكنُ عدّ هذه المسألة من المسائل التي لَمْ يقلْ بها الكوفيون، و إنَّ أبا البركات لم يتوخَّ الدّقةِ فيما نقله عنهم، أو نسبهُ إليهم.

٣. إلاّ بمعنى (الواو):

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين القولَ بأنَّ (إلا) تكون بمعنى الواو، و حجّتهُم على ما ذَهَبُوا إليهِ هو ما جاءَ في كتابِ الله تعالى و كلام العرَب[٦]، قال تعالى: (لِئَلاّ يَكُونَ

---

[١]- معاني القرآن: ٣٧٧/٢.

[٢]- ينظر: معاني القرآن: ٢٨١/١، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٧٦، ٤١٢... على سبيل المثال.

[٣]- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف: ٢٠٨.

[٤]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٢.

[٥]- ابن الانباري في كتابه الإنصاف: ٢٠٨.

[٦]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف... (المسألة(٣٥)): ٢٦٦/١، و التّبيين عن مذاهب النّحويين: ٤٠٣-٤٠٤.

يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الّذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)[١] أي: و لا الذينَ ظلموا، يعني: و الذينَ ظلمُوا لا يكونُ لهم أيضاً حجّة.

و قولُهُ تَعَالى: (لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ)[٢]، أي: و من ظُلِمَ، و قولُ الشّاعر:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبِيْكَ إلا الفَرْقَدانِ[٣]

أي: و الفَرقدان[٤].

و عِنْدَ الرّجوعِ إلى مصادر الكوفيين، وجَدْنَا أنَّ لنحاتهم آراء في هذه المسألة، و سنوردها على النّحو الآتي:

١. الكسائي(١٨٩هـ):

يرى الاستثناء في قوله تعالى: (لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ) على أنَّهُ استثناء منقطع، و هذا ما نقله عنه ثعلب، قالَ: ((قالَ الكسائيّ: هذا استثناء يعرض. قالَ: و معنى (يَعْرِض) استثناء منقطع))[٥].

و هو بهذا يتابعُ البصريين.

أمّا الشّاهد الشّعري: من الوافر

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَّعَمْرُ أبِيْكَ إلا الفَرْقَدانِ

فقد ذكر الرّضِي أنَّ الكسائي قالَ: ((تقديرُ البيت إلا أنْ يكونَ الفَرْقَدان)، و ليسَ (إلا) عندَهُ بمعنى (الواو).

٢. الفرّاء(٢٠٧هـ):

أنكرَ أنْ تكون (إلا) بمعنى الواو في الآيتين الكريمتين، وَرَدَّ على نحويّ بصريّ هو أبو عبيدة، يذهبُ هذا المذهب[٦]، قالَ الفرّاء: ((و قد قالَ بعضُ النّحويين:

---

[١]- البقرة/١٥٠.

[٢]- النساء/١٤٨.

[٣]- البيت لعمرو بن معد يكرب، ينظر: ديوانه: ١٨١، و نسبته في شرح شواهد المغني إلى حضرمي بن عامر: ٢٢٦.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٢٦٦/١-٢٦٨.

[٥]- مجالس ثعلب: ١٠١.

[٦]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٥.

إنَّ (إلا) في اللّغة بمنزلة (الواو)، و إنّما معنى هذه الآية: لا يخافُ لديَّ المرسلونَ و لا مَنْ ظلم ثُمَّ بدّلَ حسناً، و جعلوا مثله قولُ الله: (لِئلا يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلا الّذينَ ظَلَمُوا)[١] أي: و لا الّذين ظَلَمُوا، و لم أجِدْ العربيّة تحتملُ ما قالوا))[٢].

و كلامُ الفرّاء هنا واضحٌ لا يحتملُ التّأويل، و لكنْ- على الرّغمِ من ذلك- نجِدُ مِنَ النّحاة مَنْ تأثّر بأبي البركات فنسبَ القول: بأنَّ (إلا) بمعنى (الواو).

في الآيتين الكريمتين إلى الفرّاء، مثل القرطبي[٣]، و ابن هشام[٤]، و السّيوطي[٥].

و قد وجدْنَا الفرّاء يضعُ شرطاً لمجيءِ (إلا) بمعنى الواو، هو أنْ تُعْطَفَ على استثناءٍ قبلها، أو إذا صَلُحَ مكانها سوى، قالَ في إعراب قوله تعالى: (لِئلا يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلا الّذِيْنَ ظَلَمُوا): ((و قد قالَ بعضُ النّحويين: غلا في هذا الموضوع بمنزلةِ الواو، كأنّه قالَ: (لئلا كون للناس عليكم حجّة)، و لا للّذين ظَلَمُوا. فهذا صوابٌ في التّفسير، خطأٌ في العربيّة؛ إنّما تكونُ إلا بمنزلةِ الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصيرُ بمنزلةِ الواو؛ كقولك: لي على فلان ألفٌ إلا عشرة إلا مئة، تريد بـ(إلا) الثّانية أنْ ترجِعَ على الألف، كأنّكَ أغفَلتَ المئة فاستدركتها فقلتُ: اللّهمَّ إلا مائة، فالمعنى له عليَّ ألفٌ و مائة، و أنْ تقولَ: ذهبَ النّاس إلا أخَاكَ، الّهُمَّ إلا أباكَ، فتستثني الثّاني، تريدُ: إلا أباكَ و إلا أخاك، كمَا قال الشّاعرُ:

ما بِالمَدِينةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٌ دارُ الخَلِيفَةِ إلا دَارُ مَرْوانَا[٦]

كأنّه أرادَ: ما بالمدينة دارٌ إلا دارُ الخليفة و دار مروان))[٧].

و يبدو أنَّ هذا هوَ سرّ الوهم الّذي وقَعَ فيهِ أبو البركات، و جعلهُ ينسب مجيء (إلا) بمعنى الواو إلى الفرّاء، في حين أنّ الفرّاء يرى (إلا) بمعنى الواو في تعبيرٍ خاصّ هو ما قدّمناه.

---

[١]- البقرة/ ١٥٠.

[٢]- معاني القرآن: ٢٨٧/٢.

[٣]- ينظر: تفسير القرطبي-الجامع لأحكام القرآن-:٤/٦.

[٤]- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٥٢/١.

[٥]- ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٥٢/١.

[٦]- نُسِبَ البيتُ إلى الفرزدق في الكتاب: ٣٧٣/١.

[٧]- معاني القرآن: ٨٩/١-٩٠.

كذلك قوله في موضعٍ آخر من كتابهِ : ((فإذا كانت سِوى في موضع (إلا) صَلُحَتْ بمعنى الواو، لأنّكَ تقولُ: عندي مالٌ كثيرٌ سِوَى هذا، أي: و هذا عندي، كأنّكَ قلت: عندي مالٌ كثيرٌ و هذا. و هو في سِوَى أنفذَ مِنْهُ في (إلا) لأنّكَ قد تقولُ: عندي سِوَى هذا و لا تقولُ: إلا هذا))[١].

أمّا الشّاهد الشّعري:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوْهُ لَعَمْرِ أبِيْكَ إلا الفَرْقَدَانِ

فَإنَّ الفرّاء حمله على الاستثناء المتّصل، و الكلام عنده تامٌ منفيّ، و الفرقدان مرفوع على أنّهُ بدل من (أحد) مقدّرة. و على هذا فإنّ (إلا) عنده ليسَ بمعنى (الواو)[٢].

٣. أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ):

تابعَ ثعلب الكسائي و الفرّاء في هذهِ المسألة[٣]، و لَمْ يَقُلْ بِمَا نسبَهُ إليهم أبو البركات.

٤. أبو بكر محمَّد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ):

وجّه الاستثناء في الآية الكريمة: (لاَ يُحِبُّ اللهَ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ)[٤] بضمّ الظَّاء، على وجهينِ:

الأول: نصبُ (مَنْ) على الاستثناء المنقطع.

الثّاني: رفعُها على الاستثناء المفرّغ بتأويل الجّهر، كأنّهُ قالَ: (لا يُحبُّ اللهُ أن يجهرَ بالسّوءِ من القولِ إلا المظلوم)، و موقفه هنا- كما يبدو- لا يتعدّى ما ذهبَ إليه الفرّاء في هذا المقام[٥].

أمّا رأيه في الشّاهد الشّعري:

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرِ أبِيْكَ إلا الفَرْقَدَانِ

فقدْ انحصرَ في أمرين:

---

[١]- معاني القرآن: ٢٨٨/٢.

[٢]- ينظر: تهذيبُ اللّغة: ٤٢٤/١٥.

[٣]- ينظر: مجالس ثعلب: ١٣.

[٤]- النساء/ ١٤٨.

[٥]- ينظر: حقيقة ما عزاه أبو البركات الانباري في الإنصاف إلى الكوفيين من مجيء (إلا) بمعنى الواو-عبد الرسول سلمان-: ٣٦-٣٧.

أ. أنْ يحمل (إلا) على الاستثناءِ المتّصل.
ب. و أنْ يعدل بالاستثناء إلى حيثُ جعله استثناءاً منقطعاً متأوّلاً إيّاه بمعنى (لكنّ)، إذْ قالَ: ((و يجوزُ أنْ يكونَ (إلا) في البيتِ بمعنى الاستثناء المُنْقطع، أي: لكنّ الفرقدان يفترقان أو يزولان، فإذا أزِيْلَ بألا عن مذهب الإتّصالِ كانَ هذا ممكناً فيها، حُكِيَ عن بعضِ العرب[١]: ما اشتكي إلا خيراً على معنى: ما اشتكي شيئاً لكِنْ أجد خيراً))[٢].

تلك مواقف شيوخ الكوفيين، و لَمْ نجد لأحدٍ مذهباً يتفق معَ ما نسبه إليهم أبو البركات الأنباري، ((كما أنَّ موقفهم من الشّواهد التي ساقها أبو البركات على ألسنتهم، لا تختلف عن موقف سائر النّحاة منها، يزاد على هذا أنَّ مِنَ البصريين مَنْ نادى بصريحِ القول بما عزاهُ أبو البركات إلى الكوفيين))[٣].

و يرى الأستاذ محمّد خير الحلواني أنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكونَ من المسائل الخلافيّة[٤].

٤. واو (رُبَّ) تعمل الخفض بنفسها:

قال أبو البركات: ((ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ واو (رُبَّ) تعمل في النّكرة الخفض بنفسها، و إليه ذهبَ أبو العبّاس المبرّد من البصريين))[٥].

أمّا البصريون فقد ذهبُوا إلى أنَّ واو (رُبَّ) لا تعمل، و إنَّما العمل لـ(رُبَّ) مقدّرة[٦].

ثُمَّ ساقَ على ألسنةِ الكوفيين أدلّة يبُيّنُ بها صِحّة ما ذَهَبُوا إليهِ، كقولِ الشّاعر:

وَبَلَدٍ عَامِيَة إعْماؤهُ[٧]

وكقولِ الآخر[٨]:

و بلدةٍ ليس بها أنيْسُ[٩]

---

[١]- قول زعم يونس أنّهُ سمعه من إعرابيٍّ فصيح، ينظر: معاني القرآن- الأخفش-: ١٥٢/١.

[٢]- الزاهر في معاني كلمات النّاس: ٤٠٥/٢.

[٣]- حقيقةُ ما عزاه أبو البركات الانباري في الإنصاف إلى الكوفيين: ٣٧.

[٤]- ينظر: كتاب الانصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٧.

[٥]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥٥)): ٣٧٦/١، و ينظر: المقتضب: ٣٤٦/٢، و البرهان في علوم القرآن: ٤٣٥/٤.

[٦]- ينظر: الكتاب: ٢٠٦/١، ٢٦٣، ١٦٣/٢، ٩/٣، ١٢٨، و شرح التّصريح على التّوضيح: ٦٦٩/١.

[٧]- البيت لرؤية، ينظر: ديوانه:٣.

[٨]- البيت الجران العود، ينظر: ديوانه: ٥٣.

[٩]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٥٥)): ٣٧٧/١.

و بعدَ مُراجعةِ مصادر الكوفيين، تبيّنَ أنّهُ ليس من دليلٍ يثبت ما نُسِبَ إليهم، و إنَّما وجدْنَا لأبي بكر بن الأنباري نصّاً يثبت أنّهم لا يختلفونَ مع البصريين في هذه المسألة، فالجرّ عندهم بِرُبّ المضمرة أيضاً، قالَ أبو بكر في شرح بيت طرفة: من الطويل

وبِرْكٍ هَجُدٍ قَدْ أثارَتْ مَخَافَتي بوادٍ بهِ أمْشِي بَعَضّبٍ مُجَرّدِ

((و البرك مخفوضٌ بإضمار (رُبَّ)))[١].

و بناءً على ما تقدّم يمكنُ القول إنَّ أبا البركات وَهِمَ في نسبةِ هذا الرّأي إلى الكوفيين، إذْ ليسَ لهم رأيٌ آخر- في مصادرِهم الّتي بينَ أيدينا- سِوَى ما ذكَرَهُ أبو بكر بن الأنباري، و هو يؤيّدُ ما ذهبَ إليه البصريون.

٥. أو بمعنى (الواو):

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين القول بأنَّ ((أو) تكونُ بمعنى الواو[٢]. و ساقَ على ألسنتهم الحُجج على مجيئها بمعنى (الواو)، منها قولُهُ تعالى: (وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمَاً أوْ كَفُوراً)[٣] أي: و كفوراً.

و قولُ النّابغة:

قالَتْ ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لَنا إلى حَمَامَتِنا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[٤]

أي: و نصفه، قالَ أبو البركات: ((و الشّواهد على هذا النّحو من كتاب الله تعالى، و كلامُ العربِ، أكثرُ مِنْ أنْ تُحْصَى))[٥].

و قد كثر القول في هذه المسألة، حتى ذهبَ كثيرٌ من النّحاة القُدامى و المحدثين إلى أنّها من مذاهب الكوفيين، كذلك قالَ بهذا المعنى قسمٌ من المفسّرين، منهم: البغوي[٦] و الطّبرسي[٧]، و الرّازي[٨].

---

[١]- شرح القصائد السّبع الطوال: ٢١٨، و ينظر: المصدر نفسه: ٣٩.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٦٧)): ٤٧٨/٢، و ائتلاف النصرة...: ٧٥، و شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: ١٧٤.

[٣]- الإنسان/٢٤.

[٤]- ديوان النّابغة: ٢٤، و شرح شواهد المُغني: ٧٥، ٢٠٠.

[٥]- الإنصاف في مسائل الخلال: ٤٨٠/٢.

[٦]- ينظر: معالم التنزيل: ٩٩/١.

[٧]- ينظر: مجمع البيان: ١٣٩/١.

[٨]- ينظر التّفسير الكبير المسمّى بـ(البحر المحيط): ٧٨/٢، ١٢٨/٣.

ولكنْ عندَ الرّجوع إلى مصادر الكوفيين، وَجَدْنَا الفرّاء لا يقول بمجيئها بمعنى الواو، قالَ في تفسير قولِهِ تعالى: (وَ إنّا أوْ إيّاكُمْ لَعَلى هُدىً)[١]: ((قالَ المفسّرون: معناه: و إنّا لعلَى هُدىً، و أنْتُمْ في ضلالٍ مُبيْن، معنى (أو) معنى الواو عندهم، و كذلك هو في المعنى، غيرَ أنَّ العربيّة على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلةِ الواو. و لكنّها تكون في الأمر المفوّض[٢]، كما تقول إنْ شِئْتَ فخُضْ دِرْهَماً أو اثنين، فلَهُ أنْ يأخذ واحداً أو اثنين، و ليسَ له أنْ يأخذ ثلاثة، لأنّهُ في قولِهِم بمنزلةِ قولك: خُذْ دِرْهَماً و اثنين))[٣].

بيدَ أنَّ القرطبيّ ينقل عن الفرّاء أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو) عنده[٤].

في حين نجده في موضعٍ آخر من كتابهِ ينقل عنه أنّهُ يرى (أو) بمعنى (لا) في قولِهِ تعالى: (وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمَاً أَوْ كَفُوراً)[٥] [٦].

و قد حسمَ الأستاذ محمّد خير الحلواني الأمر، و قالَ بأنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون خلافيّة[٧] ؛ فقد اضطرب رأي النّحاة فيها، فذكرَ بعضهم[٨] أنَّ (أو) لا تأتي بمعنى (الواو) عند البصريين، غيرَ أنَّ سيبويه[٩] أجاز ذلك بشروط، و هي أنْ تقعَ بعد نفي أو نهي أو بعد إعادة العامل[١٠]، و أجازَ الأخفش أنْ تجيءَ (أو) بمعنى (الواو)[١١].

و قال الزّجاجي: ((و تجيءُ في شواذ الشّعر بمعنى الواو...و كقول آخر:

نَالَ الخِلافَةَ أوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرا كَمَا أتى رَبّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ))[١٢]

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ أبا البركات وَهِمَ في هذه المسألة فنسبَ هذا الرأي إلى الكوفيين، و لعلّهُ نقَلهُ عن ابن الشّجري[١٣]، و لكنّنا أثبتنا خلاف ذلك.

٦. النّصب بلام (كي):

---

[١]- سبأ/٢٤.

[٢]- يعني بالأمر المفوّض، (أو) التي تفيد الاختيار. ينظر: المصطلح النّحوي عند الفرّاء:٩٠.

[٣]- معاني القرآن: ٣٦٢/٢.

[٤]- ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): ٢٩٩/١٤.

[٥]- الإنسان:٢٤.

[٦]- ينظر: تفسير القرطبي: ١٤٩/١٩.

[٧]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٢.

[٨]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٨/٢.

[٩]- ينظر: الكتاب: ١٨٤/٣-١٨٥.

[١٠]- ينظر: همع الهوامع: ١٣٤/٢.

[١١]- ينظر: معاني القرآن-الأخفش-: ٢٨٤/١.

[١٢]- حروف المعاني: ٥٢-٥٣.

[١٣]- ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٧/٢-٣١٨.

نسبَ أبو البركات إلى الكوفيين القول بأنَّ: ((لام (كي) هي النّاصِبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو (جئتُكَ لِتُكْرِمْنِي)، و ذَهَبَ البصريون إلى إنَّ النّاصبة للفعل (أنْ) مقدّرة بعدها، و التقدير: جئتك لأنْ تكرمني))[١].

ثُمَّ قَدَّمَ لذلك حُجّتينِ، أولاهُمَا: إنَّها قامَتْ مقامَ كي، و الأُخْرَى أنّها أشْبَهَتْ (إنْ) الشّرطية معنى، فنصبت للفرق بينها و بينَ (أنْ)، و قد ردَّ اعتراضَيْنِ:

الأوّل: لِماذا لَمْ ينصبوا بـ(أنْ) و يجزموا باللّام؟ و كانَ الجواب؛ لأنَّ: أنْ، أمُّ الجَزَاء، فهي أوْلى بالجزم.

والآخر: لا يجوزُ أنْ تكونَ هي لام الخفض، و قد دَخَلَتْ على المصدر المؤول لأنّكَ لا تقولُ: أمَرْتُ بتكرم، على معنى أمرتُ بأنْ تكرمَ[٢].

و قد وقعَ خلاف في هذه المسألة بين نُحاةِ الكوفة أنفسهم، إذ ذهبَ ثعلب إلى أنَّ لام (كي) النّاصبة للمضارع تقوم مقام (أنْ)، أو هي ناصبة بالأصالة من دون تقدير (أنْ)، مثلها في ذلك مثل حتّى و كي، و هذا الرأيّ نقله ابنُ الدّهان عن ثعلب[٣].

و ذكرَ الفرّاء أنَّ العربَ تجعل لام (كي) في موضع (أنْ) في: أردتُ، و أمرتُ، كما في قوله تعالى: (يُرِيْدُوْنَ لِيُطْفِئُوا نُوْرَ اللهِ بِأفْواهِهِمْ)[٤]، ففي مثل هذا تصلحُ لامُ (كي) في في موضع (أنْ) فقال: ((ألا ترى أنّهُ قالَ في موضع (يريدون ليطفئوا)، و في موضع (يُرِيْدُوْنَ أنْ يُطْفِئُوا)[٥]))[٦].

و مثله قوله تعالى: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ)[٧]، و في موضعٍ آخر قالَ تعالى: (وَأُمِرْتُ أنْ أُسْلِمَ)[٨] [٩].

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (٧٩)): ٥٧٥/٢، و ينظر: ائتلاف النصرة...:١٥١.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٦/٢-٥٧٨.

[٣]- ينظر: شرح اللمع، لوحة ٧٦، نقلاً عن كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٩.

[٤]- الصف/٨.

[٥]- التوبة/٣٢.

[٦]- معاني القرآن: ٣٢١/١. و ينظر نفسه: ٢٦١/١-٢٦٢.

[٧]- الأنعام/٧١.

[٨]- غافر/٦٦.

[٩]- ينظر: معاني القرآن: ٢١٠/١.

و في ضوء ما تقدّم، تبيّنَ أنَّ مذهب ثعلب إطلاق النّيابة، في حين حدّد الفرّاء ذلك مستنداً إلى نصوص القرآن الكريم، فمعنى قوله تعالى: (وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ) عنده: و أُمِرْنا لأنْ نُسلم، و العربُ تقول: أمرتك لتذهبَ و أنْ تذهبَ[١].

و إلى مثل هذا ذهبَ أبو بكر بن الأنباري في إعرابه لكلمة (ليبتلي) من بيت إمريء القيس: من الطويل

عليَّ بأنواعِ الهُمومِ ليبتليَ[٢]

فعندَهُ (يبتلي) في موضعِ نصب بلام (كي) و التّقدير: لكي يبتلي[٣].

أمّا الأستاذ محمّد خير الحلواني فيجدُ الأمرَ مُحَيِّراً، ففي إحدى الحُجَج التي يذكرها أبو البركات، و هي أنَّ اللّام أشْبَهَتْ (أنْ) الشّرطيّة، يردّها بقولِهِ: ((و أمّا قولهم إنّها تفيدُ الشّرط فأشبهت (أنْ) المخفّفة الشّرطية، قلنا لا نُسَلّم أنّها تفيدُ الشّرط و إنّما تفيدُ التّعليل))[٤].

في حين أنَّ الكوفيين يجعلونها-في زعمه- مثلُ كي في المعنى، فكيف يقولون: إنّها بمعنى (أنْ) الشّرطية أيضاً، ثم تساءل الحلواني قائلاً: ((هل يُعْقَلُ أنْ يكونَ أبو البركات افتعلَ هذه الحجّة الكوفيّة المتناقضة ليسهل عليه ردّها؟ لعلّه أخذها من رأي نحويّ منهم، يذهبُ إلى أنّ لام التعليل بمعنى: أنْ الشّرطية، فأقامَ هذهِ الحُجّة مستوحياً ذلك من رأيهِ ناسباً إيّاهُ إلى الكوفيين كافة، و رُبّما كانَ هناك وَهْمٌ أحاطَ بِهِ أو بِمَنْ نقلَ عنه، فأساءَ فهم الفرّاء مثلاً، أو أساءَ فهم من نقل عنه، فأقامَ هذه المسألة، و هي ليستْ خِلافية))[٥].

ثُمَّ ذكرَ سبباً آخر يزيدُ مِنَ الشّك في هذه المسألة، يتّضح لَنا في قولهِ: ((رُبَّما كانَ الوهمُ من فهم رأي ثعلب الذي عرضَهُ ابنُ الدهّانِ، و هو أنَّ اللام أشبهت (أنْ) المصدريّة، و قامَتْ مقامها، فنصبت مثلها، ثُمَّ زادَ النُسّاخُ في وَهْمِهِمْ كلمة (شرطيّة) فولّدَ أبو البركات هذهِ الحُجَج و ردّها))[٦].

و على هذا تكون المسألة من المسائل التي نُسِبَ القول فيها إلى الكوفيين وَهْماً.

---

[١]- ينظر: إعراب القرآن-النحّاس- ٢/٧٤.

[٢]- ديوان إمريء القيس: ١١٧. و هذا عجز بيت صدره: و ليلٍ كموجِ البحرِ أرْخى سدولهُ.

[٣]- ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٧٤-٧٥.

[٤]- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٧-٥٧٨.

[٥]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٩.

[٦]- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٩.

٧. عمل (أنْ) المصدريّة محذوفة من غير بدل:

هذه المسألة عدّها الأستاذ محمّد خير الحلواني من ضمنِ المسائل التي لم يَقُلْ بِها الكوفيونَ، و إنّما نُسِبَتْ إليهم وَهْماً[١].

فقد نُسِبَ إلى الكوفيين القول بأنَّ (أنْ) الخفيفة تنصب الفعل المضارع معَ الحذف من غيرِ بدل، في حين أنَّ البصريين يذهبون إلى أنَّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[٢].

و ساقَ أبو البركات على السنةِ الكوفيين حُجَجاً منها: قراءةُ ابن مسعود[٣]: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ لا تَعْبُدُونَ إلا اللهَ}[٤]، ينصب ((لا تعبدوا)) بأنْ مقدّرة، و بقول طرفة:

ألا أيُّهذا الزّاجِرِيَ أحْضِرَ الوَغَى و أنْ أشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلدي[٥]

ينصب (احضر)، و التّقدير: أنْ احضر.

و قول عامر بن الطفيل:

فَلَمْ أرَ مثلها خباسةٍ واجدٍ و نَهْنَهْتُ نفسي بَعْدَمَا كِدْتُ أفْعَله[٦]

بنصب (أفعله) و التقدير: أنْ أفعله[٧].

و عند الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة، وجدْنا الفرّاء يذهبُ إلى أنَّ (أنْ) إذا أضْمِرَتْ، رُفِعَ ما بعدها،و خرّجَ الآية- بحسب قراءة ابن مسعود- بأنَّ ثمّة (أنْ) مُقدّرة فلمّا حذفت ارتفع الفعل، قال: ((و قوله (وّإذْ أخذْنا مِيْثاقَ بني إسْرائيلَ لا تَعْبُدونَ إلا اللهَ)[٨]، رُفِعَتْ تعبدون لأنَّ دخول (أنْ) يصلح فيها، فلمّا حُذِفَ النّاصب رُفِعَتْ، كَما قال الله: (افَغَيْرَ اللهِ تأمُرُوني أعبُدُ)[٩] (قَرَأ الآية)، كمَا قالَ: (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)[١٠]، و في قراءة

---

[١]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٠.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...(المسألة (٧٧)): ٥٥٩/٢، و ائتلاف النصرة...:١٥٠.

[٣]- ينظر: السّبعة في القراءات:١٦٣.

[٤]- البقرة/٨٣.

[٥]- ديوان طرفة بن العبد: ٣٢.

[٦]- هذا البيت نُسِبَ إلى عامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في: شرح شواهد المغني: ٩٣١/٢.

[٧]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: ٥٥٩/٢-٥٦٠.

[٨]- البقرة/٨٣.

[٩]- الزمر/٦٤.

[١٠]- المدثر/٦.

قراءة عبد الله (و لا تَمْنُنْ أنْ تسْتَكْثِرُ) فهذا وجهٌ مِنَ الرّفع، فلمّا لَمْ تأتِ بالنصب رفعت، و في قراءة أُبَيْ (و إذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيْ إسْرائيل لا تَعْبُدُونَ) و معناها الجزم بالنّهي، و ليستْ بجوابٍ لليمين... و يدلُّ على أنهُ نَهْيٌ وَ جَزْمٌ أنَّهُ قالَ: (و قولوا للناسِ حُسْناً)[١]))[٢].

حُسْناً)[١]))[٢].

و هكذا وجَدْنا الفرّاء يقدّم شواهد كثيرة من القرآن، لم يذكر أبو البركات واحداً منها، كما لَمْ يذكُرْ الفرّاء شيئاً ممّا ساقه أبو البركات على أنه أدلة كوفية[٣].

أمّا الكسائي فلم يختلف رأيه عن رأي الفرّاء في هذه الآية، كَما ذكرَ أبو حيّان[٤].

و أمّا ثعلب فقد ذكرَ أنَّ الرفع في بيت طرفة هو القياس، و أنّ عمل (أنْ) محذوفة دونَ بدل شاذّ[٥].

و روى أبو بكر بن الأنباري البيت بالرفع أيضاً، ثُمَّ ذكر رواية النّصب و لم يُرَجّح رأياً على رأي، قالَ في شرح بيت طرفة: من الطويل

((ألا أيّهذا اللائِمِي اشْهدِ الوَغَى وَ أنْ احْضِرْ اللّذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدِي

و يُرْوَى (ألا أيّهذا اللائمي اشهدِ الوَغَى) بالنّصب، فمَنْ نصبَ أضْمَرَ (أنْ)، و مَنْ رفَعَ قالَ: لمّا فقدَ المُسْتقبل (أنْ) رُفِعَ بالحرفِ الّذي أوّله.

قالَ الشّاعر: من الكامل

و همَّ رِجالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أجِدْ

شَفِيْعاً إليْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهْ

و قال الآخر: من مجزوء الكامل

ألا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ أعْرِفَكُمْ وَصَاغَنَا اللهُ صِيْغَةً ذَهَبَا

و يُرْوى (ألاَ أيّهذا اللائمي اشهدِ الوَغَى) بالنّصب، فَمَنْ نصبَ أضْمَرَ (أنْ)، و مَنْ رفعَ قالَ: لمّا فقدَ المُسْتَقبل (أنْ) رُفِعَ بالحرفِ الّذي أوّلهُ.

قالَ الشّاعر: من الكامل

---

[١]- البقرة/ ٨٣.

[٢]- معاني القرآن: ٥٣/١.

[٣]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: ١٣٠.

[٤]- ينظر: التفسير الكبير المسمّى بـ(البحر المحيط): ٢٨٢/١.

[٥]- ينظر: مجالس ثعلب: ٣١٧.

و هَمَّ رِجالُ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أجِدْ

شَفِيْعَاً إلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهْ

و قال الآخر: من مجزوء الكامل

ألا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ اعْرِفَكُمْ و صَاغَنَا اللهُ صِيْغَةً ذَهَبَاْ

أرادَ قبلَ أنْ أعرفكم، و أراد في البيت الأوّل: و هَمَّ رِجَالٌ أنْ يَشْفَعُوا))[١].

و هكذا قدّمَ أبو بكر بن الأنباري شَاهِدَيْنِ لَمْ يذْكرْهُمَا أبو البركات في الإنصاف[٢].

قالَ الأستاذ محمّد خير الحَلَوَاني: ((هذا كلّه يدلُّ على أنَّ أبا البركات يقدّم مِن أدلّتِهِ أشياءَ دُونَ أنْ يعتمدَ فيها على مصادر كوفيّة...و ممّا يوحي أنَّ الفرّاء و من ذكرنا من الكوفيين لَمْ يقولوا بذلك، ما ساقَهُ أبو البركات نفسه في المسألة نقلاً عن أبي عثمان المازني، إنَّ الفرّاء كانَ يؤول هذا البيت لعامر بن الطفيل:

(نفسي بعد مَا كِدتُ أفعله)

على أنَّهُ أرادَ: أفعلها، فحذف الألف و ألقى فتحة الهاء على ما قبلها))[٣].

٨. رُبَّ اسمٌ و ليسَ حرفاً:

نسب أبو البركات إلى الكوفيين القول بأنَّ (رُبَّ) اسمٌ[٤]، في حين ذهبَ البصريون إلى أنّهُ حرف جَرٍّ[٥].

و نقلَ على ألسنة الكوفيين حجتهم على إسميتها، و هي قولهم: ((إنّما قلنا إنّه اسمٌ حملاً على (كم)؛ لأنّ (كم) للعدد و التكثير، و (رُبَّ) للعدد و التقليل[٦]، فكما أنّ (كم) اسمٌ، فكذلك (رُبَّ)))[٧].

و نسبَ ابن يعيش هذا القول إلى الكسائي، قال: ((و ذهبَ الكسائي و مَنْ تابعه من الكوفيين إلى أنَّ (رُبَّ) اسم مثل (كمْ)، و حكوا عن العرب أنَّهُم يقولُونَ: (رُبَّ) رَجُلٍ

---

[١]- شرح القصائد السّبع الطوال: ١٩٣.

[٢]- ينظر: كتاب الإنصاف و الخلاف بين المذهبين: ١٣١.

[٣]- كتاب الإنصاف و الخلاف النحوي بين المذهبين: ١٣١.

[٤]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة (١٢١)): ٨٣٢/٢.

[٥]- ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢/٢، و الكتاب: ٤٢٧/١، ٥٤/٢، ٢٧٤، و المقتضب: ٥٧/٣.

[٦]- ينظر: الجنى الداني: ٤١٧.

[٧]- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٣٢/٢.

ظريفٌ) برفع الظريف على أنّهُ خبر (رُبَّ)، و قالوا أنّها لا تكونُ إلا صدراً، و حروف الجرّ إنّما تقع متوسطة؛ لأنّها لإيصال معاني الأفعال، فتدخل على النكرة))[١].

و عندَ الرّجوع إلى مصادر الكوفيين، لمْ نجدْ قولاً للكسائي في المسألة فالظّاهر من مذهب الكوفيين يوحي إلى أنّهم يذهبون إلى حرفية (رُبَّ)، و لم نجد نصّاً يوثّق ما ذهبوا إليه من إسميتها.

و قد ذهبَ الفرّاء إلى أنّها أداة، قائلاً: ((فنصب هيهات بمنزلة هذهِ الهاء التي في (رُبّتْ)؛ لأنّها دخلت على (رُبَّ) و على (ثُمَّ) و كانا أداتين فلم يغيرهما عن أداتهما فنصبا))[٢].

و أضافَ قائلاً في شرح قوله تعالى: (رُبَّما يَودُّ الّذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ كَانوا مُسْلِمِيْنَ)[٣]: (كيف دخلت (رُبَّ) على فعل لم يكن؟ لأنَّ مودة الذين كفروا إنّما تكونُ في الآخرةِ))[٤]. فدلالةُ النّص تصريحٌ بحرفيّة (رُبَّ).

و نحنُ لا نذهبُ إلى القول بأنَّ البصريين افتروا على الكوفيين، و إنّما نذهبُ إلى أنَّ نُحاة البصرة رُبَّما كانُوا قَدْ توهّمُوا في نقلِ رأي نحاة الكوفة، و على وجه الدّقة رأي ابن الأنباري الذي أوردَ لغات العرب في (رُبَّ)، فقالَ: ((و (رُبَّ) فيها لغات أفْصَحَهُنَّ ضَمُّ الرّاء و تشديد الباء، قالَ عزّ و جلّ: {رُبّما يَوَدُّ الّذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ} قالَ الأعشى: من الطويل

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقتَهُ ذلكَ اليَوْ مَ وَ أسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْيالِ[٥]

و من العربِ مَنْ يضمّ الرّاء و يخفف الباء (رُبّ) فيقول: (رُبَّ رَجُلٍ قائمٌ))[٦]، فظاهرُ فظاهرُ كلام أبي بكر بن الأنباري يوحي إلى ما ذكره أبو البركات الأنباري.

إلا أنّنا نَرى أنَّ أبا البركات، و مَنْ نقلَ عنهم، أخذوا بهذا الرأي ليجعلوا منه خِلافاً نحويّاً، و يبدوا الأمر ليسَ كذلك إذْ لا حُجّةَ تثبته، و الله تَعالى أعلم.

٩. ياءُ النسب اسمٌ في موضع جرّ بالإضافة:

---

[١]- شرح المفصل: ٢٧/٨.

[٢]- معاني القرآن: ٢٣٦/٢.

[٣]- الحجر/ ٢.

[٤]- معاني القرآن: ٨٢/٢.

[٥]- ديوان الأعشى: ١٦٩.

[٦]- شرح القصائد السّبع الطوال: ٣٢.

ذهبَ البصريون إلى أنَّ حرف النَّسب، و هي الياء المشدّدة، حرفٌ لا محلَّ لهُ مِنَ الإعراب[١].

و نسبَ الزّبيديّ إلى بعض الكوفيين قوله: ((هي اسمٌ و احتجوا بقولِ العرب: (رأيتُ التيمي تيم عديّ)، قالوا: فجر (تيم) الثّاني على البدل مِنَ الياء في (التيميّ)، فهذا دليلٌ على أنّها اسمٌ؛ لأنَّهُ لا يبدل الاسم إلا مِنَ الاسم))[٢].

و كانَ ابن يعيش قَد نسبَ إلى الكوفيين أنَّهُم يذهبون إلى أنّها اسم في موضع مجرور بالإضافة، و احتجّوا بما يُحْكَى عن العربِ: (رأيتُ التيمي تيم عديّ) بجرِّ (تيم)الثّانية، و جعلُوه بدلاً من (الياء) في (التيمي)، و إذا كانَ بدلاً منه كانَ اسماً؛ لأنَّ حكم البدل حُكم المبدل مِنْهُ))[٣].

وقَدْ أبْطَلَ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين بقولِهِ: ((و بهذا يبطل قَول مَنْ توهّمَ منكم أنَّ (ياء) النّسب في قولهم: (رأيتُ التيمي تيم عديّ) اسم في موضع خفض؛ لأنّه أبدلَ منها (تيم عديّ) فخفضه على البدل؛ لأنَّ التّقدير فيه: صاحب تيم عدي، فخفض (صاحب) و جر ما بعده بالإضافة؛ لأنه في تقدير الثبات))[٤].

و عِنْدَ البحث على وجه الدّقة في المَصَادر الكوفيّة، لَمْ نَجِد قولاً فَصْلاً لنُحاة الكوفة في المسألةِ المذكورة[٥]، إذْ لا دليلَ عليه، و لا قائلَ بهِ في المصادر التي اطّلعنا عليها.

الخاتمة و نتائج البحث

كَثُرَتِ البُحوثُ و المصنّفاتُ النّحويّة التي تناولت بالشّرح و التّحليل أصول النّحو الكوفيّ و خصائصه فأفاضت في ذلك، غير أنَّ كثيراً من تلك الدراسات لم تُفْلِح في إزالة الغموض الذي يعتري كثيراً ممّا ينسب إلى الكوفيين، لأنّها في معظم الأحيان تستقي مادتها من مصادر البصريين، أو من مصادر متأخرة، و هكذا ينقل بعض عن بعض بعيداً عن التّحقيق و التدقيق، لذا باتت الشّكوك تعتورنا بأزاء قسم كبيرٍ من المسائل المنسوبة إلى الكوفيين، لأنّها في معظم الأحيان تستقي مادتها من مصادر

---

[١]- ينظر: ائتلاف النّصرة...:١٧٦.

[٢]- المصدر نفسه: ١٧٦.

[٣]- ينظر: شرح المفصل: ١٤٢/٥.

[٤]- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٤/٢.

[٥]- ينظر: آراء النحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل: ٢٣٤.

البصريين، أو من مصادر متأخرة، و هكذا ينقل بعض عن بعض بعيداً عن التّحقيق و التدقيق، لذا باتت الشّكوك تعتورنا بأزاء قسمٍ كبيرٍ من المسائل المنسوبة إلى الكوفيين، و قدْ حاولْتُ في هذا البحث و في ضوء ثلاثة من كتب الخلاف النّحوي التي وصلت إلينا، أنْ أعمل جاهدةً لتقصّي الحقائق و إزالة الوَهَم و الغُمُوض عن قسمٍ من تلك المسائل، و ذلك بتتّبع جذور المسائل التي نُسِبَتْ وَهْمَاً إلى الكوفيين، بالرجوع إلى مصادرِهم التي وَصَلَتْ إلينا، و عليه فقدْ توصلتُ إلى جملةِ نتائجَ كانَ أبرزها:

١. إنَّ مصطلحَ الوَهَم أشملُ و أعَمُّ من مصطلح التّوهم، فالوَهَمُ قدْ يقع في مختلف أنواع العلوم، في حين أنَّ التّوهم مصطلحٌ خاصٌّ باللّغة العربيّة وحدها دونَ غيرها من العلوم الأخرى.
٢. أظْهَرَ البَحْثُ أثر الخلاف النحوي في حصول الوهم و الخطأ الذي أصابَ عدداً لا يُسْتَهَانُ به من المسائل النّحويّة.

فعندمَا كانَ الخِلافُ في بدْئِهِ يتّسمُ بالهدوء، و كذلكَ عندما خفّتْ حِدّته، كانَ الوهمُ غير متعمد، و حصوله قد يكون إمّا بسبب التّصحيف و التّحريف، أو الخطأ في النّقل و العزو، أو عدم الاستقصاء في نسبةِ الرّأي، أو اعتماد الرَّأي الجزئي، أو رأي المتأخرين، أو قد يكون بسبب ضياع التّراث الكوفي، و الجهل بآراء الكوفيين و أدلّتهم، أو اضطراب المَصَادر الكوفيّة، أو قدْ يكونُ نتيجةً طبيعيةً لسوءِ فَهْمِ العَبَاراتِ و المصطلحات الكوفيّة، ممّا أدّى إلى ترجمةِ تلك المصطلحات بألفاظ البصريين و مصطلحاتهم، الأمر الذي سهّلَ وقوع الوَهَم في عددٍ كبيرٍ مِنَ المسائل.

أمّا عندما كانَ الخلافُ على أشدّهُ بين المدرستين لا سيّما في القرن الثّالث الهجري، فقدْ أصبحَ الوهم متعمّداً، و ظهرَ هذا التعمّد واضحاً جليّاً من خلال الإفراط في التّعليل و التّأويل، و توليد الحجج، و الجمع بينَ الأخذ و التّوليد، و جعل الآراء البصريّة كوفيّة، و كذلك تبنّي الأصول البصريَّة كمَا حصلَ في الإنصاف، فقد تبنّى أبو البركات تلك الأصول، و عمل على تغيير صورةِ المذهب الكوفيّ، فكانَتْ نبرة تعمّد الخطأ و الوَهَم باديةً بوضوح في الإنصاف، و في كُتُبِ الخلاف الأخرى الّتي سارَتْ على نهجهِ.

٣. أحصى البحثُ المسائل الّتي وقعَ فيها الوَهَمُ و نُسِبَ القَوْلُ فيها إلى الكوفيين، فبلغَ عددها اثنتين و ثلاثينَ مسألةً: موزّعةً على النّحو الآتي:
أ. تسعَ عشرةَ مسألةً منها في الأسماء المُعْرَبة و المبيّنة و توابعها و ما يتصلُ بها.
ب. و أربعُ مسائلَ تخصُّ الأفعال.

ج. و تسعٌ منها تخصُّ الأدوات و الحروف.

و قد نوقشت تلك المسائل بالعودة إلى مصادر الكوفيين التي بين أيدينا، و ثبت لنا- من خلال ما حصلنا عليه من الأدلة- إنَّ الوَهَمَ و الخطأ قد أصابها، و حاولَ البحث القيام بتصحيح تلك الأخطاء و الأوهام على قدرِ المُسْتَطاع.

٤. و يوصي البحثُ بدراسةٍ شاملةٍ موسومة بـ(الوَهَم في نسبةِ الآراء النّحويّة إلى البصريين في كتب الخلاف النّحوي)، يثبت فيه أنَّ الوَهَمَ لم يَكُنْ مقتصراً على نسبة الآراء إلى الكوفيين فَحَسب، و إنّما شَمَلَ الآراء المنسوبة إلى البصريين أيضاً.

و وجدنا في كتاب ((ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف)) أمثلةً كثيرةً من مسائل نسب القولُ فيها إلى البصريينَ وَهْماً، يمكن أنْ يعتمدها مَنْ يريدُ البحث في هذا الموضوع.

و أخيرا...

إذا كُنّا قَدْ وقفنا على بعض آراء العلماء القُدَامى و تعقّبنا تُراثهُم، فهذا لا ينقصُ مِنْ قَدْرِهم، و لا من علوّ مكانتهم، فهم علماؤنا الأماجد الذين خلّفوا لنا هذا التّراث العربيّ الضّخم الذي يدلُّ على عبقريّةِ العربِ و العربيَّة، فجزاهم اللهُ عنّا خَيْرَ الجَزَاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

- ائتلاف النّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة و البصرة: لعبدِ اللّطيف بن أبي بكر الشّرجي الزّبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، ط(١) عالم الكتب، مكتبة النَّهضة العربيّة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- ابن الأنباري في كتابهِ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين: د.محيي الدين توفيق إبراهيم، ط(١)، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النّشر، جامعة الموصل، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- ابن يعيش النّحوي: د.عبد الإله نبهان، مطبعة إتحاد الكُتّاب العَرَب، دمشق، ١٩٧٧م، (لا.ط).

- أبو البركات بنُ الأنباري و دراساته النّحوية: د.فاضل صالح السّامرائي، ط(١)، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- أبو حيّان النّحوي: د.خديجة الحديثي، ط(١)، مطبعة دارُ التَّضامن، بغداد، ١٩٦٦.

- أبو زكريّا الفرّاء و مذهبه في النّحو و اللّغة: د.أحمد مكي الأنصاري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، (لا.ط).

- أبو العباس المبرّد و أثره في علوم العربيّة: للشيخ محمّد عبد الخالق عضيمة (ت١٩٨٤م) ط(١)، مكتبة الرَّشد بالرياض، ١٤٠٥هـ.

- أبو عثمان المازني و مذاهبه في الصَّرف و النّحو: د.رشيد عبد الرَّحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، (لا.ط).

- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيّوطي (ت٩١١هـ)، المكتبة الثقافيّة، بيروت-لبنان، ١٩٧٣، (لا.ط).

- إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٢م)، مطبعة لجنة التّأليف و التّرجمة و النّشر، القاهرة، ١٩٥٩م، (لا.ط).

- أخبار النّحويين البصريين: لأبي سعيد السّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمّد الزيني، و محمّد عبد المنعم، ط(١)، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- الأدوات النحويّة و تعدد معانيها الوظيفيّة، دراسة تحليليّة تطبيقيّة: د.أبو السّعود حسنين الشّاذلي، ط (١)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.

- إرتشاف الضَرَب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق و تعليق: د. مصطفى أحمد النّماس، ط(١)، مطبعة النّسر الذهبي و مطبعة المدني، القاهرة، (١٤٠٥-١٤٠٩)هـ-(١٩٨٤-١٩٨٩) م.

- الأُزهيّة في علم الحروف: عليّ بم محمّد النّحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق، عبد المعين الملوحي، مطبعة مجمع اللّغة العربيّة، سوريا-دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، (لا.ط).

- أساس البلاغة: لجار الله محمود الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرّحيم محمود، مطابع يوسف بيضون، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (لا.ط)، (لا.ت).

- أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدّين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، مطبعة التّرقي، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- الأشباه و النَّظائر في النّحو: لجلال الدّين السيّوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- الأصول في النّحو: لأبي بكر بن السّراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي (ت١٩٩٨م)، ط(٢)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- أُصول النّحو العربيّ: د.محمّد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقيّة، (لا.ط)، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لأبي عبد الله بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، مطبعة منير، دار التربية للطباعة و النّشر و التوزيع، بغداد، (لا.ط)، (لا.ت).

- إعراب القرآن: لأبي جعفر النّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩م.

- الأعلام: خير الدين الزّركلي (ت١٩٧٦م)، ط(٣)، بيروت، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- الاقتراح في علم أصول النّحو: لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، قدّم له و ضبطه و صحّحه و شرحه و علّقَ حواشيه و فهرسه: د.أحمد سليم الحمصي، و د.محمّد أحمد قاسم، ط(١)، جروس برس، ١٩٨٨م.

- أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثّمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- أمالي الزّجاجي: لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(٢)، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الأمالي الشّجرية: لأبي السّعادات هبة الله بن عليّ بم حمزة العلويّ (ت٥٤١هـ)، دار المعرفة، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط(١)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدّكن، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة: جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصريّة من (١٣٦٩هـ-١٩٥٠م) إلى (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين: لأبي البركات محمّد بن أبي سعيد الأنباري، و معه كتاب الإنتصاف من الإنصاف: تأليف محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (لا.ط)، (لا.ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، المصري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد ط(٤)، مطبعة النصر، القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

- الإيضاح في عللّ النّحو: لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس؛ بيروت، ط(١)، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ط(٥)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- البداية و النّهاية: لأبي الفداء عماد الدّين الدمشقي، ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- البُرْهان في علوم القرآن: بدرُ الدّين محمّد بن عبد الله الزَّركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط(٢)، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.

- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة: جلال الدين السيّوطي، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- البلغة في تاريخ أئمة اللّغة: مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد المصري، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- البهجة المرضيّة في شرح الألفية: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط(١)، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٤م.

- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، بتحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- البيان و التبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق و شرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط(٥)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيّد مرتضى الحسيني الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد العليم الطّحاوي، محمود محمّد الطناحي (ت١٩٩٨م)، عبد الكريم العزباويج، مطبعة حكومة الكويت. (لا.ت).

- تاريخ بغداد: أبو أحمد بن علي البغداديّ (ت٤٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

- تاريخ العربيّة: د. عبد الحسين محمّد الفتلي، و د. رشيد عبد الرّحمن العبيدي، و د. طارق عبد عون الجنابي، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، (لا.ط)، (لا.ت).

- تاريخ النّحو و أصوله: د.عبد الحميد السيّد طلب، تقديم الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الشّباب، مطبعة العلوم، مصر، (لا.ط)، (لا.ت).

- التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين و الكوفيين: لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق و دراسة: د.عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط(١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- تحقيقات نحوّية: د.فاضل صالح السّامرائي، ط(١)، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع، عمّان-الأردن، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- تحقيق النّصوص و نشرها: عبد السّلام محمّد هارون، ط(٢)، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

- تخليصُ الشّواهد و تلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربيّة، لبنان-بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- التّصحيف و التّحريف: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ ، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ، (لا.ط).

- التّفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط: لأبي حيّان الأندلسي، مطابع النّصر الحديثة، الرّياض، المملكة العربية السعوديّة، (لا.ط)، (لا.ت).

- تقويم الفكر النّحوي: د. على أبو المكارم، ط(١)، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ١٣٩٦هـ-١٩٧٥م.

- التّكملة: لأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب، جامعة بغداد، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- التّمام في تفسير أشعار هذيل فيما أغفله أبو سعيد السّكري: لأبي الفتح عثّمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، رجعه:د. مصطفى جواد (ت ١٩٦٩)، ط(١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

- التّنبيه على حدوث التَّصحيف: حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٥١هـ)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.

- تهذيبُ اللّغة: لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، (لا.ط).

- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، (لا.ط)، ١٩٦٦م.

- الجمل في النّحو: لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط(١) مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- الجنى الدّاني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة و النّشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني: محمّد بن عليّ الصّبان (ت ١٢٠٥هـ)، طبع عيسى البابي الحلبي، مصر، (لا.ط)، (لا.ت).

- حروف المعاني: لأبي القاسم الزّجاجي، تحقيق: د.عليّ توفيق الحمد، ط(١)، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م..

- الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي: د. عبد العال سالم مكرم، منشورات مؤسسة الوحدة للنّشر و التّوزيع، الكويت، (لا.ط)، ١٩٧٧م.

- الحلّل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمّد عبد الله ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، دار بغداد، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، بولاق، ١٢٩٩م.

- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، ط(٤)، طبع دار الشّؤون الثّقافية، بغداد، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- الخلاف بين النَّحويين: رزق الطويل، ط(١)، جامعة أمُّ القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ-١٩٧٣م.

- الدّراسات النّحوية و اللّغوية و منهجها التّعليمي في البصرة إلى القرن الثّالث الهجري: جاسم السَّعدي، مطبعة النّعمان، النّجف الأشرف، (لا.ط)، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- الدّرس النّحوي في بغداد: مهدي المخزومي (ت ١٩٩٣م)، مطبعة السّعدون، بغداد(لا.ط) ١٩٧٤م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشّيخ محمّد حسن آل ياسين، المعارف، بغداد، (لا.ط)، ١٣٨٤هـ.

- ديوان الأخطل، تحقيق: أنطوان صالحاني، بيروت، ١٨٩١م.

- ديوان الأعشى: للأعشى (ت٧هـ)، دار صادر-بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- ديوان إمريء القيس: ضبطه و صححه الأستاذ مصطفى عبد الشّافي، ط(١)، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ديوان جران العود النّسري، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٩٣١م.

- ديوان جرير: شرح محمّد إسماعيل عبد الله الصَّاوي، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- ديوان الحارث بن حلزّة اليشكريّ، تحقيق: هاشم الطّعان، الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩م.

- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، شرح:د.محمّد عزت نصر الله، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- ديوان ذي الرّمة، تحقيق: كاركيل هنري هيس، مكارتني، كلية كمبردج، بريطانيا، ١٣٣٧هـ-١٩١٩م.

- ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: جمعة وليم بن الورد البروسي، دور غلين ليبزك، ١٩٠٣م.

- ديوان زهير بن أبي سُلْمى: دار الكتب، بيروت، ١٣٦٣هـ.

- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق و دراسة: عليّ الجندي، دار الفرك العربي، (لا.ط)، (لا.ت).

- ديوان عمر بن أبي ربيعة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

- ديوان النّابغة الذبياني، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

- رصفُ المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النّور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، بيروت، ١٩٨٥م.

- الزّاهر في معاني كلمات النّاس: لأبي بكر محمّد بن القاسم بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، الدار الوطنية للتوزيع، بغداد، ١٩٧٩م.

- السّبعة في القراءات: لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥م)، ط(٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

- سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثّمان بن جنّي، قدّم له: د. فتحي عبد الرّحمن حجازي، حققه و علّق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، (لا.ط)، (لا.ت).

- سنن أبي داوود: لأبي داوود سليمان بن الأشعث السّجستاني (٢٧٥هـ)، ضبط و تصحيح: محمّد عدنان بن ياسين درويش، ط(١)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- سنن النّسائي بشرح الحافظ جلال الدّين السّيوطي: للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، ط(١)، طبعة جديدة مدقّقة و مصحّحة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- سير أعلام النّبلاء: شمس الدّين محمّد بن احمد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، محيي هلال السّرحان، ط(١)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحيّ بن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، طبعة جديدة. (لا.ت).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لقاضي القضاة بهاء الدّين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط(١٤)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت-لبنان، ١٩٦٤م.

- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط(١)، مطبعة الغري، النّجف الأشرف، ١٩٧٤م.

- شرح أشعار الهذليين: لأبي سعيد السّكري، الحسن بن الحسين (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد السّتار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمّد شاكر، القاهرة، (لا.ط)، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى ((منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)): نور الدّين الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط(٣) دار الإتحاد العربيّ للطباعة، (لا.ت).

- شرح التّصريح على التّوضيح، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو: الشيخ عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠م.

- شرح جمل الزّجاجي (الشرح الكبير): عليّ بن مؤمن، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط(١)، دار الكتب، الموصل، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام (ت ٢٣١هـ): للمرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق مصطفى أمين، و عبد السّلام هارون، ط(٢)، لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- شرح ديوان زهير بن أبي سُلْمَى: صنعة الغمام ابي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، (لا.ط)، ١٩٤٤م.

- شرح ديوان المتنبّي: عبد الرّحمن البرقوقي، بيروت، ١٩٧٩م.

- شرح الرّضي على الكافية: رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: أبو عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (لا.ت).

- شرح شواهد المغني: جلال الدّين السيوطي، دمشق، (لا.ط) ١٩٦٦م.

- شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمّد بن الأنباري، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط(٢)، دار المعارف، القاهرة/ ١٩٦٩م.

- شرح قطر النّدى وَبَلُّ الصَّدى: لأبي محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، و معه كتاب ((سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى)) تأليف: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط(١)، أمير-قم، ١٣٨٠.

- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السّيرافي، حقّقه و قدّم له و علّقَ عليه: د. رمضان عبد التوّاب، و د. محمود فهمي حجازي، و د. محمّد هاشم عبد الدايم، ط(١)، مطابع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب (مركز تحقيق التّراث)، مصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- شرح المفصل: ابن يعيش النحويّ (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- شرح المقدّمة المُحسّبة: طاهر بن بابشاذ (٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط(١)، الكويت، ١٩٧٦م.

- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة الخانجي، (لا.ط)، ١٣٢٧هـ.

- الشّواهد و الاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة (ت ٢٠٠٤م)، ط(١)، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

- شواهد التّوضيح و التّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، طبع دار آفاق عربيّة للصحافة و النّشر، (لا.ط)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الصّاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلامها: لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشّويهي، بيروت-لبنان، ١٩٦٤م.

- صحيح البخاري: للبخاري محمّد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، بغداد، ١٩٨٦م.

- ضحى الإسلام: أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، ط(١٠)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٤٣هـ-١٩٣٥م.

- الضّوء اللامع لأهل القرن التذاسع: محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي بكر السّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- طبقات النَّحويين و اللّغويين أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيدي (ت ٣٧٩هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط(٢)، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤م.

- العِبَرْ في خَبر مَنْ غَبَر: شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: فؤاد سيّد، الكويت، ١٩٦١م.

- العربيّة، دراسات في اللّغة و اللَّهجات و الأساليب: يوهان فك، تحقيق: عبد الحليم النّجّار، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.

- العين: للخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق:د.مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السّامرائي، دار الرَّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٠م.

- الفهرست: للنديم، أبو الفرج بن أبي يعقوب إسحاق (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: رضا تجدّد بن عليّ بن زين العابدين الحائري، طهران، شعبان سنة ١٣٩١هـ-مهر سنة ١٣٥٠هـ، أكتوبر سنة ١٩٧١م.

- في أصول النّحو: سعيد الأفغاني، ط(٣)، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

- في حركة تجديد النّحو و تيسيره في العصر الحديث: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد-١٩٩٥م.

- القاموس المحيط: كجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- الكامل في اللّغة و الأدب: لأبي العبّاس محمَّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر-القاهرة، ١٩٧٧م.

- الكتاب: لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: محمّد عبد السّلام محمّد هارون، ط(٣)، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

- الكسائي إمام الكوفيين و أثره في الدِّراسات النَّحوية: عمر إبراهيم مصطفى، دار العلوم، (لا.ط)، ١٩٧٥م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التّراث العربي، بيروت (لا.ط)، (لا.ت).

- اللّباب في تهذيب الأنساب: عزّ الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، (لا.ط)، (لا.ت).

- اللّباب في علل البناء و الإعراب: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار الطليمات، ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدّين بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م-١٩٦٦م.

- اللّغة و النّحو بين القديم و الحديث: عبّاس حسن، ط(٢)، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

- اللّمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩١هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط(١)، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- مجالس ثعلب: لبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح و تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(٣)، دار المعارف بمصر، (لا.ت).

- مجالس العلماء: أبو القاسم الزّجاجي، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط(٢)، مطبعة المدنيّ، المؤسسة السّعودية بمصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) بيروت، (لا.ط) ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: عليّ النّجدي ناصف، و عبد الحليم النّجار، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: لابن خالويه تحقيق: ج برجشتراسر، دار الهجرة، (لا.ط)، (لا.ت).

- المدارس النّحوية: د.خديجة الحديثي، ط(٢)، مطبعة جامعة بغداد، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- المدارس النّحوية: د.شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥م)، ط(٣)، دار المعارف بمصر،١٩٧٦.

- مدرسة البصرة النّحوية نشأتها و تطورها: عبد الرّحمن السّيد، ط(١)، دار المعارف بمصر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللّغةِ و النّحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة دار المعارف، بغداد، (لا.ط)، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

- المرتجل في شرح الجمل: عبد الله بن أحمد بن الخشّاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: عليّ حيدر، ط(١)، دار الحكمة ، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- المُزْهِر في علوم اللّغة و أنواعها: جلال الدّين السيّوطي تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، و عليّ محمّد البجاوي، و محمّد أحمد جاد المولى، ط(٤)، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

- مسائل خلافيّة في النّحو: أبو البقاء محب الدّين العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. محمّد خير الحلوانيّ، ط(١)، دار الشروق، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- مشكل إعراب القرآن: أبو محمّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الحرية، (لا.ط) ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- المصطلح النّحوي، نشأته و تطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجري: عوض حمد القوزي، جامعة الرّياض، ط(١)، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- المطالع السّعيدة في شرح الفريدة: جلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: د.نبهان ياسين حسين، دار الرّسالة للطباعة، بغداد، (لا.ط)، ١٩٧٧م.

- معالم التّنزيل (بهامش تفسير ابن كثير) الحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦هـ)، ط(١)، مصر، ١٣٤٦هـ.

- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د.فائز فارس، ط(١)، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.

- معاني القرآن: لعليّ بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، أعاد بناؤه و قدّمَ له: د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة و النّشر و التّوزيع، (لا.ط)، ١٩٩٨م.

- معاني القرآن: لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و محمّد عليّ النّجار، دار السّرور، (لا.ط)، (لا.ت).

- معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار المستشرق، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- معجم المصطلحات النّحوية و الصرفيّة: د. محمّد سمير نجيب اللّبدي، ط(١)، مؤسسة الرّسالة، دار الفرقان، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشّعب، (لا.ط)، (لا.ت).

- معجم مقاييس اللّغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، (لا.ط)، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- المعنى و الإعراب عندَ النّحويين و نظرية العامل: د.عبد العزيز عبدة، طرابلس-ليبيا، (لا.ط)، (لا.ت).

- من تاريخ النّحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- مغني اللّبيب عن كُتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري (ت ٦٧٩هـ)، قدّم له ووضع حواشيه و فهارسه حسن حمد، و أشرف عليه و راجعه: د.أميل بديع يعقوب، ط(١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- المفضليات: للمفضل الضّبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق و شرح: أحمد محمّد شاكر، عبد السّلام محمّد هارون، ط(٥)، دار المعارف بمصر، (لا.ت).

- المقتضب: لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٦هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، (لا.ط)، ١٣٨٦هـ.

- المقرّب: عليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري (ت ١٩٨٩م)، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، (لا.ط)، (لا.ت).

- الموفي في النّحو الكوفي: للسيّد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت ١٣٤٩هـ)، شرحه بتعليقات: محمّد بهجة البيطار الدمشقي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (لا.ط)، (لا.ت).

- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر و القاهرة: جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، المؤسسة المصريّة العامّة، (لا.ط)، (لا.ت).

- نحو القرّاء الكوفيين: خديجة أحمد مفتي، إشراف: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط(١)، دار النّدوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

- نزهة الألباه في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، (لا.ط)، ١٩٥٩م.

- نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة: محمّد الطّنطاوي، ط(٥)، دار المعارف بمصر، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

- النّشر في القراءات العشر: لأبي الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (لا.ط)، (لا.ت).

- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربيّة و ضوابط اللّغة و طريقة تدوين تاريخ الأدب العربي: محمّد بهجة الأثري (ت ١٩٩٤م)، دار الشؤون الثّقافية، بغداد/ ١٩٩١م.

- نكت الهيمان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصّفدي (ت ٧٦١هـ)، المطبعة الجماليّة بمصر، (لا.ط)، ١٣٢٩هـ-١٩١١م.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، وكالة المعارف، استنبول، (لا.ط)، ١٩٥١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السّيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، (لا.ط)، ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.

- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

ثانياً: الرسائل و الأطروحات الجامعية:

- آراء النّحويين الكوفيين في كتاب شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النّحوي المتوفى سنة (٦٤٣هـ) دراسة توثيقية: قصي جواد محمد الغرّاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة الكوفة، بإشراف: د. عبد الكاظم محسن الياسري، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- أثر المعنى في الدّراسات النّحوية حتى نهاية القرن الرّابع الهجري: كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب-جامعة بغداد، بإشراف: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- الخلاف النحوي في معاني الأدوات و إعرابها في ضوء كتاب الإنصاف: هاشم محمد مصطفى، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، بإشراف: د.محمود علي العبّاسي، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة و دقّة الإعراب للشيخ يوسف بن حمزة الإلياسي الشهروزري المدرّس من رجال النّصف الأوّل من القرن الثّاني عشر الهجري (دراسة و تحقيق): عماد يونس لافي العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، بإشراف: د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- كتاب الإنصاف و الخلاف النّحوي بين المذهبين: محمّد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، بإشراف: د.مهدي المخزومي، ١٩٧١م.

- المسائل الخلافيّة النّحوية في همع الهوامع لجلال الدين السيّوطي (ت ٩١١هـ): محسن حسين علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٥م.

- مسائل الخلاف النّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، بإشراف: د.عبد الرّحمن السيّد، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- المصطلح النّحوي عند الفرّاء في معاني القرآن: حسن أسعد محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة الموصل، بإشراف: د. طالب عبد الرّحمن عبد الجبار، ١٩٩١م.

- مناهج كتب الخلاف النّحوي و مواردها دراسة موازنة: بلقيس راشد الرّبيعي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- منهج الأخفش الأوسط في الدّراسة النّحوية: عبد الأمير محمّد أمين، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٧٠م.

ثالثاً: البحوث

- آراء ابن السرّاج الصّرفية و اللّغويّة في كتب الأقدمين: د. عبد الحسين محمّد الفتلي، مجلة الأستاذ، كلية التّربية- جامعة بغداد، ع(٢)، ١٩٧٨-١٩٧٩م.

- حقيقة رأي الكوفيين في النّقص و التّمام في الأفعال: د. فاضل صالح السّامرائي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج(٤١)، ج(٢)، العراق-بغداد، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- حقيقة ما عزاهُ أبو البركات الأنباري في إنصافه إلى الكوفيين من مجيء (إلا) بمعنى (الواو): د.عبد الرّسول سلمان الزّبيدي، مجلة ديالى للبحوث التربويّة و العلميّة، تصدرها جامعة ديالى، ع(٧)، ٢٠٠٠م.

- ظاهرة التّوهم في الدراسات النّحوية و اللّغوية: السّيد رزق الطويل، مجلة معهد اللّغة العربيّة، وحدة البحوث و المناهج، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ع(١)، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

- المنصوب على الصّرف في العربيّة: د. ليث أسعد عبد الحميد، مجلة كلية المأمون الجامعة، السنة(٢)، ع(٢)، ٢٠٠٢م.

- النّقص و التّمام في الأفعال (كانَ و أخواتها) بين القدماء و المحدثين: رحيم جمعة عليّ، مجلة المعلمين، كلية المعلمين- الجامعة المستنصرية، ع(٢٦)، ٢٠٠١م.

IN THE NAME OF GOD, MOST GRACIOUS, MOST MERCIFUL

INTRODUCTION

Thanks to God who makes us aware of Himself and inspire us to thank Him. God has opened the doors of science for us. May peace be upon Prophet Mohammad and his relatives.

In my preparatory year, I was searching a lot about this subject which deserved the time and effort I spent. However, I did not find what I was looking for till my supervisor Dr. Ali Abdullah Al-Anbaghy has mentioned the subject of illusion in language and grammar. So, I considered it as the subject that deserved my efforts.

After I had read some resources and books of language and grammar. I found out that it is a huge subject that deserves to be a thesis of Ph.D. So, I decided to limit the subject in the books of disagreement which I had, I preferred to take the views of grammar of the Koffeins since it is a huge subject as I mentioned.

I insisted on this subject because it was taught as a single subject, but it was referred within the lines of the books and the theses which studied the disagreement of grammar.

So you will see that the name (Al-Ansaf= The Halves) and its author were the most mentioned words in my thesis because of the rank of this book among the other books of

disagreement. It is the first book which reached us in disagreement between the Basarians and the Koffeins. It is also the longest among these books as concerned to discuss the questions.

In addition, other books of disagreement which appeared after it, were influenced and depend on it or on methods of research and display of the questions.

I tried to make my thesis far of the things that made it out of its original subject. I did not write about the beginning of the grammar of Koffa, neither had I written widely about the beginning of the disagreement of grammar.

I tried to be brief as possible, so I divided my thesis into three chapters:

First: I talked about the relationship between the illusion and the disagreement of grammar and the forms of illusions and their reasons. I made it in three sections. The first one is titled "Illusion and its relationship with the grammatical difference"> I mentioned in it the meaning of illusion in language and termlogy, the difference between it and the term "the grammatical imagining", its relationship with the difference, its development until it faded.

The second section was titled "The intended illusion and its reasons". I presented my viewpoint concerning this subject. I included the cause of the intended illusion. I presented the reasons and gave examples from the books of the grammatical differences especially the book "The Halves".

The third section was entitled "The unintended illusion, its reasons". I included in this section the reasons that I thought they were behind the unintended illusion according to the authors of the books of the differences. I arranged them in a way I thought it was suitable.

In the Second chapter I documented the grammatical opinions in the matters of illusion and confusion in nouns and its supplements in an attempt after asking God's help to clarify these matters. I tried to tackle them through their original sources depending on the Koffian books available.

I divided the chapter into two sections>

First, The arabized nouns including the subjective, objectives. Second, the building nouns.

The third chapter was devoted to document the opinions that aroused illusion in verbs and articles.

I concluded the research with the results of the study.

I'd like to explain here that this is a confused subject that its components have been interconnected clearly-especially in the second and third sections in the first chapter.

I suffered a lot in this chapter and I needed a lot of resources and references.

I might miss other sources that I could not get especially the Koffian resources.

I'd like to mention that some proffesors have already written in this subject such as Dr. Mohee al-Dieen Tawfiq Ibrahhem who tackled the matters of illusion in the books "The Halves" in this book "Ibn Al Ambari in his book the halves in the matter of differences". Dr. Mohammed Khair Al-Halwany who studied the book, "The Halves" in his thesis titled "The book the halves and the grammatical differences between the two opinions"

He mentioned the different matters that al-Anbari attributed the speech to the Kffians as illusion.

I admit the assistance of those who preceeded me to tackle this subject.

I am very thankful to whoever helped me especially my supervisor professor ALI Abdullah Al-Anbaky. Dr. Karim Ahmed Jawad Al-Timimy who gave me advice and guidance in my preparation of this thesis. I don't also forget my colleagues who made the sources and references available.

May God bless them all.

At last I berg my professors to correct the mistakes I made and to make this thesis acceptable. I don't seek to make it perfect as perfectness is an objective that suits only God.